المعقول في بيان المحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن [illegible] ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

رحمهم الله [illegible] ... ابن [illegible] ... الفوائد [illegible]

والمحصول [illegible] ... المحاصل [illegible] ... على [illegible]

والتحصيل [illegible] كلام [illegible] يحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل [illegible] في الصحاح حاصل الشي [illegible] وقيد [illegible]

الصحاح حاصل الشي ومحصله الذي [illegible] ولعله ما ذكره الضمير يرجع الى الموصول ذكرا من معلوم من الذكر في القاموس [illegible]

بالكسر [illegible] كالتذكار [illegible] ذكرى وذكره ياد كردن من نصر [illegible] بعض المحققين الى السيد السند في حاشية

الرضي قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس

كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث

يحتمل تنزيلها على هذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف

على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر

المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة المشروطة متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان هذا

التحقيق الصحيح منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرح

... بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم معنى الخ لا الوهم لبعض
الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما في قول الدواني نفسها والعجب الخ امر بيان وجه استعمال كلمة في على ان قولنا السواد في
زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية كذلك في الذهن معقول
تقصد الملحوظ في ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجي وذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول
هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى انضمام امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد
يحتاج كمفهوم النسب والاسماء التي تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة
بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض [illegible]
[illegible] عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به ان القائم بذاته الا بصير [illegible] والقائم بغيره الا بصير [illegible]
المدرك [illegible] كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود
في الذهن [illegible] في الخارج [illegible] تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود الخارجي [illegible]
بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج [illegible] الا باعتبار [illegible] اي ذلك الموجود الذهني الاحكام
الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت في الخارج [illegible]
بحسب الوجود [illegible] فلا يكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن [illegible] باعتبار [illegible]
على معنى ان الموجود الذهني [illegible] من حيث [illegible] في الخارج وان
[illegible] ان يجري عليه احكاما خارجية [illegible] الاحتمال [illegible] من حيث هو موجود في الذهن
فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه [illegible] الا بان يتصوره ثانيا من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى
مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من [illegible] يسمى مثل ذلك
معقولات ثانية وحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور
لا يعرض لها في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا
الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها ولوازم الماهية من حيث هي فهي عارضة لها
في الوجودين فيصح ان يحكم بها عليها في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في
الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة في الذهن اذا اخذت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج
سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر

على الكافية وفي هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى انتهى ورد بانه قال السيد قدس

سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهذا هو المحصول لما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال

الضمير في اول على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد منه هذا التحقيق سواء قصده اولا وقيل في

بعض الحواشي على هذا كلام الشارح والمصنف ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه والا ان السيد اخذه من كلام المصنف

فلا يفهم منه في قوله ذكره [illegible] ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذه من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة

السيد في حاشية الرضي [illegible] المحصول [illegible] اخذه من غيره او ورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول

في تحقيق معنى الحرف بلا طائل ويقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية تكون على البصيرة

فتحوا الكلام في الخارج الى آخر ما ذكره الشارح رح على ان المفاد من كلام السيد هو الذكر على سبيل النقل بل علم منه ومن

الذكر على سبيل التحقيق كما لا يخفى على الناظر فتدبر [illegible] على ان هذا التفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه

قد علمت من كلام المصنف فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم والكلام [illegible] حيث قال السيد في

حاشية الرضي على شرح الكافية كما ان في الخارج [illegible] من قبيل التشبيه للمعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية [illegible] في الذهن

في الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون [illegible] وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا للامر في الملاحظة

وقد لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات [illegible] عدم كون القيام بالغير والتبعية او لا [illegible] بشيء وذاته

[illegible] الذكر [illegible] في الوجود وموجود [illegible] قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير كونه [illegible] تابعا للامر

تابعا له في التحقق [illegible] تشبيه [illegible] الى قوله كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته موجود

في ذاته [illegible] واما قائما بغيره [illegible] موجود في غيره [illegible] في الايضاح بمعنى الحرف [illegible] الاستعمال [illegible] في الحدود والتعليقة [illegible]

اوكان المتعارف في [illegible] ان يقال موجود في ذاته لكان اقرب في التنوير لكنه غير ظاهر والفهم كون الموجود القائم بغيره

قائما في غيره [illegible] الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفي المنور ليست الظرفية مقصودة اصلا كما عرفت فكونه [illegible]

الا التخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع

الامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل

بالمشابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه يعني انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره انتهى واعترض عليه

بان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار ولذا لا يدل على ان وجود السواد ليس الا باعتبار

المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من

باتحاده بما له [illegible] ثم [illegible] أي ليس المراد بالغير المغايرة مطلقا بل كون المتعلق [illegible]

[illegible] المحكوم عليه [illegible] الا ان يكون [illegible]

[illegible] فان [illegible] من [illegible]

[illegible] على [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] عدم الصلاحية [illegible] باعتبار [illegible]

[illegible] فلنا [illegible] عليها [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] النسبة [illegible]

[illegible] باعتبار الثاني لا باعتبار الاول [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المحكوم عليها [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في مفهوم الابتداء الذي [illegible] باعتبار الاول لفظ الابتداء [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] مفهوم [illegible] باعتبارين [illegible]

مفهوم لفظ الابتداء [illegible] ان لفظ الابتداء [illegible]

[illegible] مفهوم الابتداء باعتبار الثاني [illegible]

[illegible] الاعتبار [illegible] مدلول من مدلول الابتداء [illegible]

[illegible] الابتداء [illegible] جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصها

عن اعتبار كونها ذهنية فقد يكون ممتنعة وقد لا يكون الا ان الحكم بامتناعها وامكانها لا يمكن الا حال وجودها في الذهن فتامل
يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول به اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال القائم
زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل والاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون جوابا للتخصيص
الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه لما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح
ان يكون طرفا للنسبة الاضافية كانت او التعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة
وكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه لا يكون الشيء مفعولا ومفعولا به ما سوى الحرف واجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه المسند اليه
والمسند بحيث يلزم ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا
الكلام ان كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في نفسه فانه يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في نفسه مع انه لا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان المراد منها معنى والمعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه وبه وثانيها
ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا الى
شيء ... محكوما عليه الا باعتبار ... خلاف وضعها وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان الحدث
باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه ثم لا يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل
ورابعها انه باعتبار ... لا يصلح ان يحكم عليه وبه ... ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما
مستقل قائم بذاته كالجوهر وثانيهما موجود غير مستقل غير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل الادراك
ادراكه في ضمن ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في ضمن ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة والكوفة في
قولنا سرت من البصرة الى الكوفة تعقل معنى من ضمنيهما الابتداء آلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكرنا سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في
الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى انه يكون
مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا
لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته ليفهم معناه فما
قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه وانه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان منشاؤه
عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم
كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة فعند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه لا نسلم
ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه فعند من يقول باتحادهما كذا

بالفاء تنبيها للقول فكأنه جزاء شرط محذوف أي إذا عرفت أن الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فاعلم أنه جعله معنى اسميا
فإن قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز أن يدل لفظ آخر أيضا على هذا المعنى كلفظ أول قلت الحصر إضافي بالنسبة إلى الحرف والمراد
أنه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن أن يكون مدلول من والمراد من قوله فقط أنه لا يحتاج إلى أمر آخر في كونه دالا عليه قوله لا حاجة في الدلالة
آه بيان له ولا حاجة في الدلالة عليه أي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات إلى ضم كلمة أخرى إليه ليدل على متعلقه
يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه ويكون الدال من قوله على كذا الأقوم إنه يلزم تعقل المعنى
[illegible] لا ما نقول [illegible] له قوله ليدل الزم وهذا أي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها إليه بالقصد معتبر لأجل الذات
والعين [illegible] للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني أن ليس مراده بكون المعنى أي معنى الاسم والفعل
في نفس الكلمة أن [illegible] مدلول الكلمة إلا أن كون [illegible] مدلول الكلمة من الأمور البينة لا يحتاج إلى بيان مع أن مفهوم الحرف
أيضا مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل معنى أن لكل واحد من الاسم والفعل لفظا ينتقل ذهن السامع ينتقل منها إليه
الذهن [illegible] الكلمة [illegible] إذا انتقلت [illegible] فيكون معنى النفسين الاسم والفعل كامنا [illegible] إلا أن على معنى تنتقل الذهن إليه عند
انتقاله إليه وحدها وإذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال الذهن منها صح نسبة الكلمة إلى المعنى بكلمة في فقيل إن المعنى كائنا
في نفس الكلمة إذا كان [illegible] من ضم كلمة أخرى وما [illegible] من أن الحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه أن المعنى الحرفي مدلول
الغير بل إنه لا ينتقل الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح أن ينسب إليه بكلمة في ويصح نسبته إلى
الغير لكلمة في لظهوره فإن المعنى عند حصوله فكأنه حاصل فيه ولا يخفى عليك أنه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريف من غير احتياج
لتصحيح الظرفية إلى أمثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق بمقام التعريف خصوصا بالنسبة إلى المبتدي وإنه ليس في عبارة
الشيخ سيبويه ما يحوجنا إلى اعتبار ما [illegible] وإذا لاحظه أي الابتداء العقل من حيث هو حالة أي من حيث أنه صفة السير بالقياس إلى البصرة
وهو كونه مبتدأ ومن حيث أنه صفة المتكلم بالقياس إلى السير والبصرة وهو كونه مبتدأ به [illegible] بين السير والبصرة مثلا أي باعتبار أنه رابطة بينهما
ملحوظة تبعا لهما [illegible] لا [illegible] أحدهما بالقياس إلى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس إلى البصرة فإنه بهذا الاعتبار معنى اسمي
ملحوظ في نفسه ونسبته إلى السير والبصرة ملحوظة تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فإنها من حيث إنها قائمة بالطرفين
ملحوظة تبعيتها لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما إذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين [illegible]
ملاحظتها فإنه يكون [illegible] اسما يدل عليها نحو قولنا النسبة التي بين الطرفين يصح أن يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعله آلة لتعرف
حالهما أي واسطة لمعرفة حالهما أي الابتداء والمبتدأ منه كالسير المتعين مبتدأ والبصرة المتعين مبتدأ منها [illegible] الإسناد [illegible]
فيهما المتعين زيد وقائم في قولنا زيد قائم مسندا ومسندا إليه لا بعد ملاحظة النسبة الحكمية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لتوقف تعقله على [illegible]

لمفهوم الابتداء الكلي لكان من دالا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق على التعريف
الحرف بل تعريف الاسم لانه معنى في نفسه في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك الحروف
ليست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل الا ان يقال يعني
ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد فيه المفهوم الكلي
وفي قوله واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام
موافقا لما ذكره في قوله والحاصل قوله قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال
كونه مقصودا او طالبا باعتبار الذات او منصوب على التمييز اي بطريق القصد بالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى مستقلا
بالمفهومية اي لا يحتاج في مفهوميته الى متعلق وحاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق
مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا صالحا
يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون
المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه يعني من ليس الابتداء المطلق والمخصوص
الملحوظ بالاعتبار الاول والاصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك في المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على البلد
الذي تستفيد منه لا يصلح لشيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى التحصيل فيهما ولا خارجا الا آلة جعل
آلة لملاحظة ووسيلة الى تعريف حال الملحوظ فانه تقييد لقوله مستقلا بالمفهومية الاشتر الا الاستقلال وعدمه صنفان بملاحظة الشيء باعتبار استقلالي
يكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل وانه لتعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء والانتهاء لا ابتداء نفسه فيكون المتوجه اليه
بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا لملاحظته حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها
اذ رؤية المرآة ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وهذا الدفع لما يقال من
ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشيء فتعقل الشيء لازم له الا انه لزوم لتعقل الاجمالي غير مفض في
الاسمي وانما المفض ان يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير بخلاف اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا
واسا لما لابد فيها كما في الحرف كذا في بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو
شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت لانه هذه بخلاف ما لو
كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه لا يفهم معنى الابتداء بل يفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى لتدل عليه وهو اي الابتداء
بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولا يلزم تعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء وفقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء

مبتداء وبتقدیر منها قیل انه لا یجوز ان یکون لفظ من موضوعة لکل واحد من الجزئیات لان الجزئیات غیر متناهیة واجیب
بان ذلک عند من قال بالوضع العام والموضوع له الخاص بان یوضع اللفظ بازاء الجزئیات فی ضمن المفهوم الکلی بوضع
واحد لا باوضاع متعددة حتی یلزم کونها مشترکة لان المعتبر فی الاشتراک تعدد الوضع ومن لم یعرف معنی الوضع العام وقع
فی حیص بیص من الفرق بین الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الوضع اشترط ذکر المتعلقات فی الحروف ولم یشترط
ذلک فی تلک وبین ان هذا الاشتراط بما لا فائدة فیه اصلا اذ لم یر منهم نص فی ذلک الاشتراط بل الفهم ذلک من التزام ذکر تلک
المتعلقات فی الحروف وذلک مشترک بینها وبین الاسماء اللازمة الاضافة کذا فی بعض الحواشی ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة
الی الکوفة یدل علی ان ابتداء المسافة التی وقع السیر فیها البصرة وذلک مقصور علی انحاء شتی لان البصرة یشتمل علی بیوتات و
یتصور الابتداء من بیوتات فکیف یکون معناها جزئیا والجملة المعتبر فی کون المفهوم معنی حرفیا امران احدهما احتیاجه
فی التعقل الی تعقل امر آخر وثانیهما کونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غیر کاف لان العنوانات ککل

کقولنا کل رجل کذا فاتمل واما کونه جزئیا حقیقیا فکلا کذا قیل وذلک لان معنی الکلی یمکن ان یستقل قصدا ویلاحظ فی حد ذاته

فیستقل بالمفهومیة ویصلح ان یکون محکوما علیه وبه واما تلک الجزئیات فلا یستقل بالمفهومیة ولا تصلح ان یکون محکوما علیها او
بها لان المحکوم علیه وبه لابد ان یکون ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما کانت روابط بین الاسماء والافعال فمعانیها
تعلقات مخصوصة بین المعانی المستقلة المنبئة عن الاتصالات الیها قصدا لان النسب والتعلقات من حیث انها تعلقات بین الاطراف لا یمکن ان
یلاحظها قصدا والتعبیر عنها من الابتداء والانتهاء والظرفیة والتعلیل والتاکید والتقریر کالاستفهام فهی معان نعم تلک المعانی اذا اخذ
کل واحد منها ان یکون ملحوظا قصدا ودلیل العدم کون الجزئیات محکوما علیها بها والحاصل ان النسبة لابد ان یکون بین المحکوم علیه وبه فلا بد
ح ان یکون کل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا فی النسبة بینهما ولما لم یکن الجزئیات ملحوظة قصدا وبالذات فلا یصح ان یکون محکوما علیها
فتعبیر النسبة بینهما الکلی ان المعتبر النسبة بینه وبین غیره لا یقال ان النسبة الحرفیة معتبرة فی مفهوم الفعل فلا یصح معناه الا محکوما
علیه وبه لان المرکب من المستقل وغیره غیر مستقل فعلی هذا یلزم ان لا یقع شیء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالی والقضایا محکوما
علیه وبه لوجود النسبة فیها لانا نقول ان النسبة عند النحاة فی الفعل بطریق التفصیل واشار الیه السید قدس سره فی حاشیة المطول
کذا فی بعض الحواشی بل تلک الجزئیات لا تعقل الا بذکر متعلقاتها لا یکون آلة لملاحظة احوالها وهذا یعنی کون تلک الجزئیات التی هی معانی
الحرف بحیث لا تعقل الا بذکر متعلقاتها هو المراد بقولهم ای النحاة ان الحرف یدل علی معنی فی غیره والمراد بالغیر متعلقاتها
وبکون المعنی فی غیره انه معتبر لاجل غیره ملحوظة آلة لمعرفة غیره وبکونه فی نفس الکلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغیره هذا آخر
ما تیسر لی فی هذا المقام بفضل الله الملک العلام

معنى آخر وان المقصود بالذات انما هو ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله الا انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر
كالمدلول التضمني بالنسبة الى المطابقي فلا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه اي لا يمكن ان يتعقله السامع
الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا
بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات لعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص ومن ثمه جعل متفاوتة بحسب الخصوصيات
كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا في بعض
الحواشي والا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولا ما لم يذكر الحرف فقط عند المباحث
الا بضم كلمة دالة على متعلقه اي بذكر اللفظ الدال على المتعلق بتمامه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعاني في نفسها
من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اي حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ ان لفظ
الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان
الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي
قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة
بين السير والبصرة مثلا وتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتمال الوقوع على انحاء شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده
بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا
للغير وقيل في التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا
الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة يختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل
من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالهما فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى
تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كلية وجزئية فصح ان يقع حاصل الكلام
الاول ان لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال امارة الوضع فان قلت
انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له قلت انه ح يلزم
ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك لا ضرورة يدعو
اليه من حيث انها حالات لمتعلقاتها الخ اي النسبة وآلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات واحوال المتعلقات هو كونها

لله الحمد والمنة که بتوفیق رفیق خالق کون ومکان وموجد زمین و
زمان احقر الناس ضعیف الاساس محمد مخدوم ولد بندگی حسین مرحوم
بمقتضای حدیث شریف علیه الصلوة والسلام خیر الناس من ینفع الناس
خیال نموده بر فایدت طلباء نسخه متبرکه مقبوله

ضیائیه شرح جامی ۱۲۸۶
فوائد المحمدیه ترکیب جامی

که فضلاء دهر وکملاء عصر بودند رحمهم الله تعالی بار زان
قیمت کرد تا طالب از فواید این در بی بها محروم نماند بتصحیح
وتنقیح تمام حتی الوسع خادم الطلباء والصالحین
محمد علیم الدین بن امام الدین غفر الله لهما
در مطبع مخدومی خود که واقع در
بندر بمبئی است حلیهٔ طبع پوشید

فہرست ابحاث فوائد ضیائیہ

الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احدهما فمتى لم يعرفا لم يبحث

عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لان افرادها جزء آخرين افراد الكلام

متقدم عليها جزء من غيره فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من

الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثيرهما في النفوس كالجرح

وقد عبر بعض الشعراء عن بعض الالفاظ بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها

التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

الواحد ... على ...

لفظ اللفظ في اللغة ...

ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظ

به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ

الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ لم يتلفظ به

والصوت ... اللفظ ... عبارة ... لم يصح ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد

فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب

تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمطتها

التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات

التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه المسبب في الجمع والتأليف

كالعجالة الناجزة نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله

وهو حسبي ونعم الوكيل ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه

بان يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من جنس كتب السلف رحمهم الله تعالى

حتى يصدره على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون تصنيفه

اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدون تعريف الكلمة

هو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة

بازاء المعاني المركبة كلفظ الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا لمعنى مفرد قلنا هذه الالفاظ

وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى المعاني الموضوعة

بازائها مفردة وهذا جواب عن الاشكال بانه ليس معنى اللفظ الموضوع بازائه [illegible]

مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي هذه الالفاظ كلفظ الاسم والفعل و

الحرف والجملة والكلام [illegible] ان هذا [illegible] من امثال

[illegible]

في الحقيقة [illegible] ومعناه ما لا يدل [illegible]

لفظ [illegible] ان الالفاظ موضوع للمعنى المركب بالافراد

وليس الامر كذلك فان [illegible] بالافراد والتركيب [illegible]

ان [illegible] في مثل [illegible]

ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه والاصح من بيان نكتة في ايراده

جملة فعلية [illegible] وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد

حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد والتسمية وان لم يساعده

٣٠

وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ

به وان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى اخلفها اي مما يتلفظ به الانسان في بعض

الاحيان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات

فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال اللفظ ولم يقل اللفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة

الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر والوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول

فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع

ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح

ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان

مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء وهذا مفعل سكان

او مصدر ميمي بمعنى المفعول مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع

المعنى لبيانه مبني على التجريد فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع او العقل

بها وضع وتخصيص الجهلات وتخصيص حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت

بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع

بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى

قلنا المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان

الدلالة اللفظ وهو المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون

بالطبع كدلالة اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في

المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة

فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما

ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد

بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلالها بالمفهومية او [illegible] ان لا تدل اي [illegible] في نفسها بل على معنى

[illegible] في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها [illegible]

[illegible] في بيان [illegible] القسم الثاني

وهو ما لا يدل على معنى في نفسه الحرف [illegible] في الدلالة

على [illegible] كلمة اخرى كالبصرة

والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة [illegible]

[illegible] الحرف في اللغة الطرف [illegible]

[illegible] في الكلام [illegible] الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسه اما ان يقترن [illegible]

باسم اللفظ فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام

مع ان الوضع وان كان مقيدا على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب

الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا

سواء كان كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل

وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد

لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما

داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم

النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف

الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج

عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري وغيرهما مما يعد

لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فالصرب بتقييد الافراد ولو ظهر بحسب

ما ذكرنا ان الانسب ما حررت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون

الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد

ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة

لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة

لعدم الاقتران فعلم ان كل واحد منها معرف جامع للافراد مانع عن دخول غيرها

فيه وليس المراد بالتعريف هنا الا المعرف الجامع المانع ولعدم المصنف حيث اشار

الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بالقول وقد علم بذلك حد كل ثم صرح

ببيانها بما يدل على تفاوت مراتب الطلبات الكلام في اللغة

ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي اللفظ المتضمن

كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن بصيغة الفاعل

المجموع والمتضمن بصيغة المفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد

اي بنسبة احداهما ... والمراد بالاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى ...

او حكما الى الاخرى بحيث افادت المخاطب فائدة تامة فخرج بقيد التضمن ... المفردات

والمفردات والمركبات الغير الكلامية وبقيد التضمن ...

المفردات والمركبات ... وبقيد الاسناد ... المركبات الغير الكلامية

مثل غلام زيد ورجل فاضل وخرجت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية

مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان

كل واحد منهما تضمن كلمتين احداهما منسوبة الى الاخرى مثبتة وبينهما اسناد مفيد للمخاطب

فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة

المعنى المدلول عليه بها فى نفسه باحد الازمنة الثلثة يعنى

الماضى والحال والاستقبال اى مقترنا بها ذلك المعنى باحد الازمنة الثلثة

اى مقارنا ... من حيث الهيئة لا الاقتران وذلك المعنى فى نفسه باحد الازمنة

الثلثة فالقسم الثانى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

الاسم وهو مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم

الاول وهو ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة **الفعل**

لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر **فقد علم بذلك** اى ... وهو الكلمة

والاقسام ثلثة **حد كل واحد منها** اى من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه

علم ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام

كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة

والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال

فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم

بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم

جنس واحد اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من جنسين

اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد

والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما

الاسم [illegible] والحرف [illegible] كلاهما مفقودان في الفعل والفعل

وفي الفعل والحرف [illegible] والاسم والحرف [illegible] مفقود ثم ان

الاسم ان كان مسندا [illegible] وان كان مسندا اليه فالمسند [illegible]

بتقديره او محذوف [illegible] الاسم [illegible] الفعل والاسم [illegible]

[illegible]

[illegible] التعميم [illegible]

قال المصنف في الايضاح [illegible] ما دل على معنى في نفسه [illegible]

المعنى [illegible] ما دل على معنى باعتبار [illegible] في نفسه [illegible] لا باعتبار امر خارج

الدال في نفسه [illegible] اي باعتباره [illegible] خارج [illegible]

على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه [illegible]

ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته

وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول [illegible] مدرك

[illegible] كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته [illegible]

قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدرك [illegible] مستقل لا يكون ادراكه بتبعية ادراك غيره والاخر مدرك يكون ادراكه بتبعية ادراك

او حكماً ودخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار

فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا

مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مما ليس بكلمة فانه في حكم

اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو زيد قائم مجموعه كلام

كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى

الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو زيد قائم والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم

ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة

وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد

مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ

يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي

بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون

الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك

اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في

ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم لان

التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس

فقولهم ان الحرف ما دل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة
المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية فهي هذه
الكلمة الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى الموصول التي هي عبارة عن الكلمة وهذا الوجه
يكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع
الى المعنى وانما ذكر الضمير فيهما على ارادة كل المذكورين ولا شك ان عبارة الاصل
ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم [illegible] فيهما بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة لهذا اخترتم [illegible] هيهنا ارجاعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتمل [illegible] الاسم [illegible]
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها انما يعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها
ليفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها

قصد الملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره

فلا يصلح الشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى

مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى

ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى

ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى

في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة

مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون

محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه

الا بضم كلمة دالة على متعلقه فالحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي و

من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها

وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته

فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات

فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل واحد

منها ان يكون ملحوظا قصدا لكي ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك

الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم

ما سواه وابين الالة من الاداة فولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر

[illegible] فقال ومن خواصه [illegible] التصغير [illegible] على

[illegible] [illegible] خاصة وخاصة [illegible]

[illegible] الجمع [illegible] خاصة له كالكاتب

[illegible] الاسم [illegible]

[illegible] في قوله عليه السلام

[illegible]

[illegible] المختار [illegible]

[illegible] الاسم [illegible] الخليل

[illegible] الرجل والمبرد [illegible] المفتوحة [illegible]

[illegible] حرف التعريف [illegible]

الاسم لا تخصيص معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف ما لا يدل

على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع

افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة

وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة

معتبرة في حد الفعل الا في غيرها فهي اخل في حد الاسم لا الحرف ولما كان

الفعل ما دل على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك

المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد

الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ

الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية

الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال

لان جميعها منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويدا فانه

قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه

على وزن قوقات مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا

او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها

الدالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وصح عنه الافعال المنسلخة عن الزمان

نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه

المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين

معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا ضمنا اذ لا يقدح في

الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال انه باعتبار المصدر

اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه

بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان زيدا مضاف اليه

بواسطة حرف الجر لفظا وهو ليس من خواص الاسم ... لانه لا يخلو اما ان

يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا الثاني المعرب

الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي

يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي

الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله ... نحو زيد في قام زيد

... قولك زيد قائم ... ولا بخلاف ... الاسماء المعدودة نحو ...

نحو ... بخلاف ... مع غيره ... تركيبا يتحقق ... في غلام زيد

جميع ... من ... الا ... لم ... مشابهة

الامر ... مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فانه ... وهو الماضي والامر بغير اللام

والحرف ... في مثل قام ... لكونه مشابها لمبني الاصل ...

فعلم ان ... الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة ...

من قولك ... لا يحصل الا ... في ... التركيب ... اصطلاحا

هبنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور

لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا

او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل

على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان

لا تخالف الاصل بان تختص بما يخالف ما تختص به الاصل معنى الفعل ويزيد عليه بان

يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم كما سيجيء

في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه اختصاص

ما عدا تنوين الترنم وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم ومنها الاسناد

اليه بالرفع عطف على الدخول لا على دخول لان المتبادر من الدخول

الذكر في الاول واللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في

الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم

لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم

خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف

الجر لا ذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف

التخصيص والتخفيف به وانما فسر الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع

قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا او اني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه

الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا

او تقديرا [illegible] على الجميع [illegible] آخره او تقديره او على المصدر [illegible]

لفظا او تقديرا فالاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد او تقديرا

كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتى قلبت الياء

الفا فصار الاعراب تقديريا [illegible] الاختلاف لفظا او تقديرا اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما

[illegible] مثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا [illegible]

في [illegible] الاختلاف [illegible] الناصب [illegible]

[illegible] في هذه الصور يختلف

باختلاف العوامل حكما [illegible] فان قلت [illegible] الاختلاف في آخر المعرب الا في العوامل

[illegible] اصل [illegible]

عليه الاعراب [illegible] قلت [illegible] من احكام المعرب

والاختلاف [illegible] فان المعرب [illegible]

[illegible]

فلكين هذا الحكم [illegible]

او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب [illegible]

فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي
وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع
العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك يستغني عن النحو الا فائدة
بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه ما يختلف آخره في
ليجعل آخره مختلفا انطباق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه ما يختلف آخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره
ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به
الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المص ره وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب فانما ان
يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان تتبدل صفة بصفة
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل
بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لانه يفهم منه مثل قولنا

عن دار الاسم وهو مأخوذ من اعرب اذا اظهر فان الاعراب يوضح المعاني المختلفة او من عربت معدته

اذا فسدت فالهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد فيه لانه يزيل فساد الالتباس [illegible]

المعاني [illegible] وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر [illegible] الاسماء الثلاثة

بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية [illegible] الضمة والفتحة والكسرة

فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا

علم الفاعلية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] المقتضي [illegible]

للمعنى المقتضي للاعراب [illegible] في جاءني زيد جاء عامل [illegible] في زيد محل الرفع [illegible]

في رأيت زيدا رأيت عامل [illegible] المفعولية في زيد محل النصب علامة [illegible]

مررت بزيد [illegible] الباء عامل [illegible] الاضافة في زيد محل الجر علامة

او بحرف وحينئذ يراد بالمعمول ما يكون او بحرف الجر والعامل المقتضي للقيت على معينا

خصوصا بالسببية المقومة من معموله فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل

الى الاسباب البعيدة وتقييد الحيثية تصحيح حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن

اليه لفظي آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انها قبل ياء المتكلم

جميعها منها لكن المراد ان [illegible] اختلاف وضع الاعراب

[illegible] فيكون اراد بهذا المعنى حيث قال ليس [illegible] المجد لانه خارج عن حد اللازم

ليدل متعلق بما خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المخصوص في آخر الكلام فانه

[illegible] يتعلق بقوله اختلف [illegible] اختلاف آخره [illegible] الاختلاف او ما به الاختلاف

الدال يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على [illegible] اسم الفاعل علية

المعرب على [illegible] والاسناد [illegible] الشئ [illegible] لتعاوره

[illegible] جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا

آخر المعرب متعاقبة متناوبة [illegible] ينبغي ان يكون علامتها ايضا كذلك فتقع

اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني [illegible]

اختلاف تلك المعاني [illegible] في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم [illegible]

على صفة لانها [illegible] الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا

الاسماء الاخماس فاعراب هذه الاسماء الستة حال كونها مضافا الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا والالف

نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك

ورأيت اخيك ومررت باخيك وغير [illegible] اذ المثنى والجمع منها معربة باعراب التثنية والجمع [illegible]

[illegible] من القيدين [illegible] لانها اذا كانت [illegible] ولم يكن مضافا [illegible]

اعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافا ولكن الى غير ياء

المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت كسائر الاسماء المضافة الى الياء [illegible]

بالمثال [illegible] اختاروا [illegible] الكاف ولما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب

المثنى والجمع [illegible] بالحروف [illegible] ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك [illegible] بينها وبين الآحاد

[illegible] فاختاروا الاسماء الستة [illegible] المثنى والجمع [illegible]

[illegible] هذه الاسماء [illegible]

[illegible] الاعراب [illegible] الاسماء [illegible]

[illegible]

[illegible] كان [illegible] مضافا الى [illegible]

لانها باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف

[illegible] الاعتبارين [illegible] الاصل [illegible] بالحركات

لما فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا

الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يتغير فيه بناء الواحد سالما لم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب

في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما

بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما

بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة

النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف وتحتمل نصبه على الحالية

والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءتني طلبة ورأيت طلبة

ومررت بطلبة وجمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز عن المكسر فانه قد علم بالضمة

رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم

فان النصب فيه تابع للجر كما يجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات وغير المنصرف بالضمة رفعا

والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سيذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك

وحموك وهنوك بكسر الكاف فان المد فيه من جانب وجها فلا يضاف الا اليها وفوك وذو مال والهن الشيء المنكر الذي

يستهجن ذكره كالعورة الغليظة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة مستعملة واويه

قوله وهو ما يجوز وادي ان الامر اذا اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين

اذا اصله ذوو وهذا مضاف الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء

بقي المثنى بلا علامة فرفع ... ان يجعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لان الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو

يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا

الياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه

في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما

فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان

مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين يشير اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار

الى [illegible] ان اللفظي فيما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي

[illegible] تعذر الاعراب فيه اي امتنع وجوده في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا

[illegible] الالف المقصورة سواء كانت مجردة [illegible]

[illegible] الالف المقصورة [illegible]

[illegible] في الاسم [illegible]

فانها [illegible]

[illegible] اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب

انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او يستثقل عطف على تعذر

بحال دون حال كحال القسم الثاني من الاستثقال [illegible] بعضها كالقاضي رفعا وجرا [illegible] ١٢ تاشكندي

التي هي الاصل لكن تحرك بحركة تقديرية لان حركة الالف تعذرت بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت

كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيفتا الى المضمر الذي هو الفرع تجانست الذي هو الفرع فـ

اعربتا بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابهما بالحروف

بكونهما مضافا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فانها وان كانت مفردة لكن صورتها

صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا

كما يجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى باصطلاحهم الجمع بالواو والنون او بالياء والنون

فيدخل فيه نحو سنين وارضين فالمكسر جمعه مذكرا كجمعه بالواو والنون وما الحق به اي بالجمع ذو الذي

لفظا وعشرون واخواتها الى التسعين فانها ملحقة بالجمع الى تسعين عشرون جمع عشرة والثلاثون

جمع ثلثة والاربعين اطلاق عشرين على ثلثين مقادير عشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة

مقادير الثلثة وعلى هذا القياس الى آخره وايضا هذه الالفاظ لا تدل على معان معينة والتعيين في الجموع

بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى والمجموع ملحقة بالحروف لانهما فرعان

للواحد واخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون فرعا

فرعا للاعراب كما انهما فرعان لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة وانما جعل اعرابهما بالحروف وكان

حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة

لوقع الالتباس فخص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب وان خص المجموع بها

غير المنصرف ما فيه علتان لو تثبت باجتماعهما تجامع شروطهما فيه الشرائط كما سيجي

ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي

مقام تلك العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور

التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل و

وصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين

من الواو الى ثم للمحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل

وهذا القول تقريب [illegible]

[illegible]

زيادة الالف [illegible]

لقوله [illegible] زيادة الالف قبل النون [illegible]

[illegible] في هذا الامر [illegible]

بل واحدة فانه [illegible] في هذا [illegible] قوله هذا القول تقريب

في ان ذكر العلل المعدودة للنظم تقريب الى لان النظم سهل او القول بان كل واحد من الامور

التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها او هذا القول بانها تسع تقريب

الى الصواب لان في عددها اختلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان

اي تقدير الاعراب فيها لتعذر او في الاسم الذي يستثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا

للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت

محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر

حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني

تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي

بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في

حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي سقطت النون بالاضافة فاجتمع

الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق

علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب والجر فان

الادغام لم يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا

في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانها لما سقطت

حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي

اي الاعراب اللفظي فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في

تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وكونه فرعا يعرف

المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

حينئذ فان غير المنصرف عند الصرف باق فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين فيه

لا يخرج عن الاسمية وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي ولهذا صرف اسم الاعلام للضرورة

او للمحافظة على وزن الشعر او رعاية القافية فان اوقع غير المنصرف في الشعر فيجب ان يصرف لضرورة

الوزن او من صرفها بحيث الاول فكقوله شعر صبت علي مصائب لو انها صبت

على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله شعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته

يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين لم يستقم الوزن ولكن لو قرئ بالزحاف

كما يحكم بسلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يستقيم قول الضرورة قلنا

الاحتراز عنه في بعض الروايات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الرابعة فهو

التنوين كما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم

عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بالفتح لا يختل الوزن ولكن يختل بالقافية فان

الروي في هذه الابيات الدال المكسورة او للتناسب كقوله صرف غير المنصرف لحصول التناسب بينه

وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يكن الحاجة او الضرورة سلاسلا

واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب بالمنصرف الذي يليه يعني اغلالا في قوله سلاسلا واغلالا وسعيرا

لجمع غير المنصرف على تعريف المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة

التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام

وقال بعضهم احدعشر لكن القول بانها تسع تقريباً الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة
العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثالها عُمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف
وطلحة مثال التانيث وزينب مثال المعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب
مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم
غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا
كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل وثانيهما اشتقاقه من
المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان
العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان
آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن
الفعل فرع في الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي ويجوز صرفه اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري
صرفه اى جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا

[illegible] فالقياس [illegible] مجموعها [illegible] واخراج [illegible] وقال البعض [illegible]

فيجوز [illegible] المقصود [illegible] بعض [illegible]

المقصود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] مثلث والدليل على [illegible] الاصل اذا كان المعنى مكررا يكون

اللفظ ايضا مكررا كما جاء في القوم ثلاثة ثلاثة فعلم ان اصلها الفاظ مكررة وهو ثلاثة ثلاثة وكذا الحال في

احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بالاختلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر

العلتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية تحقيقا كما كالب واساود ر

وانما حكم كالجموع الموافق لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيتهما التانيث لكن

لا مطلقا بل بعض اقسامه وهي الف التانيث المقصورة والممدودة كحبلى وحمراء فان كل واحدة منهما كبعلى

لانها لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيتنزل لزومها للكلمة

بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها

وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يفد فيه اللزوم الوضعي

فالعدل المصدر بمعنى المفعول اي كون الاسم معدولا واخرجه في صيغة اي خروج الاسم اي كونه خارجا

عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها وانما قال

لان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فاضاف الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها و

ان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا

ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية

فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى مغايرة للاولى ولا بد ان يعتبر

مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية

واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها خرجت عن الصيغة الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس ونيب من الجموع الشاذة

ليس خارجا عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انها جمع لقوس والناب ابتداء كاحلى اقوس ونيب على

او تقديرا اي ضرورة كانا عن اصل مقدر مقدر ومن يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف فالعمر

كعمر وكذا ليس زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل

وبما ذكر في اعتبار العدل على وجود الاستعمال لم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف فقدر

فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام [illegible] فاطمة واضرابها

مما كان على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل

في هذا الباب حملا على ما آخره راء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيان عند [illegible] منهما

الا عربيان [illegible] ولهذا [illegible] وسببا [illegible] لا يوجد [illegible] فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء

فلما [illegible] العدل [illegible] [illegible] فيها [illegible] عليه [illegible] غير [illegible] العلمية لا

[illegible] من [illegible] الاحتياج الى تحصيل السبب [illegible] العلمية والتانيث فاعتبار

العدل فيما هو [illegible] لتحصيل سبب [illegible] [illegible] قطام فيها

ليس [illegible] [illegible] فيه العدل [illegible] [illegible] ومما [illegible] الى الحجازيين

[illegible] فلا يكون [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها [illegible] سبب البناء وحكم [illegible] الوصف

وهو كون الاسم والافعال [illegible] ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل

احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال

خلاف والصواب انه يجب منع صرف ثلث ومثلث ونحوهما للعدل والوصف لان الوصفية العارضة

التي كانت في ثلاثة ثلاثة صارت اصلية في ثلث ومثلث للاعتبار بها فيهما وصفا له وآخر جمع اخرى

مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل

ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم

انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما

لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف او البناء اذا اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ

وقيل يا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخيرين

وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء مؤنث افعل اذا كانت صفة

ان يجمع على فعل كحمراء على حمر واذا كانت اسما كصحراء الى فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او

صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر عدل جمع عن واحد منها تحقق

العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد

اسما وفي احمر واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجمع الشاذة

كاينيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما

او لا على انياب واقوس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من

مخالفتها الشذوذ ونحن ان نحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول

او

في الأصل وصف وتمنعه صرفه أفعى اسم للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الأفعوة التي هي

الخبث كذلك أجدل اسم للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة وأخيل

للقطا أي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخيل وضعف منع صرف هذه الأسماء

عدم الجزم بكونها أوصافا أصلية فإن ما يتوهم به الاشتقاق لا في الأصل ولا في الحال

أن الأصل في الاسم أن يعرف التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالألف فإنه لا شرط له شرطه

في سببيته لمنع الصرف العلمية أي علمية الاسم الذي فيه التأنيث لأن الأعلام محفوظة

من أن ... الحكم ... سبب ... الكلمة ... الكلمة

والتأنيث المعنوي كذلك أي كالتأنيث اللفظي ... شرطه ... العلمية

... في التأنيث ... بالتأنيث ... المعنوي شرط جوازه ...

وشرط ... تحتم تأثيره ... وجوب ...

في ... الزيادة على الثلاثة أي زيادة حروفه على الثلاثة مثل زينب

أو تحرك الحرف الأوسط من حروفه الثلاثة مثل سقر أو العجمة مثل ماه وجور ...

تأثير التأنيث المعنوي ... ... الحكمة ... لخفته ... سكون ...

نقل ... تأثيره ونقل الأولى ظاهر وكذا العجمة لأن ... العجمة ثقيل على العرب

... إلى ... تأثير التأنيث المعنوي في أحد الأمور

مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد
تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدود ودلت لا الا
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي
بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك
قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف أن يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه من سببية منع الصرف الغلبة
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه
قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في
الفهم منه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة
الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم بحيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم بحيث صار اسما
للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اي السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم تخرج باستعمالها في معانيها الاصلية لعينها بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء
الوصفية الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف

من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه

سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما

جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية والعجمة وهي كون اللفظ مما وضعه

غير العرب [illegible] في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم

[illegible] العجمية بان تكون متحققة في نفس العلم في العجمية كابراهيم او حكما بان ينقله العرب لفظ العجم العلمية

من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس [illegible] رواة القراء المجودة قراءة القرآن

[illegible] كان علما في العجمية وانما جعل شرطها العلمية [illegible] فيها العرب [illegible] فانهم في كلامهم

[illegible] العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف [illegible] مثل لجام [illegible] الثاني

احد الامرين [illegible] الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة [illegible] فلا [illegible]

[illegible] بالنظر الى الشرط الثاني [illegible] انما هو [illegible]

[illegible] ضعيف [illegible] مع سكون الاوسط واما الثاني فحيث

فان لها [illegible] قوة فيجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان

لا يعتبر فان قلت قد يعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيها حتى فلم لم يعتبر سببا قلنا

اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية السببين الآخرين لسلامة مع سكون الاوسط ثقل احدهما فلا يلزم من

لتقويه سبب آخر اعتبارها سببا بالاستقلال [illegible] حصين [illegible] ابراهيم ممتنع صرفها الوجود

الثالث ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه نحو زينب وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه

وجور علمين لبلدتين فمنع صرفها لازم فزينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة

على الثلاثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية

والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه

في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها

فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي

زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي

سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفه لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف

الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال

قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم

مقامها فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع

الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون

علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى

العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية

لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف

بكسر الفاء وضمها، فان صيغة منتهى الجموع على قسمين منها ما يكون لغيرها، ومنها ما يكون بهاء

فاما ما كان لغيرها فممنوع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح

مثال لما بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن واما ما كان بهاء فنحو فرازنة وامثالها مما على صيغة منتهى الجموع مع الهاء

فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء، وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال

مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كاسامة علم جنس للاسد

فالجمعية فيه مفقودة [illegible] منتهى الجموع [illegible] فينبغي ان يكون منصرفا لكنه

غير منصرف فتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية

لانه [illegible] فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن [illegible] سمي به الضبع مبالغة في عظم

[illegible] من الجنس الى العلمية فمنع صرفه للجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع

[illegible] الجمعية الاصلية [illegible] لانا نقول [illegible] والا

[illegible] الجنس [illegible] في

[illegible] على اعتبار الجمعية الاصلية [illegible] شرطها ان يكون في الاصل [illegible]

[illegible] ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية محققة وقد تكون عارضية غير محققة [illegible] الا

اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال لم تقتضيت عن

الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر [illegible] ان يكون في الحال [illegible] في الاصل [illegible] في سراويل

[illegible]

الشرط الثاني فيها فان في شتر تحرك الاوسط في ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التعريب بالشرط

الثاني لان تخصيصه التعيين على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على

انتفاء الشرط الثاني وهو الاولى بالتقديم لانه متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام

ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل هود كنوح

لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما نقل من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي

قبل اسمعيل عليه السلام والجمع قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقامهما

صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان

او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي اكثر جمع التكسير عليها ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها تجب

في بعض الصور من تكسيرها فانه تكسير بالتغيير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا تغيير للصيغة فيجوز ان يجمع

جمع السلامة كما في ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت

لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير وبغير هاء مشتملة على تاء التانيث حالة الوقف او الادراج

تاء التانيث باعتبار قبول الهاء حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارية وانما اشترط كونها بغير هاء

لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة

والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتور فلا احتاج الى اخراج نحو سابقي فانه مفرد فخص بمنع جمع الاكمال وقال في

المثال وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان

فانه قد ثبت فيه منع الصرف اي ان الاسم منع فيه التنوين ومنع الصرف لان الاعلال المتعلق

بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد كمالها فاصل جوار [illegible] قولك جاءني جوار

جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فمقتضى الاعلال هنا ما هو الاصل ثم استثقلت

الضمة على الياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام [illegible]

منتهى الجموع فوجب بعد الاعلال [illegible] منع الصرف والتنوين [illegible] في منع الصرف كما كان قبل الاعلال [illegible]

[illegible]

الاعراب [illegible] والتنوين فيه تنوين العوض [illegible] عن الياء المحذوفة [illegible]

[illegible] التنوين [illegible]

[illegible]

تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر لان الفتحة خفيفة [illegible]

اعلال الا في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها

التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذا لا اعلال الا في حالة واحدة [illegible]

اللغة المشهورة فان قيل الاعلال في حالتين [illegible] في التركيب وهي صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة

[illegible]

الصرف اي لا يكون باضافة الان [illegible] الى الصرف [illegible] الحكم كيف [illegible]

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد يختلف

في صرفه ومنعه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة

الجمع كما قلت فقد قيل في تقصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف

على مواز نته اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن

فهو وان لم يكن من قبيل الجمع للكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة

او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على المواز

وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا

وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف

قد حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة

على سراويل فاذا صرفت اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج التقصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على

فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاضي

اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار

كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري.

فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية وصيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر

فيهما أي سببا الألف والنون في منعهما من الصرف وأفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد أو شرط

فكل الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما وليمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما

بألفي التأنيث كعمران أو كانا في صفة فانتفاء فعلانة أي وإن كان الألف

والنون في صفة فشرط انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث ليتحقق مشابهتهما لألفي التأنيث

في امتناع دخولها ولذا انصرف عريان لأن مؤنثه عريانة وقيل شرط وجود فعلى إذ لا شك أن

وجود فعلى لا يكون إلا لتحقيق شبههما بألفي التأنيث على وجه الاتم أي ومن أجل

أن الشرط في الشرط اختلف في رحمن فمنعه من منع الصرف قال ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة

لاختصاصه بالله تعالى فانتفى فعلانة ومن شرط وجود فعلى صرفه لعدم فعلى له ولا

[illegible] منصرف دون سكران فإنه لا خلاف

في منع صرفه لوجود الشرطين فإن مؤنثه سكرى بالاتفاق ودون ندمان فإنه

لا خلاف في صرفه [illegible]

ندمانة [illegible] ولا فعلى [illegible]

وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل وبهذا

القدر لا يكفي في تسميته منع الصرف بل يشترط فيها أحد الأمرين إما أن يختص

في اللغة العربية به أي بالفعل بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولا من

الضاد أعني منع الصرف وكالاسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط
شراً فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي
لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف
ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه و
مثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كأنه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما سبق من انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام
المشتملة على الاسناد فلم يذكرها ههنا اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم
لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما
نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان من اسباب منع الصرف سميتا
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وسميتا مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التأنيث في
منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف الكونهما مزيدتين و
فرعيتهما للمزيد عليه ام لمشابهتهما الفي التأنيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في
اسم ويعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات
ماخوذ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فـ

المنضم او شرطها بسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الى التأنيث او صيغة منتهى الجموع فان

كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا اثر فيه للعلمية اذا انكر بان يأول العلم بواحد من المسمى به

نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر هو به

نحو لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر من ان بين اسباب

منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي

السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى

والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط

بالعلمية الا العدل ووزن الفعل مستثنيان من الاسباب التي لا تجامع العلمية

شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة فيهما كما في عمر واحمد وليست شرطا

فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاوزان المعدولة بالاستقراء

على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معا اي

لا يوجد شيء من الاسماء المذكورة مجتمع فيه السببان من جنسهما فقط الا احدهما فقط اي احدهما

فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اصلا او على سبب من حيث انه سبب

مؤثر اي شرط لما فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه فقد فيه احد السببين الذي هو العلمية بذاتها

والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من

الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذّر علما

وخضّم لموضع وخضم ايضا اسم رجل نقلت الى الاسمية والنحويون يسمّونها خضّم معروف وشمّر لفرس معروف

بالتاء فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضُرِبَ علما

البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل انما قيد

بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة

او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان في وزن

الفعل زيادة اي زيادة حرف من احرف اتين كزيادة في مثل زيادة حرف

او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزنه

غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال

غير قابل للتاء قياسا او باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع ازاي ح

فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة

لانه ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار علمية

الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف

لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبول التاء ...

العلم ليسير وكما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف

افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية

فيه حتى صار كانه اسم وان كان مع من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من

التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اي خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية

الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله

غير منصرف للوصفية الاصلية ووزن الفعل اي سبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت

كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى

ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها اتباع اسود وارقم في زوال

الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالاسمية بالكلية بل بقي فيهما شائبة من

الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض فبقيت فيهما شائبة

من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية

واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية بالكلية بالتنكير وانزال الاعتبار

من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول ولما اعتبر سيبويه

الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف

للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره

الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل

حيث يوجب اخرى على سبب واحد فيما ثبت ان شرط فيه العدل و وزن الفعل هذا و

قد قيل على قوله وبما تضاد ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل

بوجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول

عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان

التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت

فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل الحقيقي بدون

اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا

لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت سوى العدل وهما العلمية والتانيث

ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة على قول

سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن

تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر من قول الاستاذ هو موافقته لما ذكره من

القاعدة جعل الاخفش مسندا للمخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في نحو

مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير

خفي فيدخل فيه سكران ايضا ويخرج منه افعل اذا كان مما يجمع فانه منصرف عند التنكير

بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

[illegible] ان كان

بالقياس [illegible] [illegible] كان [illegible]

بيان ذلك ان [illegible] فالكاف [illegible]

ان [illegible] [illegible] الطاهر [illegible]

[illegible] المرفوع [illegible]

[illegible] الايام الخاليات

اي المرفوع [illegible] اي اسم [illegible]

الفاعل [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] الحمل [illegible]

[illegible] [illegible]

[illegible] المرفوع [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] [illegible] الفاعل [illegible]

المرفوعات [illegible] الاصل [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] اي الفاعل ما اسم

[illegible] ان [illegible] الفعل

[illegible] الفاعل [illegible] فان [illegible] الا [illegible] المسند اليه [illegible] المعنوي [illegible]

وصفا ثم تقابل العلمية بان يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية ويحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يأتي
فى باب حاتم على التقدير منع الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص
والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب آخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين
الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم لا
يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من
قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اى باب غير المنصرف
باللام اى بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا
بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا
بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم هل هو حينئذ
منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما
ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة قويت جهة الاسمية
فرجع الى الاصل الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم
من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين حيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون ما تبعه الذي هو الكسر

لانحصاره [illegible] في الأربعة [illegible] فيما هو مشترك بين كل واحد [illegible] ولذلك أي لأجل أن الأصل [illegible] تقدم الفاعل على

سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامَه زيدٌ لتقدم مرجع الضمير [illegible] رتبة فلا يلزم الإضمار

قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع [illegible] ضرب غلامُه زيدا لتأخر مرجع الضمير

[illegible] لفظا ورتبة فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا [illegible] وذلك غير جائز خلافا للأخفش وابن

جني [illegible] تمسكا في ذلك بقول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات

وقد فعل وأجيب بأن هذه ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبأن الضمير

راجع إلى المصدر [illegible] الذي يدل عليه الفعل أي رب الجزاء وإذا انتفى الإعراب

اللفظي فيهما [illegible] أي في الفاعل والمفعول [illegible] المتقدم ذكره

[illegible] في ضمن الأمثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن [illegible] الدال

[illegible] أو [illegible]

[illegible] والقرينة [illegible] أما [illegible] كان

الفاعل مضمرا متصلا [illegible] بالفعل بارزا كضربت زيدا أو مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط أن يكون المفعول

[illegible] متصلا [illegible] مثل زيد ضربته [illegible] أو وقع مفعوله [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] التقديم والتأخير [illegible] بعد إلا أو معناها نحو إنما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه

أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما لفظا

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبه الفعل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل الى ضمير شيء يسند اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره كزيد نحو قائم زيد فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه بنوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فالاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه ان يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي

اى تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلما فاته الاتصال الا الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام كما يجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وتمام البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك الطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اى ويبكيه السائل لغير وسيلة

القرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا
لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه
انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم
الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه
كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا عمروا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد
منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود اما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا فلان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا واذا اتصل به
اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في
صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفائدة هذا القيد ما عرفت انفا او وقع الفاعل
بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمروا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره اي غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره

اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فصاعدا اي سواء كان ظاهرا او مقدرا بعدها اي بعد الفعلين او المتقدم

عليها او المتوسط بينهما معمول الفعل الاول اذ هو مستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع

ومعنى تنازعهما فيه انما يجب العمل فيه بحسب المعنى ولا يمتنع ان يكون مع وقوعه في ذلك الموضع

معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما

يكون متصلا بالفعل الثاني وهو ممتنع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا

يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن

قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني

عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا حرف الحصر لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد

المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له وهو المراد بالحصر فالتنازع فيه انما يكون

طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل

ففي مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيسندان معا واما على مذهب غير

هما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون

اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان

متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما

في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيتفقان .

من اجل ادراك للبلاغات للتحقق وما يتوسل به الى التفصيل المال الا انه كان معطى لباً يكن بفسير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل القيام قرينة دالة على تعيينه وجوباً اى حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون
حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر
باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يجئ فانه اى
الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى
نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال
لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم حشو في الكلام استدراك وانما قدرت
الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كونه جملة فعلية [illegible] بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل
ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه وقد يقتصر على الفعل لاصالته في العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر

الواقع بعد الفعلين على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير

يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند

شيء خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر فيظهر

الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان فعندنا يجب ضرباني وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز

اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند

اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل

كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره وان اقتضى المفعول

حذفه او اضمره نحو ضربني واكرمني الزيدان وللفراء ضيغة مشهورة وقيل روي عنه التشريك بين

الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما هو في صورة اقتضاء الثاني المفعول نحو ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت

زيدا هو وروايته التي هي مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار المستغني عنه وعن الاضمار

قبل الذكر في الفضلة ان استغني عنه وإلا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول

نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم

الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت

الفاعل في الفعل الثاني لاقتضائه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين وتعاقبهما في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا فصل من المثال الاول وفصل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني واكرمت زيدا وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك فما يكون الاسم الظاهر فيه متنازعا فيه فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه ولاحترازه عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأنا به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل

اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس

الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذا قال تنازع في

الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال ونحو قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب

قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من

كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل

من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء

او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا

لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك

المجد المؤثل امثالي وحينئذ يستقيم المعنى اي لو انا اسعى لادنى معيشة لا يكفيني قليل من المال

ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت ويسمى المفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه

فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها

المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف

فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول للملابسة لكونه فاعلا للفعل

المتعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه

اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله حذف فاعله

زيدا فاعل ضربني وضربت في الكرمي ضمير راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف

الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل

الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان معمول الفعل الثاني

مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى اللفظ المتقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا

ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر

المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين

الزيدان منطلقا حيث جعل الزيدان فاعلا ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في

حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول

ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا

اخذت المفعول الثاني بمعنى الاعلى اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته

وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي

مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل

الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس شعر ولو ان ما اسعى

لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا

قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول مقام
الفاعل يومَ الجمعة ظرف زمان امامَ الامير ظرف مكان ضرباً شديداً مفعول مطلق النوع
باعتبار الصفة وفائدته وصف الضرب بالشدة تنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل الا مقيدا بقيد تخصيص
اذ لا فائدة فيه لان الفعل يدل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها
فتعين زيد فان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى
المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول
الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما
مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنها اي من جملة المرفوعات لانهما
جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما غالبا او في الاصل فيهما
لاشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو قوله
تعالى وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان
وكان وكاد اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى ليخرج

واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملا فيه ان تغير صيغة الفعل المتعدي الى الماضي المجهول

او يفعل اي الى المضارع المجهول فيما هو امثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال

المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه

مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه

معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين وهو اسناد

المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب

علمت في كونه مسندا ولا المفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات

النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه

كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب

علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه

فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال

والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول

به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به

له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب

مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

بمحلا

الزيدان مبتدأ لأن قائمان خبر أسند إلى ضميره وثانيهما أقائم الزيدان وحينئذ يكون الزيدان

فاعلا لا غير لعدم استقامة الخبر والثالث أقائم زيد ونحوه يجوز فيه الأمران كما عرفت وظهر به المجرد أي

الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لأن الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على الضرب في

ضرب زيد أنه المجرد والمسند إليه الصفة المذكورة لأنه ليس باسم المسند إليه أو الواقعة بعد الاستفهام

واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ لأنه مسند إليه المنافي للصفة المذكورة

في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك أن تقول المراد بالمسند إلى

المبتدأ أن يجعل الباء بمعنى إلى والضمير المجرور راجعا إلى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني

من المبتدأ ويكون قوله المسند إليه المذكورة تأكيدا اعلم أن العامل في المبتدأ والخبر

الابتداء وهو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إليه شيء أو يسند هو إلى شيء ثم هو

الابتداء عامل في المبتدأ والخبر أما عند البصريين وأما عند غيرهم وقال بعضهم الابتداء

عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون إن كل واحد من

المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية وأصل

المبتدأ التقديم أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر

لفظا لأن المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها والذات متقدمة على أحوالها ومن ثمة أي ومن

أجل أن أصل المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد

وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانها

لا يكون الا مسندا اليه الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي

الواقعة بعد حرف النفي مثل ما ولا وان او بعد الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعند سيبويه يجوز

الابتداء بها من غير استفهام ونفي على قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير نحن

عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن يلزم الفصل بين اسم التفضيل

ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء

رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت

عن الهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير

ولو كان رافعا لظاهر لخرج بقيد الظاهر عن القسم الاول من المبتدأ

مثل ما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة

الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام مفردا

اي المذكور بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد احترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان

الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران

كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة

خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان وتعين حينئذ ان يكون

هو صفة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قائم علم منه ان ما يذكر بعده هو الذي الحكم عليه
بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهر للكلب
بالنباح للمعتاد فقد يجعل خبر النكرة اذا كان مخصصا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو
الهر للنباح غير معتاد فيكون شر الاخير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير
فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى
شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب ومن امثال العرب ارجل قوي ادرك العجز في حادثة ومثل قولك في
الدار رجل فقيه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة الاستقرار
في الدار فيجوز فيه التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم
اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال
سلامي اي سلام مني عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم بدار صحة
الاخبار عن النكرة على الفائدة فاذا ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في تصحيحها الى
هذه التكلفات انما هي لتحصيل الفائدة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة
ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف
فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان
يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال **والخبر قد يكون**

مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم ولكن لم يكن صاحبها

فانه يعود الضمير الى المبتدأ في خبر الذي هو الثاني فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا

ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان

للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع

نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص

اذ بالتخصيص يقل الشيوع فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من

مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ

وخير خبره ومثل قولك أرجل في الدار أم امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار

فيسأل المخاطب عن تعيينه فقال اي هذين الامرين اعلم كون احدهما في الدار كائن فيهما

فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فصحت النسبة بالمبتدأ فيه الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك

فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتخصصت

تخصصا ما فانه لا التباس في تعيين الافراد بل الامر متعين ولذا كل نكرة وقعت

الاثبات تخصص بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر

ذا ناب لتخصيصه بما يخص الفاعل بالمبتدأ اذ يستعمل في موضع

ما اهر ذا ناب الا شر ما يخص الفاعل قبل ذكره بوصف

ام ذاك ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه

معرفة ومن خبره الوجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ

والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ

والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره نحو افضل

رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه او

كان المخبر فعله له اي للمبتدأ احترز عما اذا لم يكن كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب

فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه

اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة

فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد يلتبس

المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في

مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون

الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير

ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء

في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان

بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام

جملة اسمية مثال زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها جملة
الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا من المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او
غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع الظاهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا
للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين
درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر لا يسعر غيره وما وقع ظرفا
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثرون من النحاة وهم البصريون
على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر بجملة اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل
يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل
في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل
في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما
اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على
معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك
فان من مبتدا اشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك ام

[illegible] الوجه [illegible] واما اللفظ فقط [illegible]

[illegible] اولى [illegible] الى الصورة [illegible]

[illegible] لاشتمال [illegible]

[illegible] بالعلامات [illegible]

[illegible] الاقتضاء [illegible]

الشرط [illegible] الاول [illegible]

الشرط [illegible]

[illegible]

[illegible] الاسم [illegible]

الشرط [illegible] الاسم [illegible]

[illegible] بالا [illegible] الاسم [illegible]

مشابهته للشرط [illegible] الاسم الموصول [illegible]

[illegible] او النكرة الموصوفة [illegible] الاسم [illegible]

الذي ياتيني يعني بذا امثال الاسم الموصول بفعل اي الذي [illegible]

بذا امثال الاسم الموصول الظرف فله درهم واما امثال الاسم الموصوف

كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر

بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة

وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارته ما له صدر الكلام

لتصدره في جملة او كان الخبر مقدرا مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ اي فيتعقد تخصيصه وتوعيه مبتدأ

مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص للمبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ

نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع بسببها

تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع

الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا

فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة

والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها

وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ

لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم

وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد

يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب

اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و

لا يساعده القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم صون ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر

ما سبق وما يدل على عدم صون ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم

من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا او واجبا

وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه

ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك اذ لو ظهر المبتدأ لم

يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا في نعم الرجل زيد ان تقدره هو زيد كقول المستهل

اي المبتدأ المحذوف سواء اشتمل الخبر على المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته

عند الرؤية الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف

الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود ليس تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه

اليه النظر دون غيره كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على دقته وستره ليس بخيال

يتوهم انه الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة

من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع

فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا

السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده

لانا نقول الاول سبب الحكم فيها لانه اذا فر عن الموت

بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل

كل رجل يأتيني من امثال الاسم الموصوف بالفعل او كل رجل في الدار من امثال الاسم الموصوف بالظرف

فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل

يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي

يصح دخول الفاء على خبره مانعان من دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ

والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية

والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت الذي

او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل يا ليت كان وجب ان يعطف لعل بالفاء على ليت لا بالواو لانه

فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل

لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم مثل

سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع من دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع

عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا

وهم كفار فلن يقبل لو تبصّر فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل

فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتبر

بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره او ان كلا القولين لا يعتد عدهما

هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقدير نحو ضربي زيدا الابس قائما اذا اردت
الحال من المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كانت عن الفاعل او كليهما تقول حذف
الفعل الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا الابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع
قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف الملابس الذي هو خبر المبتدا
والعامل في الحال فقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا
يكون مستريحا من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما
حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا وهو ظاهر وحذف الخبر سد شيء مسده وتقيد
المبتدا المقصود عمومه بقيد الحال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال
مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا
المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ومثل كل مبتدا اشتمل
خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل
وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو
يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف مقامه ووراءهما كل مبتدا
يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك
قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف .

اى نفى وقت نحو وجه السبع واقف فحينئذ يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما

التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب اذكره

المصنف اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا

لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه

لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه

كما في قول الشعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على

مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم الواقع بعدها فاعل الفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال

الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها ثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او

بتاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال وكان خبر ذلك المبتدأ مسندا

الى ذلك المصدر وذلك مثل قولك ضربى زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به

مثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين واكثر شربى

السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا

حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك اى حاصل اذا

كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال

الظرفية فالحال قائمة مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائمة مقام الخبر قال الرضى

من كونه واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا في شرائطه من انه اذا كان جملة فلابد من عائد و
لا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامر خبر المبتدا في صحة كونه خبرا لوجود شرائطه وتعذرها بوجود موانعه
ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا لهذا الباب الا ترى ان حتى
يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من
ابوك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في التقديم فانه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع للفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما
اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما يتصرف في معمولي الفعل لانحطاطها عن درجة الفعل الا اذا يكون
الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان
حكمه حينئذ جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان
الينا ايابهم ووجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها
خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس اذ لا رجل قائم

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والقسم والعهد بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها
اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما سيجىء
عملت رفعا ونصبا هو اى خبر ان واخواتها المسند اى شىء اخر بعد دخول احد
هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها
وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها
عليها لا بيان اثرها فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم مسند من حيث اسناده الى ابوه ليس بعد دخول ان لانه مسند الى الفاعل
على جملة يقوم ابوه فلا احتياج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسمها
هذه الحروف فيلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان
يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فى ان زيدا قائم فالمسند بعد دخول
هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر
المبتدأ فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه

علما هو المسند إليه بهذا الشرط من الابتداء وهو المسند إليه بعد دخولهما خرج به غيرهما ما ولا

بهما عرفتها من معنى الدخول لا مثل أبوه في يا زيد أبوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل أفضل

منك وإنما أتى بالنكرة بعد لا لأن لا لا تعمل إلا في النكرة بخلاف ما فإنها تعمل في النكرة والمعرفة

هذه اللغة الحجازية وأما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء

كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو أي عمل ليس في لا

دون ما شاذ فقيل لنقصان مشابهة لا بليس لأن ليس لنفي الحال ولا ليست كذلك

فإنها للنفي مطلقا بخلاف ما فإنها أيضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع

نحو قول الشاعر من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح أي لا براح لي ولا يجوز أن

تكون لنفي الجنس لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم تتكرر ولا تكرار

في البيت اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا أو

مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع

ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها و

لخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين

شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

أو حكما وهي أربع الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا

مثل لا نفي القيام عن الرجل لا نفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر وهذا شامل لخبر
المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول الاحرف سائر الاخبار
والمراد بعد دخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام
رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز
ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر لعبد خبر الظرف ظريف ولا احتمال
لان الظرف لا تقييد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل
غلام رجل ولا يكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرها هذه
حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله
الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا
يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه
اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى
الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا
في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر ثم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر ولهذا العلاقة

وكذلك نحو مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها
بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولاشك ان معنى
الفعل مشتمل عليها بهذا الاعتبار وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس
ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد والتطبيق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
وللتنويع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا
للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي
الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية مجردة عن الدلالة على التعدد و
التثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات الا اذا قصد به النوع
او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع وللعدد نحو جلست جلستين وجلسات
بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب

وسلمات وابك وسلمين اي من المنصوب او مما يشتمل على علم المفعولية

المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده

بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة

المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له

وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل

اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد

عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله

الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة

صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو

ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما في معنى الفعل نحو

ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع

على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك

الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال

الكل على الجزء فخرج مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان

كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل

لغيره نحو ما زيد الا سيرا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول خبرا عنه او بعد

معنى نفي داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم و

انما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما

وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري

الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في

موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع

بين القسمين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت

الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير

البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم

الواقع بعد النفي ينقسم الى النكرة والمعرفة او ليعلم انه يشمل المبتدأ واسم ما

المشبهة بليس وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما

وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها

اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي مفعول

مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة عليه والمراد بمضمون

الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان

نحو ابتسم ابتساما وتبسم تبسما لقوله تعالى فتبسم ضاحكا من باب قعدت وجلست جلوسا ا و ... نبت

نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لخير

قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل مصدر باعتبار الموصوف

او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وجوبا اي حذفا واجبا سماعا

اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله

سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا

لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد

وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا

فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى

وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت

عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف

انما هو فيما يستعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب

للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه

الفعل لزوما في مواضع ستة ذكرها اي من هذه المواضع موضع

ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا لنفيه فانه لو اريد

المراد بالتأكيد ... الاجل ...

يحتمل ان يكون ... الاحتمال ... بحاز المؤكد ...

يصلح من حيث انه منصوص عليه بالمصدر يحتمل ان يكون المراد ... الاجل نفسه

... وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لفظه مرادا تأكيد الاجل لنفسه للتنكير

بتقرير معنى تحسين التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن

تثنية بل للتكثير ولابد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة

الواقعة الجملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق

واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب منه بعد

شد الوثاق اما المن او الفداء فتفصل بهما هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد

واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء او وقع اي من ترك المفعول

ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر حال كونه

بعد نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي شيئا ما لكونه دالا

على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فان الزهد ليس من

افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار

تلك الجملة على اسم كان بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو [illegible]

فاذا الضرب ضرب حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم الذي [illegible]

واحترز به عن نحو مررت بالجملة فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له

صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من بيانات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا

فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على

اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله

له نحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى [illegible]

ومما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فانه

شيء وقع عليه بلا واسطة حرف فعل الفاعل اي الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم

المفعول على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل زيدا

ضربت واما وجوبا اذا تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رأيت ومن تكرم

يكرمك لان الاستفهام والشرط لهما صدر الكلام

وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة حالية او مقالية

جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة

المقالية ويجوز ان تكون للتوجيه اليها اي قرينة لحذف الفعل القرينة الحالية

ووجوبا اي حذفا واجبا تخصيصها بالذكر ليس لوجوب الحذف في باب الاغراء و

المنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب اكثر او

من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يقاس عليه ومن امثلة محدودة

مسموعة بان لا يقاس عليها مثله امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه

وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد و

اهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا مسكونا لا اجانب و

وطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع

اي مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول للتكثير ومثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا

[illegible] التكثير او في جعل المثال لبيك [illegible] التعريف لافادة هذا [illegible]

[illegible] لك البابان اي اقيم [illegible]

حذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر

من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى اللبّ فلا يكون

محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك

الآن سعد متعدى بنفسه بخلاف لبّ فانه متعدى باللام المفعول به ما وقع اي اسم

ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد

بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا بواسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب

واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه فيخرج المفاعيل

الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول

المطلق بما تقدم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل

فعل يعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فيخرج مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول

فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ويدخل مثل اعطى زيد درهما لانه يصدق على درهما انه وقع عليه

فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل

الفعل المقدر وحصل يا زيدا وعو زيد فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة

حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد حرف النداء سد مسد الفعل

وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين

لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى

المذهب كليهما مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة

اي الفعل والفاعل مقدر وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئيه

اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه

ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على الاعراب لقلتها بالنسبة

الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على ما يرفع به اي على

الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل المسند الى

الجار والمجرور اعني به الضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام

ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم

لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المنادى

المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب

الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه

الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة
من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب لان المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه
فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان
المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فلا وجه لاخراجه تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في
المنادى بحرف نائب مناب ادعو ومن الحروف خمسة وهي يا وايا وهيا
واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى
طلبا لفظيا بان تكون آلته اى آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلته مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او
تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى
والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا
قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه

الفعل

بالماء وبالدواة وللدواة والامر العدد ... لانفكاك نظم اهل الدين ... لعدن

فوله ضابطه ... كلاس ... اللام الاستغاثة كان

[illegible]

بالتعجب ... [illegible]

[illegible] وحيدان ... وقولهم بالماء وبالدواة ... الماء لا الدواة

وانما انفرادا ... للماء وللدواة ولا يخفى عليك ان القول ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مع اللام ... [illegible]

المضاف الان ... المفعولية ... ما ...

وما سوى المفرد ... اما لا يكون مضمرا او ان يكون مضافا او شبه مضاف

[illegible] ... كان ... المنادى ... فاعل ... المنادى المفرد المعرفة ... المنادى ... الاستغاثة لان فيهما شبه تغييرهما عن حالهما الاصلي

[illegible]

الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل

ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما يبنى على

الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على

الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة

اى بلام تدخل وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص دخلت على المستغاث ولاجله على انه مخصوص

من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا

حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا للقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم

ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له او لم يعلم ان المنادى

المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف

المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو

يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل

بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا

لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته

الحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على

ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا كلام التعجب نحو يا للماء

لانه شبيه بالمضاف بالاضافة اللفظية لشبهه بالمضاف لا بها كالتابع المضروب في جواز الرفع والنصب

نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما فرغ من حكم التابع الاول شرع في التوابع كلها

[illegible] التوابع الجارية في الحكم

فيها وحده بالتقييد فيما هو محتاج اليه فقال من التأكيد اي المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه

الاول حكم الاول نحو يا زيد زيد ويجوز اعرابه [illegible] كان المنادى في

المعنى [illegible] والصفة وعطف البيان كذلك

المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه اي على المعطوف احترز به عن [illegible] البدل

[illegible]

المفرد لان [illegible] المنادى [illegible] وتنصب حملا

على محله لان تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله [illegible] منصوب المحل

مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل والعاقل في

الصفة [illegible] مثالها لانها اكثر [illegible] يا غلام بشر وبشرا في عطف البيان

ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاذ

سيبويه في العطف بحرف [illegible] النصب لان المعطوف

بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون [illegible] لانه جارية عليه على تقدير [illegible] مباشرة

واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا التوقيت لنصب رجلا لا التقييد لانه اذا كان منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا علم نوده ولم يصنف لهذا القسم مثالا كل من القسمين بمثال يصلح لصورتهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال يصلح على حدة مع ان المثال الثاني يصلح لهما ويمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فيشمله الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة للمنادى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافة لفظية او مشبهة بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانت في حكم المفردة

بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف

النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا

الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف

او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد

رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا

ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى اعلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام

فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز الضم فان جواز

الضم لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او لحوق بها اعنى

ابنة بلا فصل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج

عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا

الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد

على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه

الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى الحركة

الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه

قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع ها والتنبيه

حرف النداء وهي لصحة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة

اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب

بتجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فلم يحكم البنية

وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور

كالحسن كالاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل

في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور

كالحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس

مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة

اي ولتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت

منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في

التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف

الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية

والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع

دخول يا عليه نحو المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم

المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

الا اسماً لكن ليست لازمة للكلمة انه يقال يا من في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا القوم

ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي

وانت بخيلة بالوصل عني لان ال ليست عوضا عن محذوف والحاصة

لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ ووقع ايضا في قوله فيا الغلامان

اللذان فرا الاخرين كليهما حكموا بانه شذوذ وكذلك اي جاز لك

في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب كرر فيه المنادى المفرد المعرف صورة وو

الثاني مضاف مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب

اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف

الى عدي المذكور وفي الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك

مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب

المبرد والسيرافي اي جاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل

يا تيم بالضم ثم عدي فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو

وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر

التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني

بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة وكما

هذا الرجل بتوسطه ياايها الرجل بتوسط الامرين سياق الشيء تحمل يعني اعرب

برفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل هو

المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي

هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وبهذا ظهر انه المستثنى عن قاعدة

جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر ههنا كما يخرج صفة الاسم

المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى التزم ايضا رفع

توابع الرجل مضافة او مفردة نحو ياايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل

ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى

المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين

احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله

حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه

ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا

قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن

محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله

... الياء او بكسرها ... الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ ...

... ولم يذكر ... وقالوا يا ابتا ويا امتا وبالالف بعد التاء يا ابن ...

دون الياء فقالوا يا ابي ويا امي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه وفي غيرها لم يردوا

يا ابن ام ويا ابن عم خاصة أي الاختصاص بالنظر الى الام والعم لا يقال يا

ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي الا بالنظر الى الابن فانهم

يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي

فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم

بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا

بزيادة ... شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ

بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف و

لما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى

جائز أي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة دعت اليه فان

دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وفيه أي تخصيص

المنادى وانه ضرورة أي لضرورة شعرية دعت اليه لا في سعة الكلام و

هو أي ترخيم المنادى حذف في آخره أي آخر المنادى

فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني حاجات ايامهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم

يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء

بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقبلها الفا نحو يا غلاما

وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره

فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فيخفف يا غلامي بوجهين

حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليها وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف

من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان واشكالهما يتعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا

يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة

على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى

يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء

في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه

فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على

الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال

هذا انهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت

ايضا بابدال الياء تاء مفتوحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على

على الثلاثة لم ينقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة وكذا اذا التبس بتاء

التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فتكثير اذ تقدم

للسقوط فيكتفي اذا وقع موقعا كثيرة بسقوط الحرف الاصلي وكم بقيا لوا بقائها نحو ثبة وشاة

بعد الترخيم علما من فرق لان بقاءه كالملتبس لا حل الترخيم بل هو التاء ايضا كان ناقصا

عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى مع انها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط

المذكورة الا شاذا من نحو يا صاح ترخيم يا صاحب وهو شاذ ووجه في ترخيم كثرة

استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان حكم المحذوف

بسببه فقال فان كان في آخره اى آخر المنادى زيادتان كانتا

في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا احترز به عن نحو ثمانية و

مرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف

منهما الا الاخير كاسماء او اصلها وفعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب

سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان

او كان في آخره حرف صحيح اى صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف

الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او

حكما فيشتمل مثل مري ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة

تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا
يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة و
يمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم
وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على
التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل
فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون
مستغاثا المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم
الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف
ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف
الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف
في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان
الجملة محكية بحالها فلا تغير وشرط الرابع احد امرين وجوديين وهو ان يكون المنادى
اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته مناسب للتخفيف
بالترخيم لكثرة ندائه العلم سواء اشتهر فيها آخره ليدل على ما بقي ولزيادته

فبقي الطرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال

في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة وفي

يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة ويجعل قد انفصل اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال

الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له بناؤه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم

الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويقال يا ثمي لانه لما جعل ثمو

اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل في ادلو ويا كرا

لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت

الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استوفى لغتي العرب صيغة النداء يعني يا زيد

في المندوب لانه لا يدخل عليه سوى الا لكن لما اشتهر صيغتها فيه ثبت اولى بان يعبر عنها

باسم غير المنادى والمندوب في اللغة الميت يبكي عليه احد ويعدد محاسنه ليعلم

الناس ان موته امر عظيم ليعذر في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي

الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع

على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند

فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل الا انه جعل للنادب لفقد الميت فالحد شامل

لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه

... اسم الف او واو او ياء ... بان كان محركا ما قبلها من جنسها والحرف ... المدة ...

لبناء ... الى القرين لخفتها وكثرتها ... فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير

نحو اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف

لمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية ...

لم يأخذ بهذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو عثمان ... زيادتين

لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران

في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكانتا زيدتا معا حذفتا معا

الثاني فلانه لما حذف الاخير صحة واصالة حذفت المدة المذكورة لئلا ...

صلت على الاسد وملت عن النقد وان كان مركبا جعل اسمين بمنزلة اسم واحد

الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم

الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لانه منزلة تا

التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان

غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة حرف واحد اي يحذف حرف واحد

لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث

ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه

بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه

لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا

جاز مثل يا امير المؤمنيناه لم يجز مثل وا زيدا الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف

باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف

والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير

بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال

واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء لا

اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء

كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا الا ان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء

لم يستبق الذهن الى انه منادى ولا مع الاشارة اي والاسم اسم الاشارة لانها كاسم الجنس في

الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه وشذ

على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مما يدل عن حرف النداء

كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة نحو اللهم او غير بدل نحو يوسف

اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل

او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل

والحق المندوب بواو مميزا له عن المنادي لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما

وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادي اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب

على صورة قسم من اقسام المنادي فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادي كما اذا

كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها له ينصب ولا يلزم من ذلك جواز

وقوعه على صورة جميع اقسام المنادي ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة

ولك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في

الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت

الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة وضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة

قلت واغلامكيه لا واغلاماكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة

غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ لو قيل واغلامكماه لالتبس بندبة

غلام مخاطبين اثنين ولك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف

لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عددا الا الاسم المعروف

الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال

وا رجلاه اذا لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه وليعرف به ليعذر النادب

بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف

الى التفسير بيانه اى ضمر عامله بناء على شرط التفسير اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل
اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك لا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا
بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل
ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى
ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه لسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين
الفعل او شبهه بعينه او ما يناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى النصب احد
هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو
زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع
عن عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير فان محله الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا
مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيد كنت اياه وههنا
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسلطه بعينه والثانية اشتغاله
بالضمير مع تقدير تسلط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان تصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة

كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات

فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح

ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امراة امرئ

القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق

مختنق وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا و

اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير

العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى

فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد صيد وحمل الى القرى

فلا تخل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا

بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على

الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة

للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه لنصب الثالث

من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر

عامله اي الناصب له على شريطة التفسير اي لشرط تفسيره واضافتها الى

فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية المصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه
اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الترجيح فيهما متساويتان لان وجود
ما الصالح للتفسير قرينة مصححة للنصب لكنها لم ترجح النصب فقرينة اخرى سالمة يرجح الرفع لسلامته
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون
القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على
ذلك الاسم مع غير الطلب بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي
والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما
قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على
الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف لانها
وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان
المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا
بتاويل ومثل مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجاة في كونها من اقوى
القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة
لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من

وتوجيهه بعيد وتوجيه الجواب ان المراد باللزوم هو اللزوم الاستعمالي الاغلبي المبني عن الرجحان لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض بين الكلامين ويمكن ان يراد باللزوم

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق

ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد لها اربعة امثلة ثلاثة

منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاخفش في تركيبه ح تأخير

مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه فمثل زيدا ضربته ومثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط

بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف

فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال

الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير ما يناسبه باللزوم فان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد

وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم

فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسة للحبوس عليه ينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل

مضمر يفسره ما بعده اى ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته

ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت

الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه

مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست

فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار

على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه

حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة

فلم يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة لم يعلم فالتفسير

للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفتيه

لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيبين لا يجتمعان معا مثل قوله تعالى انا

كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل

خلقناه خبره لكان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن حيث يلتبس بالصفة لاحتمال كون خلقناه صفة

لشيء وقوله بقدر خبر المبتدأ وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم

على كل مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة له تعالى كما هو مذهب

المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فلا يختار

ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في

دار نحو ذلك ولا الاسم العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة

التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه

بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية

فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي

فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه

ان اذا للمفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها بعدها فلا تناقض

ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية مسوقة

للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين

نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ

عاملة في المضارع ولا يقدر سقوطها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمروا

وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام

لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل بهمزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا

ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي

فيه بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله

تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه

وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه

وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية

وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل

اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك

يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال

فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا في مثل ازيد ذهب به قوله تعالى

كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لا يحول

منه لصحار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلق بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم

ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها افعالهم بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان

كان صفة لشيء فهو مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول

لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحايف

اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار و

المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر كما يثبت الصغيرة

والكبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا

او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن

بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار

فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة

جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا

فيه معنى الشرط اذ هو الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء ...

فان قلت القاء وفي القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار
المبنى واما باعتبار عقيدة فالصغرى اقرب ووجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد
حرف الشرط والمراد به هنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من
اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو
هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا
نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته
مثال لحرف التحضيض وليس مثل أزيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار
فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه
ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر
المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
أزيدا يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع
اي رفع زيد في المثال وجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس

موضع المضمر او لتقدير الكلام او معمول بتقدير اتّق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير

العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر فمثل اياك والاسد واياك وان

تحذف فان مثال الاول لنوعي التحذير ومعناه بعّد نفسك من الاسد والاسد

من نفسك وبعّد نفسك عن حذف الارنب ونحوه بالعصا وبعّد حذف الارنب عن نفسك

وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف

من نفسك تحذيرها منهما وكذا الطريق الطريق مثال الثاني لنوعيه اي اتق

الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا

من الاسد فينبغي ان يقدر مثل بعّد ونحوه وتقدير اتق في مثال النوع الثاني ايضا

لان المعنى على الاتقاء عن الطريق على تقدير تسليمه فالصواب ان يقال تقدير بعّد او اتق و

نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد الثاني مثل نفسك

نفسك فان المعنى بعّد نفسك مما يؤذيها كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في

بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون

تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد كما سيذكر

فيما بعد وتقول في ضمن النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف

كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الآخر اياك ان تحذف بتقدير من

الداخلة عليه شرطية بالشرط لدلالتها على سببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في خبرها في

ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان

عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف

اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود

الفاء عنده ايضا سببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير

خبر الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع وكذا

اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة

فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من

جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب

حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت

عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وتبعيده عنه وفي اصطلاح النحاة معمول اي

اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تقديرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون

مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا به مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر

المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى

هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع

ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها نحو صلاة ...

القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به

بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف فجعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال

وشرط نصبه اي شرط النصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف

الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان ...

فيجوز نصبها بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية

نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك

اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا

اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا اي فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم

لانتفاء الابهام نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست

وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام يتناول

جميع ما يقابل وجهك الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية

الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما

نحو دون وسوى لابهامهما اي ابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمها

وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان نحو جلست

اي والمكان معرفة او والمكان له حد ونهاية فلا يكون للتعريف دخل حينئذ فان المعين الذي هو مقابل المبهم بمعنى ما يكون له حد ونهاية والمبهم هو الذي لا حد ولا نهاية

اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس كالانقول في المثال

الاول اياك لا ان تسلك لا متناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن

بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان

وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل

فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ والمقدر او شبهه كلية او مطابقة اذا

كان افعال مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخ زمان او مكان

عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل

فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه والمكان فعل فيه فعل الا انه ليس بمذكور لكن بقي

مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور

فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول

فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر

يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف

وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى

قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان

او لسبب وجوده فيخرج سائر المفاعيل فانه فعل مطلقا او بدا وفيه اسم فعل اى حدث

مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في

جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف

يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا فلما المراد

مذكور فان قلت هو مذكور معه كما في ضربت تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذى هو فيه و

يخرج نحو اعجبني التاديب الذى في ضربت للتاديب الا ان يراد بذكره مع الفعل [illegible] مثل ضربت

تاديبا مثال المفعول له لتحصيل فعل هو لفعل فان التاديب يحصل بالضرب [illegible] تعليم

قعدت عن الحرب جبنا مثال لما هو سبب لوجود الفعل فان القعود انما هو بسبب

الجبن والقائل بكون المفعول له مستقلا غير داخل في المفعول المطلق كالمصنف وفاقا

لظاهر الزجاج كانه [illegible] المفعول له [illegible] عند الزجاج [illegible]

فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا [illegible]

جبنا وضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع

بنوع لا تخرجه في حقيقة الاخر الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد

راكبا جاء زيد وقت الركوب مع انه لا يخرج عن حقيقته [illegible] وشرط انتصاب

المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن للاكرام عنده

مكانك لكثرتها في الاستعمال مثل الجهات الست لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت

وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب

الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه

حذف لكثرة استعماله وهذا المحل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك

ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار

في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص

يوجد عمومه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي

جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول

بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت

البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا

فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت بمعنى في نحو

دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في وانقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ ويذهب

اي المفعول فيه ... مضمرا ... التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى

سرت اي سرت يوم الجمعة ولعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

للتفصيل بعينه كما مر في المفعول به القسم الرابع ما اضمر عامله ... اي الذي يقصد تحصيله بسبب

شبه الضرب احترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدك
بذلك امس وكذا يشترط بهذا الشرط الا انه يشترط الثاني شبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تقول المصدر بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان
يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله مفعول مالم
يسم فاعله مسند الى المفعول كما استند الى الجار والمجرور في المفعول به وضميره له والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن تضمينها جوزه بعض النحاة من استناد الفعل اللازم الى المنصوب
وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة
النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي غريب جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل ح وقد حيل بين
العير والنزوان فان مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين
لازم الظرفية لا يقام مقام الفاعل فقط بهذا معناه الذي فعل مصاحبته على ان يكون مفعول
مالم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترز عن المذكور
بعد غيره كالفاء مصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي حيث ذكر بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل او ما
ايا ما سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء
كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع
والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان

سعو ل له على ما يدل عليه صدره وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط النصب تقدير في وهذا ايضا خلاف

اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب

في تعليلات الافعال فلا تقدير غيرها من من او الباء او في مع انها من وفد ضل المفعول له

كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا

وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام

عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية

فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا

قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها انما يجوز

ذكره اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل

الفعل المعلل نحو اي يتحد فاعله وفاعل معلله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك

لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما

نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او

يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان

الفعل اعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا

للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب

وانما حكمنا بجواز الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما قصدته وما ياتي بمعنى باشانك

وزيدا ما شانك وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما قصدت وزيدا ومعنى ما تصنع بزيد وعمرو وما تصنع زيد وعمرو ونظائرها

لا فرق من الفاعل صريح في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث

هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر من ذكر الهيئة فخرج ما يبين الذات كالتمييز وما اضيفا الى الفاعل

والمفعول فخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية

تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل

او مفعول وهذا التعريف على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا تخرج عنه مثل ضربت زيدا راكبين لفظا

[illegible] سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون

فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه

يفهم من فحوى الكلام سواء كانا لفظيين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان

تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار

لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول

معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب

شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وقيام المضاف اليه مقامه

الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم

واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا تنتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو والتي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيتم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمروا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان مثل جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة بالتاكيد المنفصل او غيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يعمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حينئذ لا جوازا نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشأن اذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الآخر وانما

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه

كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل

وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه

المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد قائما

كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعلك

في الدار قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض

وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها وتعريفها زائد على الغرض وان يكون صاحبها

معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون

صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع

الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مخصصة

[illegible] المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من

كل امر او وقعت في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او حيز الانتفاء للنفي نحو ما جاءني رجل

الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور و

غالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها

معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

مقام المضاف نحو ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو مصدر المضاف

اليه كان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء

مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشيء اصله

والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في مقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ مصبحين

على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل او مصبحين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار و

المجرور متعلقا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول

الا الدخول وقوعها عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة

فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار شيء

خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير

المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار شيء خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما

وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار

معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه

حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير

وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر بالعقل وقوع القائم حالا في معمولية اللفظية وتمثيلها بها

اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد

... بان رجل ... فيكون ... اى تقديم الحال على صاحبها للتخصيص

... بالاضافة المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا

... صاحب المرفوع وان لم يلتبس [illegible] ولا تتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما

كبر وقائما على العامل المعنوي [illegible] فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقيد

بالفعل [illegible] كالفاعل اسم الظرف وما اشبهه يعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل

او شبهه [illegible] من الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف

اى يجوز [illegible] اذا كان العامل ظرف [illegible] الاخفش [illegible] لا يجوزه مطلقا

الوصف الظرف في العمل [illegible] على الحال نحو زيد قائما في الدار

فانه [illegible] تاخير المبتدا عن الحال [illegible] فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في

الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال [illegible] للظرف [illegible]

الا ان [illegible] على العامل المعنوي [illegible] والحال لا يتقدم [illegible]

واختلاف في العامل المعنوي ولما [illegible] واختلاف العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامه فالمراد

هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي

الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال

عليه اتفاقا نحو جاءني [illegible] الشاب [illegible] وذلك لان الحال تابع [illegible] لا يتقدم

حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المبنية من تخلفه في بعض المواد تنبا في الشرطية وتحتاج

الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا او خبره محذوفا على قوله

وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت

للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث

والتخلية بين المرسل وما يريده اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي ولم يمنعها

من العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على ان لم يتم شرب بعضها لكمال الدخال

والدخال سوان يشرب ... ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين

ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ولعل المراد به ههنا نغص بعضها بعضا في بعض

او المعنى نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل ... جهدك

متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين

احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد

جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف

موضوعة موضع النكرات اي معتركة او منفردا او مجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في

التقدير نكرة لكمال التخصيص في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب

الحال نكرة [...] ليس فيها شائبة تخصيص ما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة

مشتبهين من قولنا في كل منهما قطعه والبصرية لتعلقت بالمشار اليه هذا من حيث انه متصل و
بهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة في الابعد اضماره في الحبيب لكنه لما كان الضمير مستترا في المظهر
كالمدغم اقيم المظهر مقامه وان حيوان يليه والمرطبية لتعلقت به من حيث انه متصل عليه و
هو الضمير فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في فعل فانه وان كان مضمرا لكنه لما لم يظهر كان
كالعدم وهذا فلا ارى باسا بان يقال ان لم يسمع فيه حسن قائما منه قاعدا وقد ذهب
بعضهم الى ان العامل في الحال اسم الاشارة المشير اليه الحال كونه لبس او هذا ليس بصحيح لانه يمكن
ان يكون المشار اليه القمر البادي فلا يستفيد الاشارة بحالة البصرية ولانه ليس حيث وقع موقع
اسم الاشارة اسم لا ابهام فيه نحو هذا تجلى البدر الطيب ربما تكون او اي الحال جملة اي الواقعة
على الهيئة كالمفردات فتصح ان وقعت حالا اشتملها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية الخبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر في المعنى واجرائها عليه في قوة الحكم بها
عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة
تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها
الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة
الاسمية الحالية تتلبس بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال

على المضاف فلا يتقدم عليه وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه وأكثر البصرية

يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الأصح ونقل

عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف

الجر والإضافة أن حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه

فإذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت أذهبت راكبة هندا فالمجرور بحرف الجر في الحقيقة ليس

مجرورا وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم

بجعلها صفة لمصدر أي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف و

تعسف وكل ما دل على هيئة أي صفة سواء كان الدال مشتقا أو جامدا صح أن يقع حالا

من غير أن يأول الجامد بالمشتق لأن المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل بهذا رد على جمهور النحاة

حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال

الاشتقاق ومثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا

هو ما فيه خلاف وصرح فيه بكونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا

حاجة إلى أن يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من أبسر النخل إذا صار ما عليه بسرا وأرطب

إذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا أطيب باتفاق النحاة وفي بسرا أيضا عند محققيهم ولتقديمه

على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين

الى الحال لتقريبه على الماضي المثبت الواقع حالا لتدل على قربه اي زمانه الى زمان صدور الفعل

من ذي الحال الذي وقوعه عليه نحو الآن المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه

انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم

لا يوجبون قد ظاهرة او مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه

او مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا الخلاف

مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فيؤولان قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم حصرت

صدورهم فيكون حصرت صدورهم صفة لموصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية

والا فلم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي لا انقطاعه فيشتمل زمان الفعل وتحصل المقارنة

في الحال القيام قرينة حالية كقولك للمسافر راشدا اي تسافر في السفر المتوجه اليه راشدا

مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله هنيئا ما مضى لقراتيا او حال

بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال

ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه اي

بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا

هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف

المؤكدة بمضمون جملة معقودة فان العطوفية لا تنتقل من الاب ما دام موجودا في غالب الامر

فناسب ان يكون الربط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب او جئت انا راكب وجاءني
زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله
عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها
او الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فالضمير وحده نحو هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر كلمته فوه الي في فلا بد
من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا
بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على
المضارع المنفي والماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير
ضعف عند الانتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم
غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد
وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي
نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد
في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى

من حيث نسبة الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له في المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام

لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له ولذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان

في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام

فيه لما كان عمر اشهر زال بذكره خفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام

الوضعي عن ذات او مثل وصف واحترز عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام

المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيقه ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا

لنصف المن فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز كما هو الشأن في النصف كالمربع

ومعناه اكثر من [illegible] معين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته [illegible] الا البيان بحسب

المشتمل من العسل او نحو او غيرهما والاصل حيث [illegible] فان الابهام بحسب الاصل

بغدادي او مكي فاذا اريد الابهام او تحقق الثابت فيه بحسب اصل الوضع [illegible]

او حالا فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذي في قبل زيتا فتمييزا يرفع الابهام

المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف [illegible] كونها

او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة

نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام

عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

أي حققه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من حققت الامر بنا
للمعنى بعينه او بمعنى اثبته اي حققت ابوتك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال
صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان تقدر يحق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف
عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز بها عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل
في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت فعلية فانه
لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل
شهد ولا بد بها من ضمير هو وان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها و
الا كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز اي الاسم
الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن
شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
له فان المستقر واشكال بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضع
واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر
بحسب الوضع بل نشاء في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا احترز به عن
اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا انما وضع لمفهوم كلي بشرط استعماله في
جزئياته والرجل رفع عنه الابهام في هذا المفهوم الكلي والنفي واحد واحد من

مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الذي ان لام التعريف الداخلة

على اول الاسم واخوات تم بها الاسم فلا اضافة معها لانتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا

فيفرد اي التمييز ان كان الاسم التام ... اي التمييز جنسا ... شائع

اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع كالماء والتمر والزيت

والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيثنى المثنى او

لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد ان يثنى او يجمع فيكون ... في تخصيص قصد الانواع

بالاستثناء لفظ الا كما جاز ان يقال طاب زيد ... التمييز جاز ان يقال طاب زيد

... للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات

الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد ... القصد الواحد

في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين ... والى التمييز ان كان اي المفرد المقدار منونا

او بنون التثنية او المشبه ان وجد التمييز ... بالتنوين المفرد او بالنون التي

فانه اي تم الاسم بها اقتضى التمييز جاز الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية لجواز اشاعتها لكثير الحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك

مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون

الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرو درهم ... الاضافة فلا تلزم اضافة

... فلا يلزم اضافة المضاف وذلك لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاضافة الى امرين بلا حرف عطف غير جائز وقولهم كل ...

عن ذات مذكورة يرفع عنه ضعفه يعني بالتمييز الجملة شبههما والمضاف مقدار صغير للمفرد وهو ما

ليقدر به شيء اي يعرف به قدره وبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام

ستطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار

اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في بابه واما

العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف

المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس

نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات

لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها

المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلث لانه كان

مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان

سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا وبهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها حتى يتم الكلام

ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والا لاستحال الاضافة مع التنوين والنون لكونه للتثنية والجمع مع

الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا اتم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار

كلاما تاما فيشابه التمييز الا بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام

الكلام فينصب ذلك الاسم التام فيلم شابهته الفعل التام لفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام

بأن المصدر نحو عجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ونحو هات زيد فتى

مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال المثال الذي الجملة والتمييز فيه

يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها اخذ ان

المثال الاخيرة [illegible] مشتركة فقال طاب زيد نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما

عطف على نفسا وابا وهو ما نظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو [illegible]

اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها بخمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص

بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما

والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه [illegible]

اضافية عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل [illegible] نفسا وتركه لانه ظهر التمييز

والاضافة تابيا ابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه

قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا اورد هذا

المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا يكون فارسا تمييزا [illegible]

اراد ان ينبه على انه يصح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير فيه مبهما [illegible] والابهام [illegible]

نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا

والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل [illegible]

المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاضافة

لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة

عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف

في غير صورة الالتباس ايضا لاطراد الباب فليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غيره اي

عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير

مقدار وهو ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان

الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير

المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاول

في ابهام المقادير وغيرها بالنسبة لمشابهة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع

الابهام عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة

في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعها يستلزم

الرفع عنها قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور

في القسم الاول انما هو بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما

ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا

فان صيغة المفرد القليل ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل

والكثير فانه يفرد ولا يثنى او يجمع لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفى ان يوتى به

مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع نحو طاب زيد علما والزيدان علما

والزيدون علما الا اذا كان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث اختلافها فانها

المتنوعة فانه حينئذ لابد من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان

متعلق الطيب من كل من الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان

اي التمييز صفة مشتقة نحو لله دره فارسا او كلها ابها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية

كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه المتعلق لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور

اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم

نحو ابا وطبقه الواو معنى وطبق مقصد بمعنى لمطابقة اي كانت الصفة صفة لم لمطابقتها ابا او مطابقة

ابا ما ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له مطابقة اياه

والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره

المذكورة احتمال الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا من حيث انه فارس او حال

كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس تعين انها تمييز قابل لتوكيد التمييز لان من تزاد في

التمييز لا في الحال ايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية

بالكسر فمن النفس فانه كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا صفة

يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه وتعبيره عنه جاز ان يكون ذلك

التمييز تارة له اى لما انتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان

يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب

زيد ابا فانه يصح ان يكون عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد

اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان

الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى ان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما

يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء

ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات

المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق اى التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب

سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او

تثنيته وجمعيته سواء كانت الموافقة لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون

آباء او المخالفة مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت

اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت آباءه واجداده الى غير ذلك من التقديرين اذا قصدت

وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنيته اورد مثنيته واذا قصدت جمعيته اورد جمعا فان

منصوبا بهذا التمييز قول الشاعر شعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير

تطيب نفسا فانه يكون في كان ضمير الشأن ان ... وانه ... تطيب الى سلمى ويكون

... تطيب ... على التقدير ... ضمير كان الحبيب ونفسا خبر من

كان والبيت وما كان الحبيب نفسا فالتمسك بما قيل ان ... البيت على تقدير ...

... على هذا الوجه بان يكون ... الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى وما كان

الحبيب ... المستثنى ... المستثنى ... على

قسمين ... كل واحد

منهما ... احدهما ... متصل و منقطع فالا

هو ... الذي ... جزئيات المستثنى المنقطع عن ...

جزئيات نحو ما جاءني احد الا زيدا ... سواء كان ...

اي ... نحو جاءني القوم الا زيدا ... نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني

احد الا زيدا ... واحترز عن نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاءني

القوم لكن زيد والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد

... جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع

سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما

عشرون ولا زيتا رطل لان الاسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل ضعيفة كما ذكرنا فلا

يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل من الفعل

الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل المنسوب نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا

اذا جعل لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او اذا جعل متعديا نحو امتلأ الاناء

ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان المراد في

قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المراد

بصدد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وتقديره وقع الابهام فيه لاجرم

ميزه بقوله ماء وهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بمنزلة قولك ربح زيد

تجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قولك

هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والى التجارة مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم

المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في

هذا المثال ليس بفاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد

فانهما جوزا تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل

بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل متمسكا

في لغة كنانة اي في اكثر اللغات او في لغات اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون او في اكثر هذه من النحاة

فان الاكثر منهم ذهبوا الى النصب المختار فيه فالمستثنى المنقطع منصوب عندهم ابدا اذ لا يتصور فيه البدل

الغلط وهو لا يصدر الا [illegible] والمطلوب [illegible] الرفع والبدل

والمغالطة واما بنو تميم فجعلوا المنقطع في الحكم [illegible] احدها [illegible]

القوم الا حمارا فانهم يجوزون البدل [illegible] الا كون [illegible] من

في كتاب الله كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي [illegible] المرحوم

فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او [illegible] الى المستثنى [illegible]

اذا كان بعد خلا وعدا [illegible] جاءني القوم عدا زيدا او [illegible] خلا

[illegible] جاءني القوم خلا زيدا وهو الاصل [illegible] المنقول [illegible]

وقد [illegible] جاز [illegible] من [illegible] النصب [illegible] الاقبال

في باب الاستثناء [illegible] بالا التي هي ام الباب [illegible]

الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى البعض المطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم

عدا او خلا بعضهم او كلهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية [illegible]

[illegible] بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء فالاكثر [illegible] النصب بهما [illegible] في اكثر الاستعمالات لانهما

فعلان [illegible] كما عرفت وقد جر [illegible] بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لا اعلم خلافا في

او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم ولا بوجه يصح تقسيم

كما عرفت وثانيا بما يقتضي امر تعريف قسمين اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير

مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رعاية للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا

لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة فقيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة وخلا في المستثنى

لئلا يزيل عنه في كلام موجب ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا او حتى زيد

بها اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ وجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو

ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب

على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء

بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا انه يحتاج الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم

كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء

عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء متعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا

اذ له نسبة الى ما نسب اليه اصديا وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على

قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب

او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او

منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو جاءني القوم الا حمارا في الاكثر

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بعينه واعلم انه يقع في الكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
منه فلم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك
نحو ما جاءني احد الا زيد بالرفع على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما
بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل
في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بالتشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا
واعراب البدل بالاصالة وبلا واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بمقتضى العوامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويسمى ذلك المستثنى حينئذ مفرغا
لانه فرغ العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو
اي والحال ان المستثنى في غير الكلام الموجب ليشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة
مثل ما ضربني الا زيد او ليصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ
لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم يصح ان يثبت
على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون
هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه
المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقات القراءة

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما وفيما خلا وفيما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا

كان بعد ما خلا وما عدا الا ان ما فيهما مصدرية فتختص بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمروا

تقديره خلو زيد وعدو عمرو والنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت

مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤوا خالين بعضهم

او بعضهم من زيد ومجاوزا بعضهم او بعضهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة

ولعله لم يثبت عند الجمهور التقدير ولهذا قيل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني

القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني القوم لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما

من الافعال الناقصة لانه بمعنى كان وكون المستثنى خبرا بهما لازم ضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى الاسم

الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية

واعلم انه لا يستعمل شيء من هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة

مقام الا وهي لا تتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار

البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا خاصة من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل

يكون متأخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما

في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه

قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي

النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم قوله

الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها كما الاستاذ ومن شيئ من

جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات

الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بهذه

التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما في مثل ما في قولك

ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك انما المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربه

واذا تعذر البدل من حيث هو على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل

موضع المستثنى منه لا على اللفظ عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل

مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على اللفظ ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو

مرفوع محمول على محل احد لا على اللفظ ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع

محمول على المحل شيئا لا منصوب محمول على اللفظ وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في

بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه يحمل

المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير لائقة اولا خص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير لائقة

لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية

لا تزاد الا في النفي لا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا بالانتقاض

كل يوم الا يوم كذا او ولاء الامير لا تحكم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او السنة فافهم

ولقائل ان يقول لا استقامة للمعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فيما اذا استقام

المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب

ايضا استقامة المعنى وفي الاكثر قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز

مثل هذا التخصيص في ضربت الا زيدا بان تخصيص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان

هناك قرينة والفرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة

بدونها تحكم بل يجب ان يعتبر الكثير والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي كذلك الا ان

الاشتراك بين جميع افراد الجنس في نفي تعلق الفعل بها ومخالفته واحدا منها في ذلك كثير وغالب اما

الاشتراك في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد منها في ذلك كما في المثال المذكور من ان الفرق

بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربت الا زيدا ليس الا ظهور قرينة والة على البعض بعينه

منه مقطوع دخوله في الاول وعدم ظهورها في الثاني اذ قام في الثاني ايضا قرينة

الدالة على بعض معين كما اذا قيل من ضرب من القوم اى القوم الداخلين فيهم زيد فقلت ضربت

الا زيدا فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان مثل هذه القرينة

فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان

المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما لانه اى ما زال لثبوت الخبر لان نفي النفي اثبات

المتعلقة الا انتفاء اثر لفعل معنى النفي في ما البقاء لا يجوز الا ... في اي ...

ولا يعمل الا ... ومن ... التي ... الاكثر

جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس فاما ان انتقض نفيهما بالا بطل عملهما و...

ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملهما فيه انما هو النفي وقد انتقض النفي بالا

والمستثنى مخفوض بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء

بفتح السين والكسر والمد ... وحاشا في الاكثر لانهما حرف جر في

الاستعمال الاكثر واجاز بعضهم النصب ... فاعرابه ... المستثنى

ما نسب الى المستثنى ... القوم حاشا زيد ... عن ... واعراب

غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة ... كاعراب المستثنى

بالا على التفصيل المذكور فيما سبق ... للاستثناء ... اعرابه

وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار ...

على المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها

على هذا الوجه كثير في كلام العرب ... حملت على الا واستعملت مثلها

للاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله

كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة

المنفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا النفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا
زيد بالجر لكان في قولنا جاءني من زيد علم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي
الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لكان
فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا يخرج من
تقدير الحقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لا يخرج من تقدير ما كذلك لتعمل فيه ونصا ولا الا تقدير ان الاحتمال او لم
يكن البدل الا بتكرير العامل ولا احتمال اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه وعبر سرايته حكمه اليه فانه في
قوة التقدير حال كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني
بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض
النفي بالا حيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول
على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت
لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو النصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو
بالابتداء فلم اعتبر احمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى
النفي وقد انتقض بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت بالفعلية

تعدد لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله الا الله

اي غير الله فسدتا لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكر غير محصور

الهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الآلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية

مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله

وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى منهم الله وبهذا لا يثبت وحدانيته لجواز ان يكون فيهما

آلهة غير مستثنى منهم الله بخلاف ما اذا كانت الا صفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غيره واذا لم يكن

فيهما آلهة غيره ثبت انه لا تعدد الا الله لان التعدد مستلزم لغيره وضعف حمل الا على غير في غير ما اي في

غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء وذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء

قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة ومثله قول الشاعر عمرو بن معدي كرب وكل اخ مفارقه

اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء والا لقال الا الفرقدين بالنصب

لانه استثناء في كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل الشاعر ذلك على الشذوذ وقال في اللب

افترقا احدهما وصفها كل ودون ما تضاف اليه والمشهور وصف بها الجمع المقصود وكل الافادة لشمول فقط و

ثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية ابدا

على ظرفيتها لانك اذا قلت جاءني القوم سوى وسواء زيد فكأنك قلت مكان زيد

على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيها عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين

غالبا الا اذا كانت اي الاضافية لجمع اي واقعة بعد متعدد فحينئذ يجب ان يكون موصوفها مذكورا

لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها

صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني

رجل الا زيد لعدم التعدد فانه لا يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون مستثنى منه حال

فيه نحو ما جاءني رجال الا زيد منكور اي منكر لا معرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق

فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد

منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن

زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور لو جاز كما في المستغرق نحو جاءني رجل ورجال

وانما البعض من معلوم العدد نحو على عشرة دراهم او عشرون انما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان

محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجال الا زيدا

جاءني وله على عشرة الا درهما وانما الصيانة عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر

الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا تحمل

على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني

مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا

والاحجار او لكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو

بخلاف المبتدأ او الخبر فان الاعراب فيهما الاصل للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة اخرى

وكلما انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا

وقد يحذف عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من

هذه الافعال الا كان ولما اختصت هي بالحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم

ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصورة التي يكون بعد ان

اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اى

ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما

نحو ان خير فخير اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اى ان كان

في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب

الحذف اى حذف عامله يعنى كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اى

لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام لان حذف الجار قياسا ثم حذفت

كلمة كان اختصارا فانفصل الضمير المتصل وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا

عنها وادغمت النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت

وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت

فعمل ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصـ

يجوز منع وجوبها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا لغير متمكن لقول الشاعر شعر

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ويرجح الاخفش ان سوى اخرجوه عن الظرفية الى نصبه استعمالها الرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استعمال الرفع

فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب وخبر كان واخواتها شعر

في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احد من اخواتها

والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها و

خبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم

على تقررهما لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه

ومثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين

المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن بان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها

ورودها للعمل فيها وورودها عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان

زيد قائما وامره اي امر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه و

شرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة

او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك

اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا كما كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف

رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قولهما كالاخيرين ذكرها لذلك مثال

لما يليها نكرة مشبهاً بالمضاف وقوله على السنة المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان

اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء

الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها

به اي ترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او

منفصلا لا يحكم بغير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا

عليه وهو الفتحة [illegible] نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين

نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر

السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل

فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه

جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني

على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم

يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما

يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء

شرط النكارة او منفصلا بانتفاء [illegible] اي بين ذلك المسند اليه وبين لا

على الاول لانه اسم انّ واخواتها فهو قسم آخر ... هو المسند

اليه بعد دخولها اي بعد دخول انّ واحدى اخواتها مثل انّ زيدا قائم وبما عرفت

من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف بها ايضا بمثل ابوه في ان

زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم

لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا

بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان

بعضها ان لم يكن اكثر من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فسمي الكل منها تجوزا

والتقييد بان ما هو اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني

على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها

خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا

لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي

يقع بعدها بلا فصل نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف

في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال ثلاثة مترادفة من الضمير المجرور في

اليه او الاولى منها من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها

مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الا ولى خمسة اى

لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل لنفى الجنس ولا قوة عطفا على لا حول

عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف

جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى

استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما النصب الثانى فلان

لا الثانية مزيدة لتأكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا

حملا على اللفظ المشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان

يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى اى رفع الثانى نحو لا حول

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا

زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان

يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما

بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء

بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان

لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة

بانتفاء شرط الانفصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به

اولا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار

رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو

وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر النافية للجنس فيها واما في المفصول

فلضعفها عن التاثير مع الفصل في النكرة و اي وجب تكرير اسم لا مكرر مطلقا اي

اما في المعرفة فليكون كالعوض عما فات من التنصيص على نفي الاحاد وفي النكرة فليكون مطابقا

لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في

المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية

هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان الاسم لا فيه معرفة

لان ابا حسن كنية علي رضي ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول

بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثل لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بالفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي بهذه الصفة

كانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ان المراد من ابا حسن بحذف اللام لان الاظهر

ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا

على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه

الثاني من القسمين الاول والمذكور بالضرورة وقعت ولا المبني لا النعت [illegible]

المعرب [illegible] نحو لا غلام رجل ظريفا (الاول) بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما

بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار (مفردا) حال من ضمير مبني والعامل فيه معنى احتراز

عن مثل لا رجل حسن الوجه (يليه) حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف

وبهذه القيود يخرج عن الاول (مبني) على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما او الاتصال لوجه

الفتح الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى انه يبنى على الفتح بالاصالة لا

بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كان المبني يبنى على الفتح ثم يثبت لا يجوز بنائه

مثل [illegible] [illegible] في المثال

نعت كان او لا للتبعية كما اورد [illegible] ولو جعل نعتا للمتبوع فليس [illegible] المتوسط التابع بينهما [illegible]

لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعات في الاعراب دون البناء (ومعرب) حملا على محل البعيد (ونصبا)

حملا على اللفظ او على محل القريب مثل لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا

بالنصب (والا) اي وان لم يكن النعت كذلك (فالاعراب) اي فحكم الاعراب لا غير (رفعا)

حملا على المحل البعيد (ونصبا) حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة في بيان

فوائد القيود (والعطف على اسم المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف)

فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والعباس واما

الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
نصبها واذا حمل حينئذ التوافق الاسمين لفظا في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة على جملة اي لا اسمية الا بالله ولا قوة الا بالله والاظهر ان يكون قوله الا بالله منصوبا
ومرفوعا على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف
جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي
عمل لا التي تنفيه عن دخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير لدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو قولك الا رجل في
الدار استفهاما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض
كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا
خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ماؤه وما فرع الارض هزار او عشرا فيه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني
رجلا ولذلك نصب وينون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني

[illegible] بين المركبين حيث الاضافة

[illegible] بين المركبين [illegible]

[illegible] وهو الاختصاص [illegible]

[illegible] الاضافة [illegible]

[illegible] المضاف [illegible]

[illegible] الاختصاص [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الى [illegible]

[illegible] بين المركبين على تقدير الاضافة

[illegible] وجود ولا [illegible] موجودان واما ثانيا

[illegible] الاب والغلام [illegible]

[illegible] الخليل وجمهور النحاة [illegible] الخلاف

كان الامكر في المعطوف ... في نحو لا حول ولا قوة فيها ... ان يكون ... الا في

فلذا اسم لا الثاني يجوز منصوبا ولان يحمل على المحل ...

المفصول بالعاطف ... في حكم المفصول ... المؤكدة او المعطوف على ...

لا الثانية لتأكيد لا حول ولا قوة ومثل كلا اب ... في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان

... المنادى كذا ذكره الاصل ... ومثل لا اباله ...

... يكون ...

الاصل ... التركيبين ...

علما ...

الالف في مثل لا اب واسقاط النون في مثل لا غلامين ...

اي الاسم الواقع بين التركيبين ... المضاف ...

... باثبات الالف وحذف النون فيكون منصوبا ...

اي شارك اسم لا الذي يضاف باظهار اللام ... بين المضاف ... المضاف

في اصل معناه اي في المعنى ... من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص ...

فصل بينهما وبين معمولها بالظرف واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملهما لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل

واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما في العمل قوله او العطف عليه اي على خبرهما الموجب

بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر

وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب

فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها ليست من اقسام الاسم

على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء

كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه

لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه

وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامة اعم منه وهما هو مشتبه فيدخل

في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية

وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور

بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف

الجر لفظا او تقديرا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع

الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر لسبك الكيفية اياها كان نحو غلام زيد

لانه كثير فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف بين المخالفين فحمل سيبويه في تحليل

جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مرتضا حقيقة باعتبار المعنى وتمام الكلام من امثلة المضاف

اليه بتاكيد اللام المقدرة وحكم الاسم لفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا

عليك اى لا باس عليك والحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا

الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف فاى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا لا اسما مثل

زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبرا ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدأ

الاسمية بليس بعد دخولهما ادخل ما ولا في الجزئية خبر ما ولا الهما وكذا اسميهما سبهما لها

او ... تخصيص الخبرية بالذكر لان عمل الجمل اسما ... اسمهما وخبرهما وخبر الهما انما الظاهرة

باعتبار الخبرية جعل الخبر خبرهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يعملون ما لا فهما

لا يكون الخبر خبرهما والاسم اسمهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما

ولغة اهل الحجاز التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا

زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم فقيل انما اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد ان مع لا في

استعمالهم وزائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا

نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل في ما اذا كان

مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف ... المشبهة بليس فيبطل

مثل ضاربُ زيدٍ بتقدير اللام لتقوية للعمل اي ضاربٌ لزيدٍ وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن

الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد

الحسن الى ضميره ابهاما في العلاقة اي بشيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان

قلت ما ذكرتم يقتضي تخصيص المضاف فيصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا لما كان

هذا التخصيص حاصلا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف

في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لافادتها معنى في

المضاف وهو التعريف او التخصيص [illegible]

علامتها ان يكون المضاف [illegible]

[illegible]

الى معمولها [illegible]

لمعنى بحكم الاستقراء اما باللام اي في معنى اللام [illegible]

مساوقا [illegible] غلام زيد فان زيدا ليس [illegible] صادقا عليه [illegible]

[illegible] الغلام المعنى اللام [illegible] من البيانية [illegible]

الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه

فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في اي ظرفا اي ظرف المضاف الحاصل

او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف

كما في مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل باقيا اثره

وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة

فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر

فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان

فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي

تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان

التنوين او النون يدل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا

يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى

علامة تمام الكلمة والحقوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم

حيث يسموا الاتين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف

اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والشرح في شرح

التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر

لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولا يتعلق في شيء من سائر

مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

قلنا التعريف المضاف هو المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة

للدلالة على معلومية المضاف الى المتكلم والسامع اي معين بسبب معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك

غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة

التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين

ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه

وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان المضاف اليه معرفة

لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة

غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة

وقيل لمن يشابهك كان معرفة اذ القصد الذي يماثل في الشيء الفلاني ولتقييد الاضافة المعنوية

تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص

تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل

وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها

اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان

معرفا باللام حذف اللام وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم

يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة

ان المضاف اليه اما مباين للمضاف ح الكان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما

مساو كليث واسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا

كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف

اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة

خاتم بمعنى اللام كالية فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح

التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل ينحل

الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد

وهو كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان

معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فهل لهذا الكلام رد الاضافة

بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم

لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة

بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب

اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب وقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية

بعض الفاضلين بل لاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف

اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله

او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه

فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من

غلامه واستتر في القائم وصيغ القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف و

المضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين

وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة

اللفظية للتخفيف انتفى كل واحد من التعريف والتخصيص بها اي التركيب مررت برجل حسن الوجه

باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب

وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة

صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثم مجموع امور ثلاثة

وجوب افادة الاضافة اللفظية للتخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول

وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام

بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص

من جهة انتفاء التخفيف جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان

المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف

ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما كالنجم والثريا والصعق وابن عباس في

لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها

زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين

صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف

بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام

المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا من

لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه ثبت من الفصحاء ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار

البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله الا الدينار فهو على البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية شرطها

ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما

اذا كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة

اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية

فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال اللفظ لا في المعنى بل

اى البعض من النون يستوى فيه الجمع والواحد والجمع [illegible] او بدل منهما او من قبيل الثلثة

الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبيدها اى رعيتها المشبهة بالعبد لغاية حق خدمتها او عبيدها

حقيقة باضافة لا دنى ملابسة وبالدال المهملة جمع عائذ اى حديثات النتاج

فمن الكاتبة بزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى تسوق وهو فاعله ضمير العبيد واطفالها

منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر

لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة وان الاعراب فاسد على الضارب الرجل والضاربك

فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الفصل يعنى كان القياس عدم جواز ... لانتفاء ... حذف

التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو ... الوجه بالاضافة

وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون كل منهما

صفة والمضاف اليه جنسا باللام وبالاشتراك معقود بين الضارب زيد والحسن الوجه ففيها

على قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه

لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربى والضاربه وغيرهما فمن قال اى فى قول من قال يعنى

سيبويه واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف

منصوب المحل على المفعولية والنون محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جواز

الى حمل حملا اى المحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل انتهى جاز وبيانه

النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة

ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف والاستغناء بالتخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف

فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة ما او احتمه جملة قال المصنف فانه يجوز

تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف

بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم

لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما

وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على

المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فيما امتنع وذلك

حيث قال بعض البلغاء الامتنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة الهجان

وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في المعارضة بحيث يستدل به لما عرفت

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب

اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ النص فيه على الجر فانه يحتمل النصب

حملا على المحل وعلى انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة

وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت

بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها احمدوهم الواهب المائة الهجان

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرور من اللام على المحلى به المضاف

الصفة معه مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه

بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ يندفع

ما قيل من توهم المنافاة بين الصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين

الاخيرتين الى المسئلة ظاهر وتضمين الرد على الفراء الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف

الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من معنى التركيب الوصفي والاضافي

معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا

يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد

الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق وهو على القاعدة الاولى

وهو اولا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة

الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد

والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها

واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وكذا

يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه بل صفة للمضاف اليه

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات

التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك فانه لم يحصل التخفيف بالاضافة

بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك جوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوف التنوين قبل الاضافة

لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في

ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا

على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف

ويقال ضارب زيد ولكن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل

ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما ضعف حرف

التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف التنوين فيهما

قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد وعلم انا حملنا قوله

وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على

الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين

ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فعني

فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد فاضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما
يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص واعتبر العين عين الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء
ورد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متأول
بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا
واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة والملحق به وهو ما في
آخره واو وياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا ثقل عليها لما فيه من
ملاحظة خفة السكون لثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا ثقل عليه الحركة بعد السكوت في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره
للتناسب مثل ثوبي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن

كانت في الابتداء [illegible] قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام او حكما فيما اذا لم يكن

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فيضاف
اليه فينبغي الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متاول بالصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا
التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقع هناك مكان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب
هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد
على القاعدة الثانية وهو قوله واصفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه
بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصص كما اضافوا خاتما الى الفضة فليس اضافته اليها من حيث انه
صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا
يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه
سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه

وفي الواو وجعلها ياء والادغام الياء في الياء تمسكا في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز

بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف

القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاصله ابين سقطت

النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه كذا

في قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما

سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن انا اباؤنا فداءكم وتقول اي هراة فالهم الا اتباع ضمة

الهمزة الى المذكر حمي وهي بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم والا فاصلها

وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور بما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه في البواقيهم

وذلك الخلاف في الاسماء الاربعة وتقول في حال اضافته الى ياء المتكلم في باب الرد

والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله وفمي في بعضها ابقاء للميم

المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة

قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما

اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت

بحم وحمك ومثل خباء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحماك ومررت بحمء

وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت

حقيقة او حكماً والاصل فيه ان يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان

آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاً ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم

موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف

حال كونها لغير التثنية ياء للمشاكلة بياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ والف

التثنية لكلاً اي للالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى

ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا

اضيف الى المتكلم وسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره

واواً قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى

ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة

يوجب بقاء الضمة قبلها التغير فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ والكائنتين اي الياء والواو فتحة

يبقى ما قبلهما مفتوحاً كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء

اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك وخص الفتح

لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي

اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال ابي واخي مثل يدي ودمي

بلا رد المحذوف لجعله نسياً منسياً واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي

شخصيتين مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا وضع موضع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرب

جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم

لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل

التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله

باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة

يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان المبتدأ اعني التجريد عن العوامل

اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ

ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا

ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة

واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا او ماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من

جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من

ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد

العاقل والارجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون

للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالحد وهو بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان

باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

قوله لا للافراد وبالافراد يعني ان التعريف يكون للماهية وبالماهية لا للافراد وبالافراد لان التعريف يكون بالجنس والفصل والخاصة

بحموا وحمك ومثل غضبا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما

وحماك مطلقا اي جوازهم مثل في الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة

بل تجري هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا

اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك

ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء

الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر شعر انما يعرف

ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر

بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفي اضافته الى

المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه لا يقطع اي ذو عن الاضافة

لانه جعل وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن

الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات

والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان

في ان ضرب ضرب لعدم كونها من افراد المحدود كل ثان اخر خرج به نحو مع سابقه

في القرينة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي

بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه كلما من جهة واحدة

بقوله ولا فصل لا فرق بين أن يكون النعت مشتقا أو غيره في صحة وقوعه نعتا

إذا كان وضعه أو وضع غير المشتق لغرض المعنى أي لغرض الدلالة على المعنى الواقع

في المتبوع عموما أي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذو مال فإن التميمي يدل

دائما على أن الذات ما منسوبة إلى قبيلة تميم وذو مال يدل على أن ذاتا ما صاحب المال أو خصوصا

أي في بعض الاستعمالات بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ

يجوز أن يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت

برجل أي رجل أي كامل في الرجولية فالرجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال

الرجولية يصح أن يقع نعتا وفي مثل أي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح أن يقع نعتا

ومثل مررت بهذا الرجل فإن هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة

وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح أن يقع الرجل صفة

لهذا وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة وذهب بعضهم

إلى أن الرجل بدل عن اسم الإشارة وبعضهم إلى أنه عطف بيان ومثل مررت بزيد

هذا أي بزيد المشار إليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع

صفة له وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة وتوصف

النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم النكرة لأن الدلالة على معنى في متبوعها كما توجد

مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فحصل حد جامع مانع فيكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت فالتابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواد ها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت ههنا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من نفخة فالدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف ردّه

او مثنى او مجموعا فهو كالفعل والفعل ان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا فتقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى ضمير يطابقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبع في الامور العشرة وكان الاكثر مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت ان الشيء يحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فافهم

في المفرد كما توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يومر بضربه وقيل
فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة مثل جاءني
رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف اي بصفة اعتبارية تحصل بسبب
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وكان
اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور
توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير و
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها
المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي الخمسة الاخيرة الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا

يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا
ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا ١٢
لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي بذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه والمضمر على الكلام الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا ١٢ اي باب اسم الاشارة بذي اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى
احدهما لان الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع يقتضي بيان الجنس فاذا اريد تفهيم المقصود
بمثل الابهام ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعادة من المستعير السؤال
من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
اي في رفع الابهام ١٢ اي مررت بهذا الكريم فيكون الذي كرم بمعنى الكريم ١٢
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام ضعف

غير مضبوط بل بين ضابطه بعدم تبعيته بكونه كالفعل المسند الى الظاهر بعده لتبيين صالح عند

عدم التبعية ومن ثم اى من اجل كون الوصف الثانى فى الجملة الموافق كالفعل حسن

قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث

غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه

والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز

من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك

اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر فلم

يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان تخرج الواو

من الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا

يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما

ضمير الغائب وعلى الوصف لتوضيح الوصف للمادح والذام وغيرهما طرداً للباب ولا يوصف

به لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات

لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح

الرضى وقال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف

اخص او مساو اى الموصوف بمعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة

الصفة او مساو له فى ذلك لا يظهر لو جعلنا الرجل العاقل فان العاقل اقل افرادا من الرجل ١٢ حل

في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما
كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها
وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول
فلو لم يكن قوله المقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من
هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى
ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله
تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل
جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على
التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الصفة وانما حسن دخول العاطف نوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها على ما يدل عليه غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك

الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه يتبين جنس المبهم لان الابيض عام

لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين بان المشار اليه انسان

بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصدت نسبته الى شيء او نسبة

شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع

متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني

زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصدت نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في

الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله

مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها

وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فقيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف

ببل ولا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة فيها احد الامرين من التابع والمتبوع

لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا

بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف

والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى

ولما تم الحد بما ذكره جعل ما بعده اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه

اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في

واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل
لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان
الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه
اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد
به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل
لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل لا اختصار بحيث لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت
بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول و
الثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ ليس البين الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في
الحرف الزائد كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني

ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا

عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا

اكد بمنفصل ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل

به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف

عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا بالمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك

المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده بمنفصل

المرفوع استقلالا ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف

عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا

نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك

وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بالمنفصل مثل ضربتُ انا وزيدٌ وزيدٌ ضرب هو

وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك

التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن للاختصار ترك التاكيد سواء كان الفصل

قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان

المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه قصدا الى انه يجوز التاكيد

بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد يؤكد والامران سيان

تمام الفعل بالفاعل كأنه من تمام الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الذي ان لام التعريف الداخلة

على الاسم واشتغال تمام الاسم فلا اضافة فيما لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرطل زيتا

مفرد اي التمييز والتمام الاسم التام فيتم تمامه بتمامه اي التمييز عنه سواء وهو ما ينشأ به

جزء او ملتبس بجزء واحد من الدال على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية وجمع كالماء والتمر والزيت

التمر بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيستعمل المثنى لانه

انه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد ان يثنى او يجمع مثل وفي تخصيص قصد الانواع

الاستثناء لفظا لا نحو ما جاز ان يقال طاب زيد علمين اي نوعين جاز ان يقال طاب زيد

علمين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع تخصيص الجنس سواء كانت بالخصوصيات

الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جمعا ان قصد بمقصد الواحد

في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين والتوابع تم اي التمام في المفرد المقدار بالتنوين

او بنون التثنية او الجمع ان وجد التمييز مشابها بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية

فانه اي تمام الاسم بها اقتضى التمييز جاز بها الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك

مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون

الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرو درهم لا الاضافة فلا ترم اضافة

فلا يلزم اضافة المضاف وذلك لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاضافة الى امرين بلا حرف عطف غير جائز وقولهم كل رجل وقت

عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني بالتقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما

يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ومبين غالبا اي في غالب المواد والاكثر ارتفع الابهام

مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر المقدار

اما مستحق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء

العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف

المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس

نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات

لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها هو

المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلث لانه كان

مطمح نظره التنبيه على بيان ان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في منوان

سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا وهذا لم يستوف تمام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم

ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم [illegible] التنوين ونوني التثنية والجمع مع

الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به

كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام

الكلام فينصبه ذلك الاسم التام [illegible] بسبب الفعل التام لفظا وهذه الاشياء انما قامت مقام

با المصدر نحو يعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك به رجلا ونحو هاك زيد نفسا

مثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه

يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها ههنا ان

المثال الا في قوة اربعة امثلة كما قال طاب زيد نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما

عطف على نفسا وابا كله فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة

اورد كل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها بخمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص

بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما

والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه

اضافية عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثال نفسي تصبب ... الخ

ولا خفاء في ابا وابوة ودارا وعلما اذ درية الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه

قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا اورد صاحب

المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيهما كضمير ربه رجلا فيكون فارسا تمييزا عن

اراد ان التمييز عليه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير فيه مبهما معلوما والابهام يكون في

نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا

والفارس اسم فاعل من الفروسية بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة

المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاضافة

لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة

عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضانات او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف

في غير ضرورة للالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غيره اي او

عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير

مقدار ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان

الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة مميزه

المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاول

في الجهات المقادير وغيرها ليس بهذه المشابهة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع

الابهام عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة كما كان الظاهر ان تقول عن ذات مقدرة

في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم

الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم للمفرد المذكور

في القسم الاول انما هو مجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما

ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا

فان صيغة المفرد القابل ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل

والكثير فانه تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يوتى به

مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية والجمع نحو طاب زيد علما والزيدان علما

والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها كما

النوعية فانه حينئذ لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب زيد علمين والزيدون علوما اذا اريد ان

متعلق الطيب من كل من الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان

اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا وكانه بها نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية

كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور

اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم

نحو ابا وطبقه اي الموصوف ووطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مطابقة اياه او مطابقة

اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له مطابقة اياه

والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره و

المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا من حيث انه فارس او حال

كونه فارسا لكن زيادة من في نحو لله دره من فارس تقع لهم من قابل تويد التمييز لان من تزاد في

التمييز لا في الحال ايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية

بالكسر فى النفس ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله الاطلاق عليه والتعبير عنه به جاز ان يكون ذلك
التمييز تارة له اى لما انتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه اى بان
يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل طاب فى طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان
الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى ان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما
يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء
ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة اعنى الشىء المنسوب الى زيد فيكون التمييز ههنا اى فيما جاز ان يكون لما انتصب
سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه مطابقا لما قصد من وحدة التمييز او
تثنيته وجمعه سواء كانت الموافقة لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون
آباء او المخالفة له مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت آباءه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصدت
وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصدت تثنيته اورد مثنيا واذا قصدت جمعيته اورد جمعا فان

منهما هذا النحو قول الشاعر شعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير

ان يكون في كاد ضمير الشأن لتذكيره والجملة خبره او الحبيب الى سلمى ويكون

نفسا تمييزا عن نسبة تطيب الى الضمير عند من جوزه اما على تقدير ان يكون الضمير في كاد للحبيب ونفسا تمييزا عن

نسبة كاد اليه وما كاد الحبيب نفسا فلا ... وما قيل من انه يمكن ان يحمل البيت على تقدير ما يفسر

ايضا على هذا الوجه بان يكون تاء تطيب لضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس في المعنى وما كان

نفس الحبيب ... المستثنى بالاطلاق على لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة

على قسمين ولما كان ... الى قسمين ... كل واحد

منهما الى نحوين احدهما ... الاكثر ... متصل و منقطع فان

هو المستثنى الاسم الذي اخرج واحترز به عن غيره كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد

جزئيات نحو ما جاءني احد الا زيد او اخبرا ... سواء كان ... لفظا

اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني

احد الا زيد باخير ... واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد

واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع

سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما

عشرون ولا زيتا رطل لان الاسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا

يقوى ان يعمل فيما قبله ولا يتقدم اي اصح المذاهب انه لا يتقدم التميز على ما هو عامل غير الفعل

الصريح او الفعل الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل المذكور نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا

اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء

ماء الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان المراد في

قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم

قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقصده وقوع الابهام فيه لا جرم

ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وكذلك التسمية مثل قولك ربح زيد

تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في ذلك

هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على ما هو

المشهور وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في

هذا المثال ليس بفاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للكسائي والمبرد

فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل

بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل متمسكا

ولذلك لم يذكر الاكثرون في ادوات الجر فانهم ... اوفى الكثير من النحاة

فان ... اللفظ ... فيما قبلها ... مطلقا ... اذا ... الابدل

الفعل وهو ... الا ... المقصود والفرق

واللفظا ... واما ... المنقطع الى ... احدهما ...

القوم الا حمارا ... تجوز ...

فانه يجب النصب كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي لكن من رحمه الله هو المرحوم

فلا يكون حينئذ في الصورتين متصلا او كان ... اي المستثنى منصوبا وجوبا

اذا كان بعد عدا من عدا العدو وعدوا اذا جاوزه نحو جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا نحو جاءني

القوم خلا زيدا وهو الاصل الارجح ... الى المفعول من خلت الدار من الانيس

وقد تضمن معنى جاوزا ويحذف من ... للفعل ... الاستقبال

في باب الاستثناء ويكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ...

الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى البعض المطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم

عدا وخلا بعضهم او كلهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ... فلا يكون

... بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء فلا ... نصبهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما

فعلان ... كما عرفت وقد جوز الجر بهما على انهما حرفا جر وقال السيرافي لم اعلم خلافا في

او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فهو اي المستثنى مطلقا حيث علم ولا بوجه يصح تقسيمه
كما عرفت وثانيا بما يقتضيه امر تعريف تقسيمه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير
مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا
لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة وخلا في المستثنى
لانه بدل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا احترز
به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ وجب النصب على ما يجيء ولا حاجة هيهنا تاكيد آخر وهو
ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم
كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل ومعنا تعلقا معنويا
اذ النسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على
قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او
منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بالتشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور بحيث يكون ذلك المستثنى تام المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى مفرغ في غير الكلام الموجب ليفيد وذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا ضرب المتكلم احد الا زيدا او ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم صحيحا ثابتا على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اى اوقات القراءة

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما أكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا

كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمروا

تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد و وقت

مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين بعضهم

او بعضهم من زيد ومجاوزا بعضهم او بعضهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة

ولعله لم يثبت عند العلماء لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني

القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني القوم لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما

من الافعال الناقصة الناصبة للخبر واسمهما مضمر في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم

الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية

واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيها لانها قائمة

مقام الا وهي لا تتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار

البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل

يكون متأخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما

في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه

قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي

النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال

الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض ويتنافى من

جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات

الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه

التاويلات ارجاع جميع الموارد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما في شرح الاستاذ قوله

ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من عاقل فان المقصود منه المبالغة في علو الجميع على ضربك

واذا تعذر البدل من حيث هو على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على

موضع المستثنى منه اعلى اللفظ مثل لا ابا لخطأ على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل

مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على اللفظ ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو

مرفوع محمول على محل احد لا على اللفظ ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به اي لا يعتد به فشيء مرفوع

محمول على المحل لا منصوب محمول على اللفظ وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى تقدير وقوعه في

بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه حمل

المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير ثابتة او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير ثابتة

لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية

لا تزاد الا في بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا بالانتقاض

كل يوم الا يوم كذا فالطواف لا سيما التخصيص ايام الاسبوع او الشهر فلا يكون

ولقائل ان يقول لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم

المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما ضربت الا زيدا فينبغي ان يشترط في غير الموجب

ايضا استقامة المعنى ولو على التخصيص نحو قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص العموم بايام الاسبوع مثلا فيجوز

مثل هذا التخصيص في ضربت الا زيدا بان يخص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان

هناك قرينة والفرق بين المثالين تحكم بان كل واحد منهما جائز مع القرينة وغير جائز

بدونها فيجب ان يفسر قوله والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي كذلك

اشتراك جميع افراد الجنس في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فهنا كثير وقليلا ما

اشتراك الباقي في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فما يتعلق بالمثال المذكور بان الفرق

بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربت الا زيدا ليس الا بظهور قرينة دالة على البعض معين ان

منقطع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة

الدالة على بعض معين كما اذا قيل من ضرب من القوم اي القوم الداخلين فيهم زيد فقلت ما ضربت

الا زيدا فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك

فالغالب فيه عدم استقامة المعنى وعن هذا اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان

المعنى بحيث يشمل نحو ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات

المفعلية الا انه اشترط لصحته ان يكون في زمان البقاء لا في زمان الحدوث

وذلك مثل ... فانه ... من ... اللتين ...

ما دام ليس بعد الا فانما باعتبار ... فانها ان انقض لفظها بالابقاء فعليه ...

ما زيد الا قائما باعتبار ... قائما الان علمها فيه انما هو النفي ...

والمستثنى ... او ... بعد غير ... بكسر ... وضماسم القصر ...

بفتح السين وكسرها ... فانه ... لانها ...

... المستثنى

... المستثنى ... ضرب القوم ... اي ...

غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة ... كالمستثنى

بالا على التفصيل المذكور فيما سبق ... المستثنى ... اعرابه

وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار ...

... المغايرة ... في الاصل ... صفة كما في قولك جاءني رجل غير زيد ...

على هذا الوجه كثير في كلام العرب كما حملت على الا واستعملت مثلها

في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله

كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة

... بحسب الذات او بحسب الوصف بان كانا متغايرين ذاتا او متغايرين وصفا وقيل دلالة كلمة غير على المغايرة بحسب الوصف مجازا ...

المنفي بالا لانها لتاكيد النفي والنفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا
زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي
الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان
فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من
تقديرها حقيقة او حكما لتعمل في هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على
لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وههنا لا لا يقدر ان العاملة حقيقة او لم
يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه وتعتبر سراية حكمه اليه فانه في
قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني
بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض
النفي بالا حيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول
على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت
لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو النصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو الرفع
بالابتداء فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى
النفي وقد انتقض بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف وليس زيد شيئا
الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية

نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله الا انها على عدد محصور الا الله

اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور

الآلهة وغير لا الاستثناء لعدم دخول الله في الآلهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء في الآية

مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله

وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى منهم الله وبهذا لا يثبت وحدانيته لجواز ان يكون فيهما

آلهة غير مستثنى منهم الله بخلاف ما اذا كانت الا صفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن

فيها آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غير الآية اي في

غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء وهو مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء [illegible]

قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وهو الظاهر من [illegible] تمسكا بقول الشاعر وكل اخ مفارقه

اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة كل لا استثناء والا [illegible] لقال الفرقدين بالنصب

لانه [illegible] في كلام موجب [illegible] وجب النصب وحمل [illegible] ذلك على الشذوذ وقال [illegible]

احدهما وصف كل [illegible] المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه [illegible] وكل الافادة الشمول [illegible]

ثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف [illegible]

على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى وسواء زيد فكأنك قلت مكان زيد

على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين

غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فيجب ان يكون موصوفا نكرة

لا مقدرا كما قد يكون مقدرا اى غير مثل جاءنى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ايوافق حالها

صفة حالها اداة استثنا اذ لا بد طباق الا استثنا من شئ متعدد فلا نقول فى الصفة جاءنى

رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون بعينها لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون منفيا فيدخل

فيه نحو ما جاءنى رجال الا زيد منكورا اى منكرا اى غير معرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق

فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد

منهم فلا يتعذر الاستثنا المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن

زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور لو كان باللام المستغرق نحو جاءنى جمل رجال

واما البعض من معلوم العدد نحو على عشرة دراهم او عشرون انما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان

محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثنا نحو كل رجل الا زيدا

جاءنى وله على عشرة الا درهما وانما قلنا يجب عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر

الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا فى صدر هذا الكلام ان الا تحمل

على الصفة غالبا فقيدنا بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثنا فى المحصور نحو جاءنى

مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا او الا رجلا

والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه فى بيان هذه القاعدة نحو

بخلاف المبتدأ او الخبر فان الاعراب فيهما الاصل للقرينة لا انتفائهما فيه بل لا بد من قرينة راجحة للبس

وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى اخا

وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من

هذه الافعال الا كان ولما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها مثل الناس مجزيون باعمالهم

ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة من كان بعد ان

اسم فما بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير

ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما

نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان

في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب

الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي

لان كنت منطلقا انطلقت فحصل اما انت لان حذفت اللام قياسا ثم حذفت

كلمة كان اختصارا فانفصل الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا

عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت

هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت

فصل ما عملت بالاول من غير فرق الا حذف اللام او لا لام فيه واختصر المصنف

يجوز رفعهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيرهما ممكنين بقول الشاعر شعر

ان سواك آخرجوه عن الظرفية لنصوه استكبار الرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استكبار الرفع

فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب وخبر كان واخواتها وسيعرفها

في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها

والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها و

خبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور حينئذ بتقرير الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم

على التقرير لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه

ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين

المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها

ورود العامل فيهما ورودت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان

زيد قائما وامره اي امر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه و

شرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة

اوحكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك

اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا كما كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف

رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قولهما لا عشرين درهما لك مثال

لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله على لغة المشهورة من تميم المثالين كليهما فان كان

اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء

الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها

به يترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او

مفصولا لكان حكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا

عليه فيه الفتح نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين

نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر

السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل

فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه

جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني

على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم

يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما

يستحق في الاصل اعني الاعراب فان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء

شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا

على الاول لانه خبر اسم ان واخواتها فتعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند

اليه بعد دخولها اي بعد دخول لا واحترز بها عن مثل ان وكان فانهما بما عرفت

من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف بهما ايضا بمثل ابوه في ان

زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم

لا لانه ليس كلا ولا اكثريا من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا

بل المنصوب بها اقل مما عداه فلابد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان

بعضها فان لم يكن كلا من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فسمي الكل بها تجوزا

والمتبادر ان يكون اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني

على الفتح واما هو مرفوع فليس مما نحن فيه هو المسند اليه بعد دخولها

خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حده مطلقا

لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا

ليقع بعدها بلا فصل نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف

في التعلق بشيء هو من تمام معناه هذه الاحوال الثلاثة مرادة من الضمير المجرور

اليه والاولى منها من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها

مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى

لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل لنفى الجنس ولا قوة عطفا على لا حول

عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف

جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى

استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان

لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا

حملا على لفظ المشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان

يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى نحو لا حول

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا

زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان

يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما

بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم اغير الله حول وقوة فجاء

بالرفع فيهما مطابقة للسؤال لجواز الامرين ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان

لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة

باتفاقه شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان معه اتفاق شرط كونه مضافا او شبيها به

او لا وبين سفه صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار

رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو

وجب تكريره لصور ليست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول

فلضعفها عن التأثير مع الفصل ولتكون لا في النكرة اي وجب تكريره ليكون مطابقا لا العين

اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة فليكون مطابقا

لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في

المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية

هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان الاسم لا فيه معرفة

لان ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول

بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بالفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رض بهذه الصفة

كأنه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان لفظ

ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا

على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل تجوز خمسة اوجه

التي بين القياس الارجح والتعدد بضرورة الشعر وقفت ... ولا المبني لا النفس سما

المعرب ... نحو لا غلام رجل ظريفا الا كما بالرفع صفة للنفس اي لا الثاني وما

بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريفا كريما في الدار مفردة اي حال كون ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز

عن مثل لا رجل حسن الوجه ... حال العدد او صفة ... احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف

وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت ... الاتحاد بينهما والاتصال وجه

الفتح البناء حقيقة والمبني في قوله ... اشارة الى ان المبني على الفتح بالاصالة لا

بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كان المبني ... على الفتح ... لا يجوز بناؤه

[illegible] ... الصدق ... المبني ... [illegible] ... المثال

[illegible] ... المتبوع فليس ... التابع ... ضرب

لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوع في الاعراب دون البناء ... على محل البعيد ونصبا

حملا على اللفظ وعلى محل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح ... بالرفع ... وظريفا

بالنصب ... والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا

حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة في بيان

فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف

فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا

الاباحة على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
فيهما ولا دخل فيها لتوافق الاسمين نوعا في الاعراب فعلى هذا التوجيه الاول يتعين العطف
جملة على جملة اي لا حول للاباحة ولا قوة الا باحة والاظهر ان يكون قوله الا بالله منصوبا
ومرفوعا على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف
جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تتغير العمل اي
عمل لا التي تأثيره في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في
الدار استفهاما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض
كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا
خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو ولو حروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرم واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ماء واما قولهم الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست الا الداخلة عليها حرف الاستفهام
ولكنه موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني
رجلا ولذلك نصب وتنوين وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني

١٥٩

[illegible] بين المركبين حيث الاضافة

[illegible] بين التركيبين [illegible]

[illegible] وهو الاختصاص [illegible]

[illegible] الاضافة [illegible]

[illegible] المضاف [illegible]

[illegible] الاختصاص [illegible]

[illegible] الاختصاص [illegible]

[illegible]

[illegible] بين [illegible]

[illegible] الى [illegible]

[illegible] الى [illegible] المعنى [illegible]

[illegible] بين المركبين على تقدير الاضافة

[illegible] موجود ولا غلامية موجودان واما ثانيا

فلان الاول [illegible] ثبوت [illegible] الاب والغلامية لوجود [illegible] ابيه [illegible]

[illegible] الخليل [illegible] وانما [illegible] الخلاف

... كان لا يكرر في المعطوف تحكما [illegible] في نحو لا حول ولا قوة فيما هو بان يحمل على اللفظ او

لفظا اسم لا المنفي [illegible] منصوبا وبان يحمل على المحل [illegible]
الفصل بالعاطف [illegible] في حكم المفصول [illegible] المؤكدة او المعطوف على المنفي [illegible]

لا الثانية الحول ولا قوة [illegible] مثل [illegible] في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان [illegible]
[illegible] او [illegible] الاخبار [illegible]
[illegible] المنادى [illegible] ومثل لا ابا له [illegible]

[illegible]
[illegible] اثبات الالف [illegible] وحذف النون [illegible]

الاصل في [illegible] بين التركيبين [illegible] لا غلامين [illegible]

[illegible] الجار [illegible]

الالف في مثل لا اب واسقاط النون في مثل لا غلامين [illegible]
اي الاسم الا في بين التركيبين [illegible] المضاف [illegible]
[illegible] باثبات الالف وحذف النون فيكون منصوبا [illegible]

اي شاركه اسم لا [illegible] يضاف باظهار اللام [illegible] وبين المضاف اليه اي المضاف
في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص [illegible]

فصل بينها وبين معمولها بالقمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها للمعنى لنفي فلما انتقض بطل العمل

واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل وان عطف عليه اي على خبرها موجب

بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر

وما عمرو قائما لكن قاعد فالحكم اي حكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات هو ما اشتمل اي اسم يشتمل على علم المضاف اليه الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب

فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها من خواص الاسم

على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء

كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه

لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه

وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه وهما هو مشبه به فيدخل

في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية

وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور

بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف

الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا

الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر ليستاء الجزء الكثير اسما كان نحو غلام زيد

لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف بين المخالفين فهذه سببية للتخليل و
جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى و اقحام اللام بين المضاف والمضاف
اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا
عليك اى لا باس عليك و انما يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت
الكاف اسما اى ان يجعل كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا لا اسم مثل
زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف كاحد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى الخبرية خبر ما ولا انما وكذا اسميتهما بسببهما
لغة تميمية وقيل خص الخبرية بالذكر لان عملهما جعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر
باعتبار الخبرية فجعل الخبر خبرا لهما انما هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يعملونهما
لا يكون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل يبقيان مبتدا وخبرا على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة اهل الحجاز التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا و ما هن امهاتهم وقد
تدخل الباء في الخبر نحو ما زيد بقائم وقيل انما خصت ما بالذكر لانها الا كثر دخولا لا في
استعمالهم وزائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا
نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عملهما اذا كان
مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان عملها ضعيف لشبهها بليس فيفصل

مثل ضاربت زيد بتقدير اللام لغو به للفعل كضارب لزيد وفي انما فيقتصر على فاعله مثل الحسن

الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه يخرج قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد

الحسن الى زيد ابهاما فاذا لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان

قلت نسلم ان الصفة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلت لما كان

[illegible] واقع قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة فيه فائدة الاضافة الا التخفيف

في اللفظ وهي اي الاضافة بمعنى حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في

المضاف تعريفا او تخصيصا ولذلك سميت [illegible] الى [illegible] [illegible]

علامتها ان يكون [illegible] [illegible]

[illegible] معمولها [illegible] الاضافة [illegible] [illegible]

الى معمولها [illegible] كصائم يوم وكريم البلد [illegible] [illegible]

لتعيينه بحكم الاستقراء انها بمعنى اللام فيما سوى جنس المضاف اليه وظرفه اي لا يكون

مساويا في العموم والخصوص للاخر فان غلام زيد فان زيد [illegible] [illegible] صادقا عليه [illegible]

فاضافة الغلام الى زيد بمعنى اللام كغلام زيد وامّا بمعنى من البيانية في جنس المضاف

الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه

فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف الحاصل

او فعلا مثل مررت بزيد فهو يعطيه حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان فى الكلام الحرف

كما فى مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بالعامل اثره

فى الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف صمت يوم الجمعة

فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر

فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان

فعلا لابد من ان يلفظ بالحرف نحو مررت بزيد حقيقة اى

تنوينه او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان

التنوين او النون دليل على تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يجعلوا الكلمتين مزجا

كلمة واحدة لابد من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى

علامة تمام الكلمة واتوا بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم

انه حيث لم يتوا بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل المضاف

اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص فى المتن والشرح وفى شرح الرضى

التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر كلمته

لم يبين تقدير الحرف فيها لا فى المتن ولا فى شرحه ولم يتعرض شيء منه من شراح

مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى معمولها

ثم ان التعريف المستفاد من المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة

للدلالة على معلومية المضاف لان النسبة امر معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك

غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون معنى

الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعل معين لا يستلزم معهودية الفعل

التركيب الاضافي موضوعا لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين

ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه

وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان المضاف اليه معرفة

لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة

غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة

وقيل لرجل مشاركك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشئ الفلاني وتقدير الاضافة المعنوية

تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص

تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل

وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها

اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان

[illegible] باللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم

يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة

شئ غير معين [illegible] قوله بان يجعل اي بان يجعل العلم واحدا اي فردا واحدا من المفهوم الذي هو صادق عليه وعلى غيره فيكون في عبارته مسامحة

ان المضاف اليه اما مباين للمضاف ح امكان ظرف له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام واما

مساو كليث واسد وانسان ناطق كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا

كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فامكان المضاف

اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة

خاتم بمعنى اللام كما في فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما بمعنى اللام ان يصح

التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا قال المصنف ح اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل يرتفع

الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التعسفات البعيدة مثل كل رجل وكل احد

وهو كون الاضافة بمعنى في قليلة في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان

معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم باعتبار الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة

بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم

لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فلا وجه لان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة

بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب

اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب يقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية

بعض المتأخرين بملاحظة العقل بإزاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف

اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله

او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه

فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من

غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه فالتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف و

المضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين

وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة

اللفظية التخفيف فقط وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه

باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب

وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة

صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم هو مجموع امور ثلثة

وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول

وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام

بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص

من جهة انها لما افادت تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف واما يجب التجريد لان

المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف

ولو اضيف الى معرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في

لزوم تعريف المعرف فلما ذا جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف فان

زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها

صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل التعريف

بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام

المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكرنا من

لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه ثبت عن الفصحاء ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار

البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله الالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها

ان يكون المضاف صفة احترز به عن نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترز به عما

اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة

اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية

فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال لا في المعنى بان تقول

اى البيض من المؤلف يستوى فيه الجمع والواحد والجمع ... او بدل منها او من قبيل التثلثة

الاقوال كما هو مذهب الكوفية وصفتها اى ربعها انسبها بالعهد لقيامه مقام ... عهد منها او بعدها

حقيقة باضافة ... او بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج

فقال من الماتة بزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى السيوف وفاعله ضمير العبيد وطفالها

منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر

لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما انه قاس على الضارب الرجل والضاربك

فاجاب المصرح عنه لقوله واما جاز ... يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء ... الحذف ... ل

التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه ... تشبيه الجر بالاضافة

وفيه وجهان آخر رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف

صفة والمضاف اليه جنسا باللام وبالاشتراك معمولين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه

على قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه

لما عرفت وكذا نظيره وهو الضاربى والضاربه وغيرهما فيمن قال اى في قول من قال بقول

سيبويه واتباعه انه اى الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف

منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه

الى حمل حملا اى المحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل اعنى جاز وبيانه

النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام

ولا شك انه لا دخل في هذا التقريب لانتفاء التعريف والانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجه

فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة او اختصر فخلاه قال الفراء فانه يجوز

تركيب الضارب زيد انما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة بحصول التخفيف

بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم

لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر اما المائة

وقوع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على

المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما امتنع ذلك

حيث الى بعض البلغاء امتنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة الهجان

وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما وقع

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة والحق ان فيه شبهة مصادرة على المطلوب

اللهم الا ان يقال المراد انه ضعيف في الاستدلال به اذ الاصل فيه على الجر فانه يحتمل النصب

حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة

وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف البيت

بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها احمد ومدح الواهب المائة الهجان

قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرور عن اللام على المحلى به المضاف

الصفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه

بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وحينئذ يندفع

ما عسى ان يتوهم من شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين

الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف

الى صفته ولا صفة الى موصوفها لان المعنى المفاد بالتركيب الوصفي يخالف لان لكل منهما معنى التركيب الوصفي والاضافي

فلا يقوم احدهما مقام الآخر وكذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا

يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد

الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق وغيره على القاعدة الاولى

ويوهمه قوله ولا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة

الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد

والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها

واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك

يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما

والحائز التعريف لو اه فيقال مسجد الجامع مثلا بمعنى المسجد الجامع مع بقاء المعنى الاضافي والوصفي مع حصول التخفيف بحذف اللام من المضاف مع حصول التعريف

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات

التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة

بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف فى ضاربك جوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة

لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على سقوط التنوين فى

ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا

على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما تصور ضارب زيدا ثم يضاف

ويقال ضارب زيد ولكن تصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل

ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف

التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه

لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما

قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد وعلم انا حملنا قوله

وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على

الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة لبعض الشارحين

وذلك ان يحمل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة عليحدة مناسبة للحكم باتباع الضارب زيد فمعنى

فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة

الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة

العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما

يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة

التعريف او التخصيص واعتبر لتعيين عين الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء

وبهذا علم ان قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا

وكرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متأول

بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول

هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا

واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في

آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة

لمعاضدة خفة السكون لثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد

استراحة اللسان ولا يثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره

للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف

في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن

كانت في الابتداء كو جل او وحد ... لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام او حكما فيما اذا لم يكن

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه مطلوبا عليه فيكون بمنزلة الصفة الغالبة فيضاف

اسم اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى

وبقلة الحمقاء متناول الصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا

التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف

اي لا يذهب في جانب الغربي بان يقال جانب مكان الغربي ١٢

مكان هو جانبه بها اللهم الا ان ايقنا هناك مكانا حضرا وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب

اي في قوله جانب الغربي ١٢

هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد

على القاعدة الثانية وهو قوله والصفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب

بان يقال الجرد والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب وقد اضيفت اليهما ١٢

فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب

بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما

قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة

وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه

صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها لتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا

يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص اليه اي الى ذلك المضاف اليه

سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني والاحداث

او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه

وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء تمسكا في ذلك بقول الشاعر وأبي مالك ذو المجاز

بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف

القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاصله ابين سقطت

النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه كذا

في قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما

سمعن وتبين اصواتنا بكين وقلن انا آباؤنا فداء لكم وقوله اي مراد فانه الشاعر فهما

الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها من اخي

وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه البعض

ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم في بالميم

والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله وفمي في بعضها بابقاء الميم

المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة

فمثل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما

اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك ومررت

بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمء

وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت

حقيقة او حكما والاصل ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان

آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم

موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف

حال كونها لغير التثنية ياء للمشاكلة بياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي والتقييد بالف

التثنية كعلامة لا لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى

ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا

اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره

واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى

ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة

يوجب بقاء الضمة قبلها التغير فاذا حركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء والواو فتحة

يبقى ما قبلهما مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء

اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تتحرك وخصت الفتحة

لخفتها واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي

اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال ابي واخي مثل يدي ودمي

بلا رد المحذوف لجعلها نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد اللام فيهما وهي

مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا وضع موضع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعراب
جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة تخصيصية فاعلية زيد العالم
لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرج المحل الاخير المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان للمبتدأ اعني التجريد عن العوامل
اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ
ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث انه يقتضي مفعولا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة
واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من
جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من
ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد
العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل هنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون
للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالحد وهو بالحقيقة التابع والحد كل ثان
باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق الحد على كل افراد الحد فيكون

بحموا وحمك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما
وحماك مطلقا اي جوازهم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا
اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك
ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر شعر انما يعرف
ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر
بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى
المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة
لانه جعل وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن
الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم فلا ينتقض حده بخروج نحو ان
ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متأخر لا يخلو مع سابقه
في التركيب السابق منه فيدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اي
بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابهما من جنس اعراب سابقه كلاهما من جهة واحدة

بقوله ولا فصل لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا

اذا كان وضعه او وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع

في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذو مال فان التميمي يدل

دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب المال او خصوصا

اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ

يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت

برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال

الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا

ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة

وخصوصية الذات المعينة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة

لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم

الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد

هذا اي بزيد المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع

صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف

النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد

مالغا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع فيكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه التنبيه بقوله جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على
معنى في متبوعه اي بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا
اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه
البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في
مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع
في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواد فلو جردت عن هذه المواد
كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على
معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل
على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت
تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد
الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من النفخة
فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان
الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده

اوثنى او مجموعا فهو كالفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما
يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر
ويؤنث جوازا فتقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما
مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم
ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة
داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار
جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في
الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى
ضميره يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في
الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة
ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان
نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول تبعيا في الامور العشرة وكان
لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت التي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فافهم

في المفرد كك توجد في الجملة الخبرية واما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه وقيل
فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة مثل جاءني
رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف كالحال القائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف اي بصفة اعتبارية تحصل بسبب
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وكان
اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور
يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير و
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها
المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامرأة جريح او كان صفة سوية تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي الخمسة الباقية الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي يشبه يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا

يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا
والا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة بل يكون مقصورا ١٢ منه
لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي بذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب يعني النحو وتصف جماعة هنا باب اسم الاشارة بذي اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى
احدهما للادون فكان الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد تحقق المقصود
بمثله الابهام ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير السؤال
من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في تفسير المحل الموصول عليه لانه بمنزلة ذي اللام مثل مررت
اي سررت بهذا الكريم فيكون الكريم ١٢ منه — اي في رفع الابهام ١٢ منه
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل التزام وصف باب هذا بذي اللام ضعف

غير مضبوط بل من ضابطه عدم تبعيته بكونه كالفعل المسند الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند

عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني في الجملة البواقي كالفعل حَسُنَ

قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث

غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه

والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز

من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وانكان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه

اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر فلم

يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي جمع فيه فاعلان الظاهر الا ان تخرج الواو

من الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا

يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما

ضمير الغائب او على الوصف لتوضيح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب فلا يوصف

به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات

لا على قيام معنى بها كانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اضطر الشارح

الرضي وقال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف

اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة

في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما
كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المقدمة
تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها
وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول
فلو لم يكن قوله المقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من
هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله
الا ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله
تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل
جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على
التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الصفة وانما حسن دخول العاطف نوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالة العطف فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك

الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه يتبين جنس المبهم لان الابيض عام

لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان

بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصدت نسبته الى شيء والنسبة

شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع

متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني

زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصدت نسبة المجيء اليه بالنسبة المجيء الواقعة في

الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله

مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها

قوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فقيل يخرج بقوله مع متبوعه العطف

بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة فيها احد الامرين من التابع والمتبوع

لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع

بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف

والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى

ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه

اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد والافصل
لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان
الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه
اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات حتى يؤكد
به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل في استعارة المرفوع له مدلة ولا يكتفى بالفصل
لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد
بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت
بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل المكرر وجره بالاول و
الثاني كالعدم ومعنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في
الحرف الزائد نحو كفى بالله وهذا الذي ذكرناه يعني لزوم اعادة الجار حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني

جره بالثاني كما في كفى بالله

زيد في قولنا المال بيني وبين زيد بالبين الاول فيكون البين الاول مضافا الى المتعدد وهو ياء المتكلم وزيدا والياء والكاف في قولنا بيني وبينك

ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه. واذا

عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا

اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل

به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف

عليه بلا تأكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك

المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تأكيده بمنفصل

المرفوع استقلالا ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف

عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا

نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك

وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بالمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو

وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك

التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فيحسن للاختصار ترك التأكيد سواء كان الفصل

قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان

المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه لانه قد يؤكد

بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد اكد والامران متساويان

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى

كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد و

عبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم

اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في ما زيد

بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على

قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين

الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولما ورد

لما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير

فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب بقوله وانما جاز

الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية

فاء منسوبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة

او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى

والمعنى الذي اذا طار فغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب

زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب

واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف

كما يدل عليه اذا والماضي ١٢ عبد الرحمن

الامر باعادة الجار قلت التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب ما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل

نادر فيهما اي البابين جنسين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة

في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف

عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع

وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده

بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم

المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون

مقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا

عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع

فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون مقتضيها منتفيا

في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس

في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء

وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة

وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ او رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف

في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره الا ان المعطوف مثل

والقائم المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في

بعض القراءة اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع

يعني يجعل حاله ثابتا مستقرا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويحقق

ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع

او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب

ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا

لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك

في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد بعض متعلقاته

كما في قطع الامير اللص المخطي غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد

زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي

التاكيد يقرر امر المتبوع في النسبة بالخصوص الى مدلولاته او في شمول المتبوع افراده دفعا

لظن السامع تجوزا الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما يستعمل الكل في اكثر المنسوب

اليه مع انه يريد النسبة الى البعض فيندفع هذا التوهم بذكر كل وجميع واخواته وكلاهما وكلتاهما ونعتهم

ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول خرج المصنف الصفة والعطف

والبدل عن التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان

اما العطف فظاهر واما البدل فلانه وان يوجد فيه تقرير امر المتبوع الا انه ليس مقصودا بالاصالة بل المقصود ...

اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على
معناه اللغوي اي الامالة لا الاصطلاحي بمعنى العاملين بان يجعلا معموليهما اكثر الشارحين على ان المعنى
على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب
زيد عمرا وعمرو خالدا او على اكثر من شيئين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير
متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي
قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر
جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين
مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول
الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة
عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب المجرور في كلامهم واقتصر الجواز على
صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه
لا يجوز العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة بل يحملها على حذف المضاف

والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف

ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما

بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفسهما وعينهما انفسهم في جمع المذكر

العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولا

تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا المثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي

بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى

المتبوع المؤكد فيه كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو

اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الثلاثة

البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء

في المؤنث الواحدة او الجمع باويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع

المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون

بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا او التثنية والاجتماع

لا يجتمعان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تتصور

اجزاءه لا يصح تأكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها

حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد يكون في التأكيد بكل اجمع فائدة

ضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع لسبب الوضع واما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو تفسير لامر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول بل انما حصل ما ذكره المص
في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي
منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول
واعادته حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم
تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا وهو
اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا
او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك لا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي
تخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد
المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي النفس وعينه
وكلاهما وكلتا وكل واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه
الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة
من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من التبع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناه التاكيدي بالتامل الصادق
فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد

واخواه عليك على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر

اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكرها من شأنه التبعية بدون الاصل

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بما نسب الى المتبوع

دونه اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بل النسبة

بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان نسب اليه مسندا او غيره

مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن

النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع مقصودة

وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع

ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد

المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي في

الاستثناء ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم

القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى

زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع

مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع

فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي

مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء

فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما

في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين

اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت

انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير كما تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك

التبس التاكيد بالفاعل لو وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير

المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما

وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير

المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك

لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك

قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد

نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل الا ان كلا واجمعين يليان

العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع

اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا

بالاصالة لكونها اقل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم شيء يعني اكتع

واخواته

قال في بدل الشيء يكون التوضيح الحاصل مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد الى البعيد التوضيح

فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث

اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة

الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته

وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا

حماره وضربت زيدا غلامه لان النسبة الفعلية الى زيد تامة ولا يلزم تحققها اعتبار غيره فيكون من باب

بدل الغلط بعينها اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزئه فيدخل فيها ان كان

المبدل منه جزءا من البدل بكون ابدا لنسبة ما على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والنا قشته

بان القمر ليس جزءا من فلكه بل مركوز فيه مناقشة في المثال فيمكن ان يورد لمثله

مثل رأيت وجه الاسد بدنه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البدن عبارة عن مجموع الرأس

وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل وقوعه في العدم

في كلام العرب فان هذا الاشتمال مصنوع والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي ان يكون

بان تقصدت اليه اي الى البدل من غير اعتبار الملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره

اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت

زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني

عن تمثيله عن عبارة امثلة لمسفعا الكن حذف بناصية ناصية كاذبة ومختلفين بها بطلب وجهة جيشهم فالناصية الثانية بدل من الاولى نكرة وصفت بكاذبة لتقرب من المعرفة

ويمكن ان يقصد نسبته الى شيء نفيا للنسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني

وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض

المبدل منه فالاضافة فيهما بيانية كما في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب على البناء

عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس

نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في

الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله

مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك

فزيد واخوك ان اختلف مفهوماهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي

فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل كما هو ظاهر

قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان

والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني

فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا به ان الاول

ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني

اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني

عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

وهو يمشي خلف بعيره شعر: أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إن كان فجر

يعني عمر مقابل رو برو شده با اعرابي اي دعا اعرابي لعمر ١٢ ح

وعمر مقبل من أعلى الوادي فجعل إذا قال اغفر له اللهم إن كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى

أي صدق الأعرابي إن

التقيا فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فإذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده

يعني توشه داد اعرابي را ١٢

وكساه وفصل أي فرق البدل لفظا أي من حيث الأحكام اللفظية واقع في مثال

ولو سيما بيدا أو ١٢ ح

أنا ابن التارك البكري بشر فإن قوله بشر إن جعل عطف بيان للبكري جاز وإن جعل

بدلا منه لم يجز لأن البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير أنا ابن التارك بشر وهو غير جائز

أي آخر البيت ١٢ ح

كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك إن

جعلناه بمعنى المصير وإلا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير إن كان فاعل الظرف أو إن كان مبتدأ فهو حال

أي وإن لم يكن بمعنى المصير فهو حال من البكري ويكون حالا من المفعول ١٢ ح

من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه أو مفعول له ترقبه لإزهاق

روحه لأن الإنسان ما دام به رمق فإن الطير لا تقربه وأما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما

سبق والمراد بمثل أنا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان لمعرف باللام الذي أضيف

إليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن أن يراد به ما هو أعم من هذا الباب

أي كل ما خالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان بدلا فيتناول صورة النداء

أيضا فإنك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل إذا

عطف بيان ويا غلام زيد بالضم إذا جعلته بدلا والمعنى الأول أظهر والثاني أفيد للمبتدي

لأنه يتناول بابه فقط ١٢ ح

غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب

لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان النعت فيه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص

النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك

ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه

ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم و

المخاطب اقوى في الخصوص والدلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص

من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود

اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك

واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة

احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتأكيد

ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما

ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم

بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف بيان

له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رض فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء

عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل البعير ثم استقبل البطحاء وجعل يقول

لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها الا انهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا

كما في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا والفتح نصبا والكسر جرا وعلى هذا كما

يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني اي اثره المترتب

على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لا يختلف باختلاف العوامل

اذ قد يختلف آخره لا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك ومن زيد وهي

اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات

والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على

اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاسماء بالاصوات

وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها

ثم شرع في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في

الاسماء الاعراب فاذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احداهما

علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى علة الحركة المعينة انها

لم اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن

نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يقصد اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من تكلم به والمخاطب من خوطب

به فان انا موضوع لمن يتكلم به والمراد به حكاية ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني

اذ لو لم يعرفهما لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم

ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف

المعرب هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما تضمن الاسم معنى المبني الاصل

مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج

الى الصلة والصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع

موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في

نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او غير مركب مع غيره على

وجه يتحقق معه عامل فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام

عمرو وغلام كريمي والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب

وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما

فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتأخيرا

ايثارا لتقدم ما هو مقدم وجودا لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات آخره وسكونه

عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني

في المعرب بالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو أي المضمر باعتبار الإعراب أقسام مرفوع و
منصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وأقسام الثلاثة فالأولان أي المرفوع و
المنصوب كل واحد منهما متصل لأنه الأصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث أي المضمر
المجرور متصل فقط لأنه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الأصل وستعرف
المانع من الاتصال إن شاء الله تعالى فذلك أي المضمر خمسة أنواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الأول أي المرفوع
المتصل ضربتُ ضربنا على صيغة المتكلم الواحد المعلوم إلى ضُربتُ على صيغة المتكلم الواحد
المجهول إلى صيغ المنتهيين أولهما إلى ضربنَ على صيغة جمع الغائبة المعلوم إلى وثانيهما إلى
ضُربنَ بصيغة جمع الغائبة المجهول وإنما بدأ بالمتكلم لأنه أخص وأعرف
وأخّر الغائب لأنه دون الكل في صورة التعريف كقولك ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما
ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا ضربنَ وعلى
هذا القياس المجهول والنوع الثاني أي المرفوع المنفصل أنا إلى هنّ أنا نحن أنتَ أنتما
أنتم أنتِ أنتما أنتنّ هو هما هم هي هما هنّ والتعبير بالتي هي أحسن باعتبار الحروف
اللاحقة لواحقه على أحوال من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
والنوع الثالث أي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الأول المتصل

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره

ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب

فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما

تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان

يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك اما مفهوم من اللفظ

بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله

اعدلوا او كانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل

واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره

واما التقدم الحكمي فانما جاز في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره

قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك كالتقديم

ذكره اولا مضمرا فصار كانه في حكم العائد الى حديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك

وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل غير محتاج الى كلمة اخرى قبله بان يكون

كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو انت منطلقا عند التجارة

او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير مستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

ما ضربت الا اياك فانه غير مجاور له فان عامله هو لفظ ما ضربت وهو غير مجاور له ١٢

الخمسة اثنا عشرة كلمة الثمانية عشر حتى يكون جملتها ستين كلمة للتعيين وبينوا لك

الامور طلا ومناسبا لا لطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة نعني لا المنصوب

والمجرور المتصلين يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب

الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في

آخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن

هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا

لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم يكن مسندة الى

الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل

الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان

واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب

وليضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب

وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل

وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو اقائم الزيدان

زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات

ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون لضميرين لانهما

بالفعل نحو ضربني الى ضربهن وفي ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما

ضربكن ضربه ضربها ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثالث المتصل بغير الفعل

نحو اني انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع

المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى

اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة

على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف

غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس

ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين لا غير

لفظ ضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا

بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ

اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث واعطوا للغائب حكم

المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف

التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى ان المتكلم لفظين وللمخاطب

خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع

السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الضمير المستتر بخلاف

ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظ

وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور

حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي لا لمن هي له كما هو الظ

ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير

على العامل وما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك

والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا

وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير

الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد صفة وقعت

خبرا او صفة لهند حيث قام القرينة وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تأكيدا والا لكان

داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم للفاعل بدليل نحن الزيدون

ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربيهم نحن وهذا يكون فاعلا كما قال واحتاج

بالتمثيل صورة اللبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع

ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من

الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

منفصلا بان يأتي في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا لم يتغير
عامله في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في
يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيها اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية
والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا
لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم
اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال
انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا بالفصل فيلزم
الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد
ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او
بكون عامله حرفا والضمير المعمول مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه
خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي
الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كما سنذكره فانه لو لم ينفصل الضمير عن
هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتها اياك مثال لما يكون احدهما اعرف

وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها

اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في

الاصل خبر المبتدا وجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا كما عرفت ويجوز

ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول

في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان

يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة

بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف

الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما

لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاولى

بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري

وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت

الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب الاخفش

الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقولون ما انا

كما انت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف

فإن كان على التقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين

اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني

للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي

هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال لتعذر

المتكلم في تاخير الاعرف ولا تلتفت الى طعن بعض اهل الوهلة بايراده خلاف الاصل وحكى سيبويه

تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني

ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل لانه

متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل

بالفصل وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا

لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك

الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك

للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو

اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم

الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني

فلانه يلزم تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه واعطاك اياك

وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يتصل ضمير مرفوع لمكان

الانفصال في كونه ضمير منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما

وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط لمنفصل ذلك المرفوع المتوسط

بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما اي النعت فادخل في ما اللبس وذلك عند

اختلاف الاعراب كون المبتدا ضمير او غير ذلك بالمحل على صورة اللبس للاطراد ويشترط اي

الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من

كذا الحقا بالمعرفة لامتناع اللام به مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على اسمائها

افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن التاكيد لها

ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل انه عنده حرف صيغته صيغة الضمير وعند بعضهم

مبني لا فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب حرفيته وبعض العرب

يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة كونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر ما

بعده خبره فهو اي خبره اما مرفوع انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني معمولي يجعله وانما عرف

من العرب جعله مبتدأ او رفعها في مثل كنت انت الرقيب عليهم وزيد هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ

ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وابراز لفظ قبل ...

التقدم لا تقدم الضمير على مرجعه غير معهود لا يبعد ان يوان الكلام وقع متقدما من غير سبق

بمجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عسا فذهب الاخفش

الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعانى

فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء في

يا المتكلم لازمة في الماضي اذ الحفظة تلك اليا لتبقى آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم

اى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع

لكن الاستقلال حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون الاعراب نحو

يضربني لتبقى آخر المضارع الصاحح تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما

وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة

فيه اى في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت

ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في لدن وعلى السكون في

لدويين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولحمل لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على

اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم تغير ذاتها وحمل على

اخواتها الاصل في من وعن وقد وقط بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي

هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل في الاختيار لمختار فيها ترك النون

لثقل التضعيف وكثرة الحروف وتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل اللفظية القائم

فلكونه محظورة الفصحاء واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام
مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا
مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بقية الاخوات ههنا مع كونه مستضعفا
لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان
لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ
الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ لان المفتوحة
اشبه بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في
ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهاره لان ذلك الضمير لئلا ينافي
التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان من ان المفتوحة اذا
خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المحدودة في المبنيات تحت الاصطلاح
ما وضع اي اسما وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى يشار اليه اشارة حسية بالجوارح
والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب واشباهه
للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم فالبيت الاشارة اليه حسي
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا للمذكر
كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا

وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة

قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة

لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها

مونثا لتحصيل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لا ابهاما بالجملة المذكورة بعده اي

الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض بين اللواقع ليس داخلا في

بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا وايضا

يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة

بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه

يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج

عن الابهام بالكلية بل انما يتضح بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة

متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل

فان كان عامله معنويا يكون مستترا او كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح للاستتار الضمير يكون مستترا

والا بارزا مثال هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر

وانه زيد قائم مثال المتصل البارز ويحذف عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه

منصوبا ضعيفا جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فلا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

منها ما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الإسنادية

كقولك ها زيد قائم وها إن زيدا لقائم وقد يتصل بها أي بها وأخر أسماء الإشارة حرف

الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

وإنما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع

ذلك مثل ضربتك وبك وهي أي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي

الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت إلى خمسة مضروبة في خمسة من أنواع

أسماء الإشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وستة راجعة خمسة

لاشتراك جمعهما وإنما قلنا من أنواع أسماء الإشارة لأن أفراد المفرد المؤنث تزيد

إلى الستة فيكون أي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي أي تلك الخمسة

والعشرون ذاك إلى ذاكن يعني ذاك إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما إذا أشرت

إلى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس

ذانك وذانيك إذا أشرت إلى المذكرين وخاطبت مذكرا إلى ذانكن وذينك إلى ذينكن وأولاء إذا أشرت

إلى مذكرين وخاطبت مؤنثا وكذا البواقي يعني تاك إلى تاكن وتيك إلى تيكن وتانك

وتينك إلى تانكن وتينكن وأولئك بالمد وأولاك بالقصر إلى أولئكن وأولاكن وأما

ذلك فقد أورده الزمخشري والمالكي في الصحاح لا نقل ذلك فالانحطاط ويقال

قولنا تثنية ذا في الرفع و ذين في النصب والجر ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر وقدم لسكون

الضمير الاقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله مبتدا وقوله مع

ما عطف عليه مقيد لكل واحد منها بحال خبره وحكي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع

والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث تا وهو اصل

في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا ذي وتي وقيل بل الاصل لكونها بازاء ذا

للمذكر فينبغي ان يتناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرها بالقرينة

وتي بقلب الالف ياء وذه بقلب الالف في الياء هاء بغير وصل الياء بها وذهي

وذهي بوصل الياء بها وللمثناة اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب

والجر لا مثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان

وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب

اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوع للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب

والجر وورودهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء

فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا

واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة اعني يدخل على اوائلها على

سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي ها كثيرا فهو كثير في الحقيقة

الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فحينئذ يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بحسب الظاهر المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والى ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كما في الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصول تشبه اللام الحرفية صورة فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة والشيخ وهي اي الموصولات بالحقيقة جميعا الذي للمفرد المذكر واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى

ذا للقريب ذاك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق

الا بتحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام

الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واختار الاكثر وفاقا وثمّ ذلك وتانك

وذانك حال كون نونيهما في الاخريين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات

الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد فلا ينبغي ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك

المذكور سابقا واما تانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما يليه للمتوسط

بعد حذف حرف التنبيه للقريب وثمّة وهنا بضم الهاء وتخفيف النون

وفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي

خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه اما عدا ما ذكرنا من اسماء الاشارة فقد

يستعمل في المكان وغيره والموصول اى الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة

ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما كما كان جزءا تمييزا

او لا يصير جزءا تاما كما يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج

في كونه جزءا اوليا يحصل التركيب ولا لانضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل

والمفعول وغيرها وانما كونه جزءا تاما لا جزء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا

من المسائل وتذكيره اياياه فانهم اذا قالوا الاخبار عن الاسم الذي في الجملة الفعلية بالذي بعد

بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان

ذلك الاخبار في اي اسم يصح اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال

واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن خبر جملة بالذي اي باستعمال الذي او التي

او الالف واللام فان البادئ كيف يصلح للاخبار لان الذي تخبر عنها لا تخبر بها صدرتها

اي ابتدئت بكلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه

اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها

اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا بعد الحاق ضمير اخرته جعلته

جعلته خبرا متأخرا عنه اي عن الذي فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت

زيدا بكلمة الذي اوقعتها صدر الجملة الثانية وجعلت موضع ما هو مخبر عنه وهذه الجملة زيدا

والمراد بموضعه محل الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت الذي واخرت المخبر عنه

زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي

الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول

فاصلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل

واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنه الجملة الفعلية

ويكونان بالألف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر والأُولى على وزن فُعلى لجمع المذكر
والمؤنث والألى جمع المذكر أشهر والذين كاللاتين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة أو ساكنة إجراء للوصل مجرى الوقف
للمذكر والمؤنث إلا أنها لجمع المؤنث أشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللات واللا
بحذف الياء وإبقاء الكسرة على التاء وفي اللوا بحذف التاء والياء معاً وما بمعنى الذي فيما لا يعقل
غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن أيضا بمعناها فيمن يعقل
ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وأي بمعنى الذي نحو اضرب أيهم
في الدار أي اضرب الذي في الدار وأية بمعنى التي نحو اضرب أيتهن في الدار أي اضرب التي في الدار
وذو الطائية أي المنسوبة إلى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي
قال الشاعر: وبئري ذو حفرت وذو طويت أي التي حفرتها وطويتها وذا بعد ما
الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت أي الذي صنعت والألف واللام أي
بمعناهما بمعنى الذي والتي أو المثنى أو المجموع والعائد المفعول أي العائد الذي لاسم الموصول
إلا إذا كان مفعولا لا يجوز حذفه إذا لم يمنع مانع لأنه فضلة إلا إذا كان فاعلا لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له أي لمن يشاؤه واعلم أن النحاة
وضعوا بابا سموه باب الإخبار بالذي والألف واللام مقصودهم منه تمرين المتعلم فيما تعلم في هذا الفن

اى لغير كلمة الذى لامتناع تقديره الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقى ذلك الغير بلا

ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليها اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا

الى الموصول بقى المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد

وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما

زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما

فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما مفردة نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك

او بجملة نحو شعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكره النفوس وتامة بمعنى شئ

منكر غير موصوف على ما هو المختار عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى فنعم شيئا هى والتى فى التعجب وصفة

نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من

جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة

اما مفردة نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او جملة نحو

مررت بمن جاءك فقد كسرت الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تاتى تامة ولا صفة واى

للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فالموصولة

نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو

اى لقيته فالعائد محذوف لانه مفعول ١٢

منتصر فاذا غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لايجي منه اسم فاعل او مفعول فلا يخبر
باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وشرطان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف الاستفهام
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام
من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين
فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان ان يكون
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضرب زيد العاقل
ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو اعجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه لو ذلك لعمل الضمير الذي حصل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف
الذي اعجبت منه دق القصار الثوب وكذا امتنع في الحال لان الحال يجب ان تكون
نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذا امتنع في الضمير المستحق لغيرها

فح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر معناه اي شيء
وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء و
ذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها اي شيء انه ليس لكل
منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء فح جوابه
اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية
رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي الذي هو من اقسام
الاصل فعل فبناؤها لكونها مشابهة لمبني الاصل فانه قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى
تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحال لان المعنى على الانشاء وهو يعبر بالمضارع
مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في
الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة لبعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها اسماء افعال تأديتها معاني الافعال لفظي
وفي كون صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة بصيغ الافعال على ان يكون رويد

ايّها فانّه تدعوا فيه الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل ايّ تقع صفة اتفاقا فلم جعلها

الرحمن التي لا تقع صفة اصلا او ان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان

معنى مررت برجل ايّ رجل رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية

الى الصفة وهي اي كل من اي وايّة معربة بالاتفاق وحذفها الاشارة لها

في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية

وانما اعربت لانه الزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث

واذ واذا اي كانت موصولة تحذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن

من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم ايهم اشد وانما بنيت موصولة

عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى غير الصلة وهي على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها البعض ما توضحها كما تحذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف

اليه ولم يستثن الموصوفة المنادية نحو يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها

لانه ذكر في المنادي ان كل ما تقدم منادى مفرد امعرفة فهو مبني فبناء الموصوفة لهذا

فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما معناه

ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت

اي صنعته فمبتدا و ما بعده خبره او بالعكس وح

بين اللفظ دون النية انها بنيت تشبيها بالغايات لافادة معنى الغاية فيها ١٢ رح

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها كلام طويل فمن اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما
ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه
للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما
لمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال الامر عدلا ووزنا
معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره راء فانه مبني على الاكثر اي الافصح فيما يكون في آخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين
الراء وغيرها بل يجعلونه معربا كالكل نحو حضار علما لكوكب وجبلا لاثرين لان الراء حرف
مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء اخف لان سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرق
مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر نحو
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصار اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثاني مثل صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه من كونها اصوا
تا محضة لم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
النادم والمتعجب وي ومنها لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على
سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوتا كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه
... صوت البعير وغاق حكاية صوت الغراب فانما هو وضع الباب عليه من حكاية الصوت او التصويت للبهائم او اظهار ...

شيئاً موضوعاً لكلام مهمل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلاً اسم للفظ اسكت الذي

هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه

مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلاً ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي

ولم يقل ما كان معناه الامر والماضي والمتبادر ان يكون هذا الجيب الوضع فلا يرد مثل الفاظ اسبي

على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي

المجرد قياس اي قياساً كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه

لا نقل قوام وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة

وكذا قياس لكنه شذ واما الرباعي فاتفقوا على انه يأتي الا نادراً او فعال حال كونه مصدراً معرفة

كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي ليس مصدر معرفة مؤنثاً ولم يقم في باب الآن

دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وفعال كونه صفة مؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة

مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته اي لمشابهة فعال بمعنى الامر عدلاً وزنة

اما زنة فظ واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر بالمبالغة

الصيغة للمبالغة في الافعال وفعول للمبالغة قد امر قال الشارح الرضي والذي ارى ان كل

اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول

عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية

القسم كَكْ اي ككون صوت الانسان من غير تعلق بغيره. المركبات المعدودة من المبنيات

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما

كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب فانما قلنا حقيقة او حكما ليدخل نحو

سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء

المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج نحو عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة

العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر علما لانه من افراد المحدود ولا بين جزئيه قبل التر

كيب نسبة العطف ولتعيين النسبة على وجه يخرج بها هذه النسبة صعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال

المركب المشهور ما يفهم من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية

التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل

والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فانه ليس في تركيب احد جزئيه مع الاخر ما يدل على نسبة اصلا كما لا يدل

احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن

الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة

الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت

الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر

او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان اسم

صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدران يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به للحيوان اما الزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدران يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء اجراؤها مجرى حكمها وثبت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تنبيها لشيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني حثا لاناختها او زجرا او دعائها او غير ذلك كما قلنا سابقا للتنبيه من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين وانما ذكرها على سبيل التمثيل فيتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به تنبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين كما هو اصطلاح ... المبنيات ان يريد بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما في بعض الظروف ويحتمل ...

تعريفها الا بالتعداد مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال

كم وكذا وبناء كم لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة الحرف وحمل الخبرية عليها

وكذا وبناؤه لان اصله ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة

كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصله مبنيا وكذا اصحاب ما يكون الكلمة ... واحد ذا

كذا كناية عن غير العدد ... كما يكون كناية عن العدد وكيت وذيت

الحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي

هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء ... ولم يجز ...

الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ... الكنايات كاين ... التشبيه دخلت

اي وانما كان في الاصل ... الكناية ... عن المجرد ... الافراد ... المجموع كاسم معرد

كلم ... كالاسم المبني على السكون ... التنوين تمكن ولهذا ... الياء

... التنوين صورة لها في الخط ... في البناء ... عن اخواتها ... الكلم ...

كم وكذا وكيت وذيت

بجزئية العدد الدال على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني يتضمن الحرف
لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق
منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا
واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين او اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا من احد عشر مثلا
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
لانه من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا يدل على هذا المعنى الحادي والعشر
لان فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثنى عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزء الثاني
بل يبنى الثاني المتضمن وبني الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اى وان لم يتضمن الثاني
حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني
الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اى اعراب الثاني مع منع الصرف
وبناء الاول وانما قال في الافصح لان فيه لغتين اخريين احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه اخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات

والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين مواقع كل منهما بقوله

فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية كان بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا

غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا

على حسبه اي بحسب عمل ذلك الفعل وعلى مقتضاه او على حسب المميز وذلك انك تقول كم يوما سرت

فكم منصوب على الظرفية بمقتضى الفعل المتعدي والمصدر والمفعول وغير ذلك من المنصوبات

فتمييز لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة

ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت

وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب

قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه

كم رجلا ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله

من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع فكل

ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم رجلا مررت وعلى كم

رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة

وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله

تقديم الجار عليها فان جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدارة الا ان لم يكن بعدها لفظا

منها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميّزها الذي يرفع الابهام عن جنس

المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى

تسعة وتسعين مميّز مفرد منصوب جعل مميّزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم

الخبرية مميّزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عنده وكم رجال

كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب فانها جاء مفردا لان العدد الكثير مميّزه كذلك وانما جاء مجموعا

لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس في التصريح بالكثرة جعل جمعية

مميّزها كانها نائبة عن التصريح بها وقد تدخل من فيهما اي في مميّزي كم الاستفهامية

والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي وهذا في الخبرية كثير

كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته مميّز المميّز المضاف اليه كم واما مميّز كم الاستفهامية فلم ار

عليه شاهدا من نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه من كتب هذا الفن لكن جوّز الزمخشري

ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية و

لهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام اما الاستفهامية فلتضمن الاستفهام

وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام واما الخبرية فلكونها

انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر كما قال كلتيهما

لكنا اذا وقف لما بين الاستفهامية والخبرية فهو على ما ويل كلا النوعين ... الاستفهام

قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهي مجرورة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم
الظرفية قد تقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو
متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اخواتها فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه
قد تقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت
مجيئك اي في اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابها بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية
مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك بالجر بيوم وعلى التمييز
فيما احتمل الانفهام والخبر وذكر المميز وحذفه فلنذكر اولا ان هذا في تمييز التمييز نفسها
مثل كم عمة وكم اي خبرا باعتبار الوجوه فان التمييز اذا احتمل ان لا يبين لك اي القسمين الثلثة
بالا والانفصالية الظرفية والمصدرية فانها انشائيا يسبق بقوله يسعفه فلا محل
كونه وقوع الخبرية ان هذا التمييز ما سبق من وجوه الاعراب كم يحتمل التعبير في مميزها
اي عمة فاصل الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاعراب النصب على تقدير كونها استفهامية والجر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذه الوجوه على اعتبار حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاولى
تأخيره عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة

فعل غير مشتغل عنه ولا قبله خبر او مشابه كان مجرداً عن العوامل اللفظية فمرفوع اي
فهو مرفوع مبتدأ الا ان لم يكن ظرفاً نحو من ابوك فمن ههنا مبتدأ عند سيبويه فانه يجيز بجعل
معرفة بمعنى نكرة متضمنة استفهاماً واما عند غير سيبويه فهنا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما
بعده معرفة وخبر ان كان ظرفاً نحو كم يوماً سفرك فكم ههنا منصوب المحل او داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانياً باعتبار قيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ
وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه تأتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء الا ان كل واحد منها كمن وما واي واين وفي
ومتى مشترك بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام
فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
ومن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لاشتمالهما
واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع
ومن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتأتى فيها بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه الكلمات واين وايان وكيف واني واذا
لم يتأت الا الخبرية مجازاً نحو متى ابن فلان من كونها منصوبة على الظرفية وعند بعضهم الا اذا

ضربك بعد العلم بوقوعه واخبر عن كثرته فظاهر ان السوال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات

ضربك اى كم مرة ضربت او ضربا كثيرا او مرة ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على

الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان

للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية

اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او

رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة

من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض بينما منها

من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بان حذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية

فانه عند بنائه اعرب مع التنوين نحو ربعد كاخر امس قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة

غايات لان غاية الكلام كان ما اضيف اليه فلما حذف صار غاية ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها

معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان

كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموعة قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام و خلف

وورد او القياس عليهما ما بمعناهما ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف

اليه قال الشاعر شعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق

بين المعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين مبنيها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم

للعلامة غير السيار وان كان جائزا على لغة غير الحجاز على ما عرف فى التعريف ولكن فيهما افصح من الفتح سماعا وكذا فى دخال واعض من الفصل

الكف او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صار كف او قدم لها انضمها الى سوء الخلقة و
انما قد حلبت بعلي لتضمنه معنى تغلبت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فحلبت على كره مني
واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة النساء وهي ابلغ في الذم من خدمة الاماء
والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تنفر من الحالب
ولا تطيع لسهولة فيكون في حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى زوالة طرفيه ابيه وامه
فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فاستفهم
عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي
عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير
فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح الابتداء وصفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت
او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد حلبت خبرها واذا نصبتها
واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قرينة دالة على المميز فانه اذا سئل كمية
مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك واخبار عن كثرتها
فصار كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء وما بعده خبره

بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الأغلب الأكثر

في هذا المعنى نحو إذا طلعت الشمس وقوله تعالى إذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها

لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى إذا بلغ بين السدين

وحتى إذا ساوى بين الصدفين وإذا جعلنا لها في معنى الشرط وهو ترتيب

مضمون جملة على أخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا أعطاها آخر لنا بها ولذلك أي لكون

الشرط فيها أغلب أي غلب اختيار ما بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم أيضا

الوجه العز المختار العدم تأسيها الشرط لو وقال أي إذا الفجائية تجرد عن معنى

بها فاجأ الأمر مفاجأة من قولهم فجاءة بالضم والمد إذا لقيته واشتهر بلزوم المبتدأ

بعدها وفاء بين إذا هذه وبين إذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما

سبق من عدم جواز الفعل بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فإذا الأسد أو فإذا

حاضر أو دواعي وقف على حقيقتها الخبر والعامل في إذا هذه معنى المفاجأة وسوى عامل الظرف قد استغنوا عن

خبرها لقوة ما فيه من الدلالة عليه وأما الفاء فهي سببية وأما فاء الجزاء ففي خروجه وقيل

والأكثر التحقيق أنها للعطف من جهة المعنى أي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت

زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج أن إذا هذه زمانية أو مكان وقوف السبع

مذهب المبرد فإنها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع ومكانه مفعول فيه

تضمنها معنى الانشاء فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري
مجراها اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لاغير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على
الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهها بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه
المضاف اليه الا بعد ليس نحو اخذت هذا لاغير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك
اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها
اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا تضاف الا
الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث
سهيل طالعا بجر سهيل فيه مضافا الى المفرد وهو سهيل مفعول ترى مكانا سهيل طالعا آخره
نجم يضئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها حالة الاضافة الى الجملة والمضاف
الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي اذا كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها
على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت
او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمن المستقبل
وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من

السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو وتستعمل للشرط معنى لا عملا على ضعف

عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي حالة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو

كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل

مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها

اي من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى

اي لمشابهتهما مذ ومنذ الحرفين لفظا ومعنى

اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول مدة

زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما حينئذ اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم

المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبا

فيهما اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا

يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى

والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما

نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيحصل التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة

في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان التوقيت بالزمان المجهول

وبمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي

قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته

لفظا ولا معنى والاظهر في اذا الظرفية بل لتضمن معنى الشرط المفعول فيه محذوف اي فاجأت
في زمان وقوف السبع او مكان اياه السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر
وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت
الاشارة اليه ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها بالماضي
حيثا ولكونه وضعها وضع الحرف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم استعمالها بمعنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت
فاذ زيد قائم ولعل مجيئها لم يذكر المصنف ومنها اين وانى وهما للمكان استفهاما
وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط بمعنى انهما المتضمنان معنى الاستفهام والشرط نحو اين زيد اين
تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف وانى الفعال بمعنى ومنها متى
للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وتستعمل
فلا يقال ايان نوم زيد او قيام زيد او قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور
وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال صفة فالمراد بالحال
صفة لا زمان الحال كما يتوهم بعض الشارحين وقال المصنف وكيف جاء بمجرد الظرف ومعنا

دنيا بالضم فيشتهر فتح الحروف حمل النقيضة عليه او كما يحكى عنه والقرآن يقال

الآن عند زيد دنيا كثير عند زيد وعناق خير منهم ما كان فانا اخذ ما لا يقال المبالغة

لدى زيد او لدى زيد الا دنيا كثير عنده وعلم ان اكثر ما على الاضافة غير الى [illegible]

ومن خصائصه بعض لغات العرب [illegible] اخذ [illegible] ما اشتبها [illegible]

بين التنوين في [illegible] لذلك [illegible] وثبت وكون [illegible]

[illegible] او منها [illegible] الطاء المشددة [illegible]

[illegible] او اشتقاق [illegible] الطاء المشددة او المخففة [illegible]

[illegible] شرط [illegible] كما الا من الى [illegible]

اى لاجل النفي الا [illegible] ان [illegible] لمستغرق النفي جميع

الازمنة الماضية [illegible] المضمر [illegible] من الحروف [illegible]

[illegible] الا انها [illegible] وقيل حملا على [illegible] عوض [illegible]

[illegible] وقد يقال [illegible] الضاد وكسرها الاستقبال اى لامر الفعل المستقبل

المنفي او الاول [illegible] النفي [illegible] يستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة

نحو لا اراه عوض [illegible] على الضم لكونه [illegible] عن الاضافة [illegible]

مع الضاد اليه [illegible] العائضين اى [illegible] الداهرين [illegible] العائض [illegible]

أي جميع أجزاء مدة زمان عدم رؤيته يوماً لا أزيد ولا أنقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو

ما خرجت مذ ذهابك أو الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبتَ أو أنّ يا لكتب على هذه الصورة

مشعلم كانت أو مخففة نحو ما خرجت مذ أنك مسافر أو ما خرجت مذ أنْ ذهبت أو الجملة الاسمية

نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف إلى ما بعدهما

الا عند من حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك

وعلى هذا القياس فيما بقي وهو أي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما بعدهما معرفة

لكونهما في تأويل الإضافة لأنهما إما بمعنى أول المدة أو جميع المدة وخبره ما

أي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافاً للزجاج فإنهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ

ما بعدهما ويرد عليه أنه يلزم أن يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة

وذلك غير جائز واعلم أنهما إذا كانا مبتدأ أو خبراً فهما اسماء صريحاً لا ظرفان فلا يصح

عدهما من الظروف المبنية إلا أن يراد بظرفيتهما كونهما من أسماء الزمان لا أنهما يقعان

ظرفاً في تراكيبهم ومنها أي من الظروف المبنية لدى بالألف المقصورة ولدن بفتح

اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدْن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدَن

بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدْ

بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال

الافراد بخصوصه بحيث لا يفهم الا الواحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك

المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص و الثاني

انها اعلام الشخصية كما اذا تصورت ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته

ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث

معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي

ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته

ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة

والموصولات وانما سميت مبهمة لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول

من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان

متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا كليا فان الواضع

اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم

كانه وضع ايضا الا ان المتصور المعتبر فيه عام وهو مشترك بين تلك الافراد والموضوع له

كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس المعرف باللام العهدية

او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة نحو

اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يرد ما دخله فيما اخر

يبنى على وجه الشهرة الظروف المضافة الى الجملة واذ والمضاف الى الجملة يجوز

بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه او بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم

ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها لكونها

اسما مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف المبني البناء منه وكذلك اي

كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مع ما

وأنّ مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم

لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث ووجه المشابهة ذكرناها في بحث الظروف

ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا بيان المعرفة

من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء معين

بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعروفة بينهما فان مفهوما

اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته

النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة

انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب الرتبة فالاول المضمرات فانها

بازاء معان مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث

انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك

بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اي متناولا بوضع واحد ليخرج الاعلام المشتركة . ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في

الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال

واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقواها للسامع عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم

لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه الالتباس [illegible] في المتكلم الا انك اذا قلت

انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا

كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره الا تفاضل من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون

منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت

بين اصنافها الا المضاف الى احدها فانه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا

ما اثبت التفاوت بين اصنافه لم يبينه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا

الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة . النكرة ما

وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار [illegible] المعلومة من حيث هو

كذلك فقوله ما وضع لشيء يشمل المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد

انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية

آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات والآحاد [illegible]

من المضاف اذ عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه

نكرة ولم يذكر المصنف [illegible] الى اللام اذ لا يقال يا رجل يا ايها الرجل [illegible]

المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة واستلزم [illegible] الاضافة الى احد

[illegible] واحد فلا يرد انها لا تصح الا [illegible] الاربعة الاول فان [illegible]

[illegible] كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرف ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى

المعرفة ايضا مثل غلام ابيك [illegible] المضاف الى احدها [illegible]

[illegible]

[illegible] اى اضافة معنوية [illegible]

[illegible] الى احد هذه الامور [illegible]

تعريف المضمر والمبهم [illegible] المضاف الى احد [illegible] ظاهر والمعرف باللام [illegible]

المعرف [illegible] العلم بالتعريف [illegible] العلم [illegible] كان [illegible]

[illegible] واللام [illegible] القصد [illegible]

[illegible] النكرات والاعلام الغالبة [illegible] لفرد معين [illegible]

في [illegible] استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع [illegible]

فكانه [illegible] المستعملين وضعوا ذلك [illegible] غيره [illegible] ذلك الاسم الموضوع

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر ومنها لجمع المؤنث وفي بين المذكر والمؤنث

نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول الجائز عشرا احد

عشر اثني عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في

المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد

للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة

الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للاول على ما كان عليها قبل التركيب وبتذكير التاء

في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة

عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة

عشر والتاء في ثنتا بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث فلهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من

التانيث وهي اثنتان والثلث للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث

لانه لما وجب تذكير المذكر لما مر وجب تانيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر

والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات

مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او حمل في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجاز يسكنونها

وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها

الا منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية التقول

واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به إذا سئل عن واحد واحد أو عن أكثر من واحد من تلك المعدودات

بكم والألفاظ الموضوعة بإزاء تلك الكميات بأن يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها

أسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الأشياء إذا أخذ منفردة فإذا سئل عن معدود

معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها إذا أخذت مجتمعة مكررة

مرة واحدة فإذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا إلى

ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير أن لفظ الواحد والاثنين داخل في هذا التعريف لأنهما

من أسماء العدد في عرف النحاة وإن لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من

هذه العبارة أن نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر انتقض التعريف

بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنوين حيث يفهم منها الوحدة والاثنينية

فقط أصولها أي أصول أسماء العدد التي تتفرع منها باقيها إما بإلحاق تاء التأنيث كواحدة و

اثنتا أو بإسقاطها كثلاث أو بالتثنية كمائتين وألفين أو بالجمع كعشرات وألوف

وعشرين أو بالتركيب إضافيا كان كثلاثمائة أو مزجيا كخمسة عشر أو بالعطف كخمسة وعشرين

اثنتا عشرة كلمة واحد إلى عشرة ومائة وألف تقول في الأعداد مذكرة ومؤنثة

ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان في المفرد

وثنتان

وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلاثة إلى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التأنيث

فتقول واحد وثلاثة الى آخر ما ذكرنا والاصل فيه ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور

الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر ونحوها واسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب

كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء مع فتح النون لانها الواحد فالوجه

بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض واما حذف الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه

مركبا فوجبت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها

ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة

مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزها وابتدأ من الثلثة

لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيعرف فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث

[illegible] او معدود مخفوض [illegible]

لانه لما كثر استعماله واقتضى جر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما

مجموع مطابق العدد والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع

يجعلوا مميزه بعد جمع المميز وابها ثلث واخواته وكان قياسها اي الجمع فيقال ثلث مئات او مئين لان

للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات

ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان

يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم التي بعدها هو صورة المجموع بالواو والنون

اي ان يقع التمييز ما يتصل به المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم [illegible]

ای فی المذکر والمؤنث من غیر فرق وعشر ثمانیة وتقول فیما زاد علی کل عقد من تلک العقود
عقد آخر احد وعشرون فی المذکر احدی وعشرون فی المؤنث ولم یغیر الواحد والواحدة
بهما بدون الترکیب لأن المعطوف والمعطوف علیه فی قوة الترکیب لم یمکن استعمالها بالعطف علی
صورة اللفظ ما تقدم بعینه فلذلک ثم یدیر بعدها قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل حصلها ما علیها
فقائم بالعطف ای عطف تلک العقود علی الزائد علیها کما فی ذلک الزائد بلفظ ما تقدم
من اسماء الاعداد بعینه من غیر تغییر فتقول اثنان وعشرون فی المذکر واثنتان وعشرون فی المؤنث
ثلثة وعشرون فی المذکر وثلث وعشرون فی المؤنث هکذا الی تسعة وتسعین او تسع
تسع وتسعین وتقول فیما زاد علی تسعة وتسعین مائة والف فی الواحد اثنان والاثنان فی
التثنیة فیهما ای فی المذکر والمؤنث من غیر فارق بینهما ثم تقول فیما زاد علی المائة والالف قائما
عنهما بالعطف ای بعطف الزائد علیها او عطفها علی الزائد کما فی الزائد واقعا علی
صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غیر تغییر وتبدیل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان
او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا احد عشر امرأة ومائة واحد
وعشرون رجلا او احدی وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون
امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الی مائة وتسعة وتسعین رجلا او
تسع وتسعین امرأة وکذا الحال فی تثنیة المائة والالف وجمعه ویجوز ان یعکس العطف فی الکل

اذ الحق بها التنوين يكون مصورة بصورة خاصة واذا الحق بها الالف والنون يكون مصورة بصورة اخرى مقابلة للصورة الاولى فاذا اعتبر جوهر حروفه التمييز

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت

قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان

وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا

رجلين بل يذكرون بالصيغة ان يكون مميزا لها على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد

والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكر

معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن

الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان

من صيغة الرجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما استغنا

عن المميز فاقلت بيان ان مميز الواحد مستغنى عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان

مميزه مثنى يعني عندهم لا يجوزان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في

مميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية

والابعد ان يقال معنى الكلام انه لا تمييز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر

حروفه المصورة للهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد اعني التنوين او علامة

الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر

الواحد واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين علاوة

اعني عشرين الى التسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين بل التسع والتسعين منصوب مفرد اما النصب فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم
النون معها او في صورة نون الجمع لا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم
كرهوا تصيير الثلثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان
غير المعدود لم يكره ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا
اثنا عشر فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا البطرد في اثنتا عشرة امرأة واما افراده فلانه لما حصل المقصود
بالمفرد اعتبر افراده ليكون المفسر قليلا ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه
اي جمع الالف وانما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لان المستعمل جمع مميز الالف دون المائة مخفوض
لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل والفا رجل
مفرد لانه لما كانت المائة والالف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما مطابقا مميزها
لكنه لما كانت الاحاد في غاية القلة من الاعداد والمائة والالف في غاية الكثرة منها اختير في مميزها الجمع
الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ المميز به مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المرأة او بالعكس
بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان

عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان

بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة

الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة فتونث الاسمين في

المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث

فيه بخلاف ثلثة عشر بلا فاء فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة

والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار التصيير واعتبار الحال

اختلف اضافتهما فاختلف اصحابنا فيهما فقيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول

باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين

ثلثة وليم ثلثهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد

باعتبار الحال ثالث ثلثة او رابع اربعة او خمسة بالاضافة الى العدد الذي هو هو او يكون فوقه

اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة

والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة

على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني واحد من احد عشر

متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان

الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى

فاختار رد الحروف العلامة التي هي اخف على ذكرها ولا شك ان ردها اخف من ارجل وفوقه

الا تقتضيا انما يكون لافادته اي الافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد

والتصريح به اذ قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز

ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد صحة وتقول في اسم الفاعل المشتق من العدد

في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بحسب اعتبار تصيير اي تصيير ذلك الفرد عددا انقص

منه عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير

الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى الثاني الواحد مصير بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من

الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره وانما كان الثانية في المؤنث على

القياس وكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك

فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات فلا يتيسر اشتقاق

اسم الفاعل منها وتقول في الفرد باعتبار حاله اي مرتبته في المتعدد من غير اعتبار

التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية

في المؤنث من غير اعتبار معنى التصيير ولهذا لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة

مما يشتق منها الاول والاولى للدلالة عليها وكذا الى العاشر والعاشرة والحادي

عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذا الثاني عشر والثانية

حقيقة وعلى هذا مثال للتانيث اللفظي لتقدير فان التانيث مقدرة فيها بدليل التصغير
على عيينة ولم يورد مثالا للمونث اللفظي الحقيقي كغرفة لقلة وقوعه واذا اسند الفعل
فصل كما هو الاصل لكنه اي المونث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك
الفعل متلبس بالتاء وجوبا اذا تانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر
غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه ولهذا اشار بقوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول طلعت الشمس
طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنا
عن الحاقات لكن الفظ من الاشتباه بخلاف المضمر اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض
الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث الحقيقي او ضمير المونث اللفظي بقرينة قوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لما
يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام
ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت
القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المونث الحقيقي
منقولا عما ينبغي في اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضمير فان الحاق التاء في ضمير الجمع

حادي عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني بكذا

نقول في التاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لفقد التركيب المقتضي للبناء

الجزء الباقي لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب **المذكر والمؤنث** ذكرهما بعد باب العدد

لاشتراكهما في مباحث ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر المؤنث لانه عدمي

الوجود **المؤنث ما فيه** اي اسم كان فيه **علامة التانيث لفظا** اي ملفوظة

كانت العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع المؤنث في حكم

التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية **او تقديرا** اي مقدرة غير

ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية **والمذكر بخلافه** فهو

اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا **وعلامته** اي علامة التانيث

التاء والالف حال كونها **مقصورة** كحبلى **او ممدودة** كحمراء **وقد** ذهب صاحب المفصل

بعضهم الى ان **الياء** في قولهم ذي وتي وتهم انها للتانيث والحق ان الكل بجملته اي يكون صيغة

موضوعة للمؤنث مثل ... **وهو** اي المؤنث **حقيقي ولفظي فالحقيقي ما** اي اسم **بازائه**

مذكر من الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل **واللفظي**

بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل ما فيه علامة التانيث لفظا او

التانيث لفظا حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي

التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى لظهور المراد لاستغنى

عن هذه التكلفات الف حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف

كان قبل اليا حال النصب والجر ليتمايز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفته

ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع

وهي فتحة ما قبل الالف في نحو الصحيحين وفتحة النون ليدل ذلك الحرف او

اللاحق وحده او مع الملحوق والالباس باشتباه الملحوق وعدم دلالة الحرف فيما

ذلك لانه على تقدير التسليم انما يدل الامر من امور ثلثة على شي في هذه الامور الثلثة

والعلية غاية ما في الباب ان تكون دالة بواسطة هذين الامرين على ان معه

اخر مع مفرد مثله في الحد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنس اخر

باعتبار دخوله تحت الجنس الموضوع له بوضع واحد مشترك بينهما ولو اريد تثنية لهما

في الوحدة الجنس جمعا لا سبق قوله من جنسه وقوله اشارة الى فائدة لزوم هذه الحروف

بالاسم المفرد الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر

والحيض بل يراد بهما الطهر او الحيض على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين

للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك القمر

باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا يجاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب وغلبة القمر

واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم الا انه لو كان جمع المذكر السالم

نحو ثانيه فلا يقال جاءت الزيدون والزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مونثا نحو

اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت

حيث تلحق التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال فضمير جمع المذكر

العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم

الواو لا غير نحو الزيدون جاؤا والرجال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المعروف

بالتاء الساكنة التي للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها

موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع

المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالبيوت وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم

فعلت اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي النون اما في

جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له

في التذكير كالرجال فراعى حقه فاجري مجرى المؤنث والجماعة السند موافقا الرضي

ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع

غير العقلاء اذ الاناث ناقصات عقول فتجري مجرى غير العقلاء كالمثنى وما الحق به اعني اخره اي

آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله والنون مكسورة قوله لما لواحقه الالف

احرف فصاعداً من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واواً اعتباراً للاصل حقيقة
او حكماً وهو الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك
بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكماً بان كان مجهول الاصل او عارية
وقد اميل كمتيان في متى حيث جاز امالتها او كان على اربعة احرف فصاعداً
اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء اي فالفه منقلبة
بالياء اعتباراً للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكماً وتخفيفاً فيما زاد على ثلثة احرف
الاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء المجيد القراءة
او للتشبيه بحرف قراء وحكي الواو عن بعض العرب قلبها واواً نحو قراوان وان
كانت الهمزة للتأنيث اي منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها حمرى
بالفين احديهما الف المد والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفاً بعد الف
زائدة قلبت واواً نحو حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فيبقى اذا لم تقلب
بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمرايان وحكى المبرد عن المازني قلبها
ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واواً والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية

التناسب بينهما ثم يأول الاسم يعني المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيجعلان شيئا باعتبار
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس والقمر في لفظة القمران قلت فليعتبر
مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة ويأول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتبار قلنا لا
شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية مجرد اشتراك اللفظ بينهما وسواله
اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار يصح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرين يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما
لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورد بعضهم وقال لا حاجة اليه لان الاعلام لكثرة استعمالها وكون
الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى
هذا النقض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من ضمه ولما كان اخر الاسم المفرد
الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواضع مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف بيان حكم ما يتطرق
اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال المقصور اي الاسم المقصور وهو ما في
اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي الحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير زائد فيه اربعة

والياءُ على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس لفظا او وجه حذفهما

فيهما الحمل واحدة من الخفيفتين والالتين لما اشتد اتصالها بالاخر بحيث

لا يمكن الانفكاك بينهما وبها صارتا بمنزلة مفردة وتاء التانيث لا تقع في حشو

وقيل خصي واستعملا وبهما القتان حقيقة والبتة والكلام اقل استعمالا منهما ولما

كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار

بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة

مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي الجموع ما دل اي اسم دل

على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف

مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك

الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان

او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف

مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله

بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان

الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة

الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس

ولا ملتبسا بان يكون للالحاق فان الهمزة للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو وياء

اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان

احدهما ثبوت الهمزة وبقاءها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو وياء ملحقة بالاصل

وفي الاخرى عن اصلية فتشابهتا همزة قراء اذ قلبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة

واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فتشابهتا همزة حمراء فانقلبت

مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال

في رداء الارداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور ردايان بالياء فكان

ينبغي ان يقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها

الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا

كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باستثنائه

غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء او هذا فتدبر

اعم من ان يكون بدل الاصل واوا او ياء او تحذف نونه اي نون التثنية لاجل

اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة

وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء

التأنيث التي قبلها لان الحذف عن آخر المثنى كشجران وتمران في خصيتان

نوعان صحيح ومكسّر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث

فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة

الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او

التنوين على سبيل التحقيق مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضم ليدل ذلك اللحوق

او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر

منه ولم يقل من جنسه كما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب

ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما

يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره

اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء

مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها

طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتي النصب والجر مثل قاضين فان

اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين

وان كان آخره اي آخر الاسم الذي يجمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف

لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه

مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع

كثمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء المجموع
كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة
خرج اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا
قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذا بقوله بحروف مفردة
خرج اسماء المجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني
اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم
الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على
الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في
التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع
اسماء المجموع التي لها احاد من تركيبها كباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم الجنس او الجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدا بالصورة جمع لصدق الحد
عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة
فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع

صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المونث بل يكون المذكر على صيغة

افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل

كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة

والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستوفي

تلك الصيغة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى

مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة

كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمونث

لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا

فيه اي في هذه الصفة تناول الصفة مع المونث مثل جريح وصبور

يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف

والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا

مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر

والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا متلبسا بتاء التانيث

مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت

التاء لزم اللبس وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما مر في التثنية

اي وجب حذف نونه بالاضافة ١٢

اوبعد وبهنا والاول غير جائز كراهة اجتماع المذكر وتاء التانيث والثاني ايضا غير جائز لانه يلزم الالتباس حيث لا يعلم

وَمُصْطَفَيَانِ في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء
الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وَشَرْطُهُ اي شرط
اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته اِنْ كَانَ ذلك الاسم
اِسْمًا اي اسماً محضاً من غير معنى وصفية فيه فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ اي فكونه مذكراً علماً
يَعْقِلُ من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان
فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع
والمراد بالمذكر ما يكون مجرداً عن التاء ملفوظة او مقدرة فلا يجمع نحو طلحة فانه لا يجمع
بالواو والنون خلافاً للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن
كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقا وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً لان
علم التانيث سوى التاء والالف فلا يمنع الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واواً
فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وَاِنْ كَانَ شرطه
اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح اِنْ كَانَ صِفَةً من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ اي شرطها الشرط الاول كونه مذكراً يعقل المسمى وَالشَّرْطُ الثاني
اَنْ لَا يَكُونَ ذلك الاسم الكائن صفة اَفْعَلَ فَعْلَاءَ اي مذكراً غير مستوٍ

ذلک لخفاء هذا التانیث لانه لیس بحقیقی ولا ظاهر العلامة جمع التکسیر ما

تغیر ای جمع تغیر بناء واحده من حیث نفسه وامور الداخلة فیه کما هو المتبادر

فلا ینتقض بجمع السلامة لتغیر بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به والمتبادر

المتبادر من تغیره تغیر یکون بحصول الجمعیة فلا ینتقض ایضا بمثل مصطفون

فان تغیر الواحد فیه ملزم بعد حصول الجمعیة واما التغیر المذکور فی تعریف

الجمع مطلقا فهو اعم من ان یکون من حیث ذات الواحد او من حیث الامور

الخارجة الزائدة کما یدل علیه ما الاسامیة المفیدة للعموم وقوله تغیر

ما سواء کان ذلک التغیر حقیقیا کرجال وافراس او اعتباریا کفلک کما مر

جمع القلة وهو ما یطلق علی ثلثة وعشرة وما بینهما افعل ای جمع یکون علی وزن

افعل کافلس جمع فلس وافعال ای جمع یکون علی وزن افعال کافراس جمع فرس

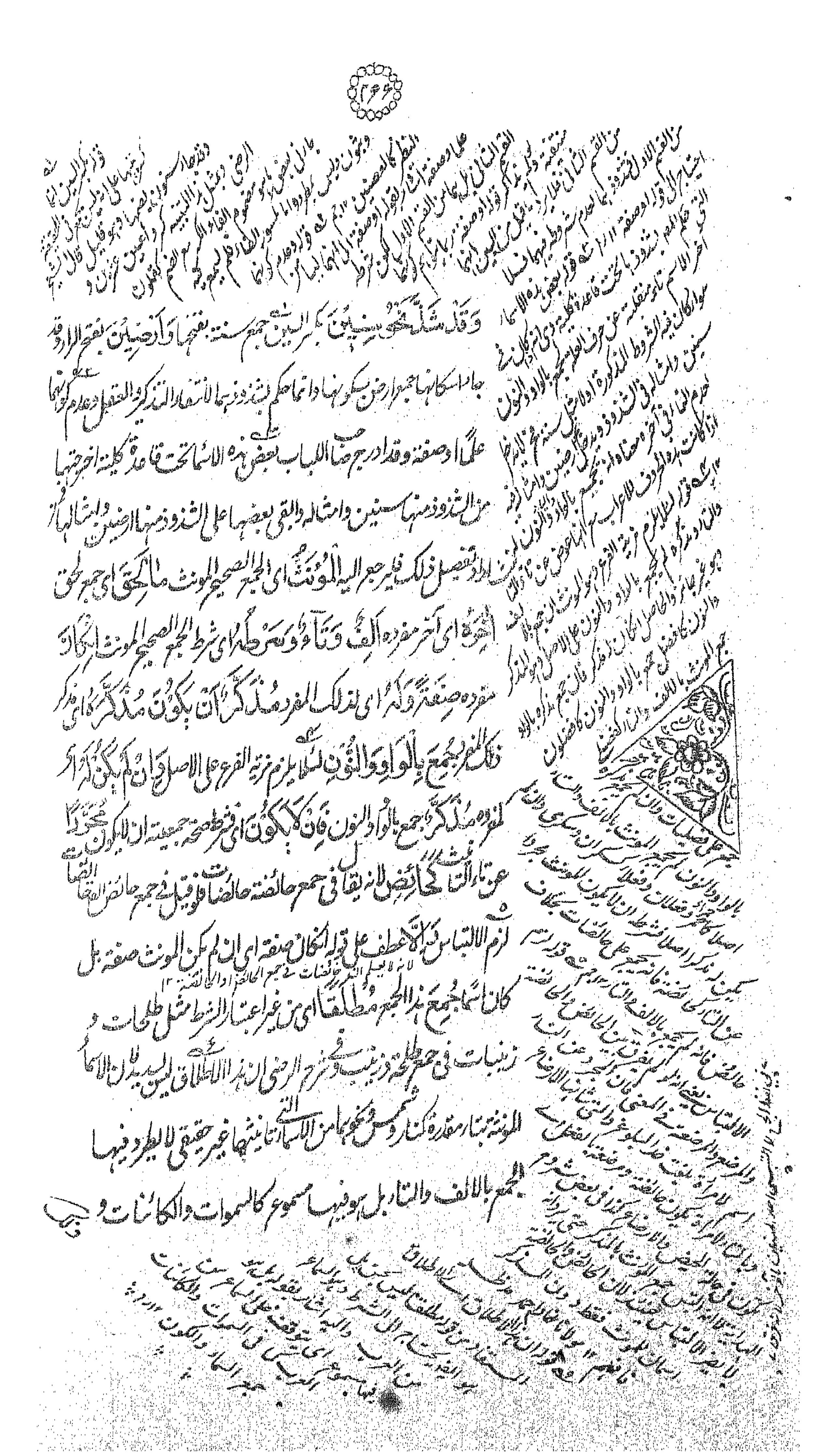
علی هذا القیاس معنی البواقی وافعلة کارغفة جمع رغیف وفعلة کغلمة جمع

غلام والجمع الصحیح مذکرا کان کمسلمین او مونثا کمسلمات وفی شرح الرضی

الظاهر انهما ای جمعی السلامة لمطلق الجمع من غیر نظر الی القلة والکثرة فیصلحان لهما

وما عدا ذلک المذکور من الاوزان والجمع الصحیح جمع کثرة یطلق علی ما فوق العشرة

الی ما لا نهایة له وقد یستعار احدهما للآخر مع وجود ذلک الآخر کقوله تعالی



وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وأرضين بفتح الراء وقد
جاء إسكانها جمع أرض بسكونها وإنما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والتعقل وعدم كونهما
علماً أو صفة وقد أدرج صاحب اللباب بعض هذه الأسماء تحت قاعدة كلية أخرجتها
من الشذوذ منها سنين وأمثاله وأبقى بعضها على الشذوذ منها أرضين وأمثالها
أراد تفصيل ذلك فليرجع إليه المؤنث أي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق أي جمع لحق
آخره أي آخر مفرده ألف وتاء وشرطه أي شرط الجمع الصحيح المؤنث إن كان
مفرده صفة وله أي لذلك المفرد مذكر أن يكون مذكره أي مذكر
ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل وإن لم يكن له أي
لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فأن لا يكون أي فشرط صحة جمعيته أن لا يكون مجرداً
عن تاء التأنيث كحائض لأنه يقال في جمع حائضة حائضات ولو قيل في جمع حائض الحائضات
لزم الالتباس وإلا عطف على قوله إن كان صفة أي إن لم يكن المؤنث صفة بل
كان اسماً جمع هذا الجمع مطلقاً أي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات و
زينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي أن هذا الإطلاق ليس بسديد لأن الأسماء
المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها
الجمع بالألف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات و

قيل

ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما

في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه

او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع

قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما

كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولان

ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا

مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة لينجر جر مثل ضربي زيدا

حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو

اعجبني ضرب زيد الا ان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف

تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولانه عند اقوى مشابهة

للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول

سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد

وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر

ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره

سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل

والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا او بيانا للنوع

او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا

له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا

مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي غير مقيس

عدده الى اثنين وثلثين كما تبين في كتب التصريف وفي من غيره اي غير الثلاثي

المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كقول

كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره

استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك كما علمت في

علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا

نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا

نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبته الاشتقاقية بينهما لا باعتبار

الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا

يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فاذا كان مفعولا مطلقا

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب فمعنى

الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص

في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة

وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام

به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على

ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام

والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا

لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان

فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة لم يصدق عليه الاسم انه

الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فيقول لمن

قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل

وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث

كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه فانا منهم ان الاشتقاق لمن

قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت

فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وتحقيقه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

مستبعدا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عمله مقدر بان مع الفعل وكما
لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر به
لكن يجوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شئ
من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا صريحا
من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل
للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو
ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا وشكرا لله
فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وذكر ضمير
على المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان لطيف وانما فصل بين
قسمي المصدر الذي لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين
لتوهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي
موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل

متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر

والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط

معنى الحال والاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط

اى بشرط عمله بمعنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان

وانما اشترط احدهما لان عمله لمشابهة المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو

زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون

تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط

ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل

العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه

موجود الآن و بشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه

على الموصوف وهو المبتدا او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة

الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه

وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة

الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من

حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى

يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر
وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما بعضها ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وباش وآكل وكل ما اشتق من
مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب
اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره اي غير الثلاثي مجردا
فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم
مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما
او لا وكسر ما قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفضل
ويتفاعل ويتفصل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام
مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل
من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل
فعله ان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكن انتفهم ادخال اللام عليه ومثاله ومنع مثله

اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل

للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب

وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل

والاشتراط يعمله هذا على تقدير ان يكون صيغة المبالغة خارجة عن حد

اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل

اذا كانت للمبالغة فمثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن

او غدا ومررت برجل ضراب عمرا الآن او غدا او امس فمن جعل المبالغة

مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وبناء صيغ المبالغة

وكذلك المجموع منه صحيحا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان

مفردا في العمل والشرط لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث ذا

بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون

عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او

غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في مفعوله

بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

فاراد وابهاشبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وقائم زيد وما قائم

الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال

او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد

ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه

يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على

المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل

اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم

باسط ذراعيه وقد م الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر

غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم

الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى

المقدر فانه قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما

فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة

فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت

بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل

اى شان شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو رفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الان او غدا والمعطى غلامه درهما الان او غدا او
امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين
اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما
اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من
ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الان رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له
ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل
الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت
بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
اسم الفاعل والصيغة الفاعل الذى هو اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة
من صيغها على هذا الوزن وقطعا حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا
يتجاوز فالقطع منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف

وقع التعريف تخفيفا فعول للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين
لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرا والمقيمي الصلوة بنصب
الصلوة على المفعولية والماعل تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب
بالنصب لكنها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما
لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن
وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل كمضروب موضوع لذات ما
وقع عليها الضرب واحترازا قاله من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما
اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه
يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على
الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة
المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل

المعمول المعرفة وعلى التمييز اى حمل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا

عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز

وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى

التفصيل واجمع فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها

اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين

الصفة ورفع وجهه بالفاعلية اونصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف

التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة

المقصود ذكرها بالتوضيح للاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا

وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه

المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة

الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية اونصبه بالتشبيه

بالمفعول اوجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع

فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن

اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه

ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم الشارح على الصفة

مخالفة كائنة على قدر تسليمه وخص مخالفها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع
انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها
مشبهة به ولكون عملها لشبهها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد
وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا
يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسال
عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها
وعلى كل من التقديرين معمولها مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما
اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في
الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فصارت
اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول
من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية ا
الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في

في السفة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين
ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما ذكر
في الصفة والذي اجازه بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو
حذف التنوين والموافق من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام
الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر فمنها ما كان فيه ضمير واحد منها اي من
تلك الموافقة في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهًا وحسن وجهًا وحسن وجهٍ بجره واما في
المعمول فمثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهاتان قسما والجميع احسن لكون
الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما
في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو حسن لاشتماله
على الضمير المحتاج اليه وغيره لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها
قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره
في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمو بالصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها

لان اقسام الصفة المجردة اكثر لان فيها واحدا منها مختلف فيه وسائر

الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال فتفصيلها

منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة

الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه

والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة خفة لان الخفة في الصفة المشبهة

اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل

الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه

الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه لواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام

الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن

الى وجه وان افاد التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها

لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة

تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة

عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه

فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

في

مفعول الضارب او فاعل لانه نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد مكيي الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل
اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول
قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في
اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات
متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله
بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو
اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث واشكال بحسب
الاصل فيه افعل خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل
من حدث ثلاثي لان الرباعي مجردا كان او مزيدا فيه لم يمكن بناء افعل منه اذ البنا

بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم

تعدد الفاعل فيجي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية

فاعله الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا تثنى ولا تجمع لتثنية معمولها وجمعه والا اي وان

لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون

فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه و

وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه و

حسنا وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه و

حسنون وجها واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل

غير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي

الى مفعول واحد فاذا اسند اسم المفعول اليه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد

الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر

فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبان ويضافان فان اليهما

تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين

لا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا

قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول

بهل وابله ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
بانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بالشذوذ في نحو احمق من
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكى عن بعض المفسرين
خرزات وعظام ونحوها على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف
بها اخي ولا اضل وتقلدت ليلة اخوه قلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا فنسبة شائعة من تحقق بمعنيه فهو انه فقد جواز اشتقاق احمق من حمق
يكون بهذا الطريق قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابله من يكون اما جهله وبلادة
ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا نقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من
قبيل الاحاديث قال وينبغي ان يقال ان الالوان والعيوب الظاهرة ان
الباطنة يبنى منها افعل التفضيل حتى قيل ان ابلس فلان واحمق وكما يسوى
الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل والمفعول اما انه تواتق لكل منها قياسا فظاهرا
لكن الالتباس فقصروا على الاشرف وجعلوا المفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية واقوم لمن هو اشد ملومية في القياس
اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي
بالاضافة ومن واللام بسبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق
من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان
يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون
من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى لكن يكون اي من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب
ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد حمرة وعور او زيادتهما وهذا
التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناءه على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على
الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
افضل اشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل وما اي فضل غيره اي غير
الثلاثي المجرد وباب ان يدل على ان المصدر زيادة فيه على غيره توصلا اليه اي الى غير الثلاثي
المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه
وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب زيد هذا العيب الظاهري لا يرد نحو

كذا فسر كلامه بعض الشارحين

في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه على
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم
اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة
اي ثابتة فيه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل لما اضيف اليه للتوضيح التوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر حسن القوم فالتفضيل فيه لا يشترط كونه بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا
صلى الله عليه وسلم افضل قريش افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى
جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل
جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ماسواه هو مختص ببغداد
لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل المضاف وان كان
موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون

على غيره فلابد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة

ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى متعين المفضل عليه

المذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اي الشخص

الذي طلبنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد

فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل

من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل ولا يجوز الجمع بين اثنين منها

نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر

ولست بالاكثر منهم حصى انما العزة للكاثر فمحمول على ان من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي

لست من بينهم بالاكثر حصى كما لا يجوز خلوه عن الكل ايضا الا اذا عرف الغرض نحو

زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله

ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا

اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد

به الزيادة اي احد معنييه زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه

على ما اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم زيد الاكرم لتفضيل الشيء على نفسه دائما

هذا الاستعمال الاكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول بشرط

في استعماله بهذا المعنى أن يكون موصوفه بعضاً منهم داخلاً فيهم بحسب مفهوم اللفظ وإن كان خارجاً عنهم بحسب الإرادة لأن المقصود من استعماله هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد أفضل الناس أي أفضل من شاركه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف أحسن إخوته لخروجه عنهم أي عن الإخوة بإضافتهم إليه والثاني أن يقصد به زيادة مطلقة أي ثابتة للمضاف في نفسه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بأن تكون على المضاف إليه وحده ويضاف اسم التفضيل لا للتفضيل على ما أضيف إليه بل للتوضيح والتخصيص كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر حسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه فيجوز بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أي أفضل الناس من بين قريش وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم كقولك يوسف أحسن إخوته فإن يوسف لا يدخل في جملة إخوة يوسف وأن تضيفه إلى غير جماعة نحو فلان أعلم بغداد أي أعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لأنها منشؤه أو مسكنه ويجوز في الوجه الأول من وجهي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما أضيف إليه الإفراد أي إفراد اسم التفضيل المضاف وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعاً وكذا التذكير وإن كان الموصوف مؤنثاً نحو الزيدان أو الزيدون

على غيره فلابد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى تعيين المفضل عليه
المذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل
من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل ولا يجوز الجمع بين اثنين منها
نحو زيد الافضل من عمرو الا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي
لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله
ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا
اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد
به الزيادة اي احد بها زيادة موصوفه المفضول على من اضيف اليه
على ما اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا لزم تفضيل الشيء على نفسه دائما
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول بتمامها

على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد

يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف

والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه كل ما يدل

على معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا واما عمله الرفع بالفاعلية لان هذا العمل للاسماء

انما هو بحسب مشابهتها الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله

ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت

مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل

صفة اي وصفا بحسب المعنى في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا

او حالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره

مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اي باعتبار تقيده بذلك الشيء

على نفسه اي نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقيده بغير ذلك الاول

حال كونه بالاعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال

اسنادا او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه

الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل

مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه

او هند او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افضل من الذي ليس فيه

الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه في المطابقة اي مطابقة

اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له

نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس والهندان

فضلياهن والهندات فضليات هن لمشابهته بما فيه الالف واللام في كونه معرفة

واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة

والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل

لموصوفه افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها

عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما

اسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي المفرد المذكر

نحو افراد التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه

التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل

في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستشهاد وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل

في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه

لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه معمول لفعل دل

فرجع المعنى الى ان حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع

النفي بمعنى حسن وقياسها ان يجعل احسن قبيل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا

لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا

الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه فدخل القياس بكونه دونه لا يناسب المقام

فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد

فانتفت المساواة والزيادة بطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان

يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه

مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد

فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل

دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال

الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون

عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا

فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات

والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة

الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعمل

عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ باعتبارين وفي المعنى لسببين ليحصل به رضا العبد

عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الضابط يستمر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط

رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف

او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه

مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا

احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ

مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ودليل على

ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل

اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستقتضيه فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل

منفيا لانه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا

بمعنى الفعل لانه حينئذ اي احسن في المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في الموارد الاخر

بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن

لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة

فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل

منفيا بالزيادة عليه وبان يكون دونه والمساواة [illegible] باعتقام المدح

في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اي منه

منه مقدار ضمير منه وكلمة في ولو قيل لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر

مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان مشكل

من كحل عين زيد المعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل

تفضيل الشيء على نفسه او بتعدد المحل ح فان قلت ما الفائدة في ذكر العين

التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل

كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه

استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها

الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في

غيرها ويلزم من هذا على اللزوم وجدان الكحل في عين زيد احسن منه في غيرها اجازة

هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لرفعة افعل بالابتداء لا بالفاعل والا وان

من التفضيلية مع مجرورها مقدر فيها ايضا لما ذكرنا من مثل كل ادى منصوب على انه صفة

مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد الخ فلا يا ... قول الشاعر ... صدر البيت

ليكون مستديا بما هو سبب المالغة وبترك موصوف احسن في المثال كالمثال الكامل في ذكره

مقابلة قوله او ناظرا ومذكورا لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور او لا

بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان

بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل فله قوة ان يعمل عمله بعد الزوال وهو عدم جواز عمله

في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن

وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله

في عين زيد وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولا له من الحيثية فهو اجنبي من هذه الحيثية

تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية والخبر عن هذه الاجنبية ما هو من الابتداء العامل في المبتدأ

والخبر اذ العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يكن

اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لزم

الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تركيب وكذا لو قيل

العبا ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو الكحل في عين زيد لا يخفى ركاكته

ايضا مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود من الكلام

ولما قرر مسئلة الكحل بتعيين شرائطها وما يجري عليها على وجه يطابق المقصود بلا

زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة

اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويشتغل بهذا التقريب الى ما ذكره سيبويه واستشهد في

اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال فلك ان تقول ما رأيت رجلا احسن

توقف الركب اقل من توقفهم بواد السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي
السباع في كل وقت الاوقات وقانا الله سبحانه ركبا سارا او سائرا بالليل فيه عن الآفا
ت والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ما الاراك واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع
ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ما اراك واديا اقل به ركب اتوه من وادي
السباع ولما قسم الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل الانحصار اراد ان يشير الى تعريف كل واحد
منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي في نفس ما دل اعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى
ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس
الكلمة امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل
كما لا يخفى اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الز
مان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي يحتاج لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين

يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى

واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكر ثانيا

الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركبي الابل والتأية من تأيا اي كالتحية

من حيا وحيي وهو المكث والتأني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى

اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع

حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني

وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا

ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور

الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او

منصوب على المصدرية اي ايتان تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند

الى ضمير واديا والمعنى ولا واديا اقل به ركب منهم كوادي السباع واخوف منه وما في

وقى الله مصدرية وساريا اركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا

واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ساريا فقوله مررت على واد منسوب

السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين اطباق الظلام واديا يكون

فيه بعض تأمل فسلبت الضاد وذلك لأن ضمير الفاعل لا يلحق إلا بما له فاعل والفاعل إنما

يكون للفعل وفروعه وحط فرعه عند لحوق أحد نوعي الضمير احترازا عن لزوم تساوي

الفرع والأصل وخص البارز بالمنع لأن المستكن أخف وأخصر فهو بالتغيير أليق

والمبني الماضي ما دل أي فعل دل بحسب أصل الوضع فإنه المتبادر من الدلالة

على زمان قبل زمانك الحاضر الذات قبلية ذاتية يكون بين أجزاء الزمان فإن

تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض إنما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان وإلا يلزم أن يكون للزمان

زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الأفعال وتقييده بالكل حرج عنه ما عدا الماضي

الفعل فالمنقض منعه الحد بمثل ليس وبالدلالة بحسب الوضع المنقض

لم يضرب جمعه مثل أن ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف أي هو مبني

مبني على الفتح لفظا نحو ضرب أو تقديرا نحو رمى وإنما بني على الحركة دون السكون الذي

هو الأصل في المبني لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب

وشرطا وجزاء نحو إن ضربتني ضربتك في موضع إن تضربني أضربك وإنما الفتح

فلكونه أخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فإنه مبني على السكون نحو ضربت

لئلا يلزم كراهة اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله

وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فإنه أيضا مبني على الفتح

بل هو اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان
جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق فدخل فيه الافعال المنسلخة عن
الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان
عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها
انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل الفعل او تحقيقه وكل ذلك لا يتحقق الا في
الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على
الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر
او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في
الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص لحوق تاء التانيث
تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحقوق التاء المتحركة
الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص الفعل بالساكنة عن التاء المتحركة احترازا
لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اي لحوقها فانها ضمائر الفاعل البارزة المتحركة المرفوعة

اى غير القسمين المذكورين فهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على

البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها

عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو

الاولى لموافقة السابق وحروف المضارع مضمومة في الرباعي

اى في ما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيحرج ومفتوحة

فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج

ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم

علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع

صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة

ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد

لاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل

عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي

ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل

الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص كالجر بالاسم

فالصحيح وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة المجرد عن ضمير

وقع غير العاقل فانه يقيم معها المجانسة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما

اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه متلبسا باحد

حروف اتين في اوائله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون

لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على

الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالحرف

على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد

من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب

وسوف فانه للاستقبال البعيد كما كان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن

وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى

المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا

من ضرع واحد فيها اي المضارع فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم

مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي المتكلم المفرد اذا كان مع غيره

واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب فكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب

واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد وللمؤنثتين غيبة اي

حال كون المؤنث والمؤنثتين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما

بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول هو يرضى ولن يرضى

والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ولم يخش ويرتفع المضارع

واذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه التجرد

كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل

فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل

يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن

يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك

مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم

كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد

نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب

ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان

ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفيه وقوعه موقع

الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا و

عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لان يقوم وحده والسين

صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان

بارز مرفوع متصل للتثنية مذكراً كان او مؤنثاً مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة
المؤنثة مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في
موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم
الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال
النصب لفظاً اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال
الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك
اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع
وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع
للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخره والمضارع المعتل الآخر بالواو
والياء بالضمة تقديراً في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة نحو
يدعو ويرمي والفتحة لفظاً في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي
والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة

وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من

المثقلة لان ان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع

فلا يناسبه [illegible] اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو

علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها

الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق

وباعتبار عدم التحقق يلائم ان المصدرية [illegible] فيجري فيه ان التي بعد العلم

ولن مثل لن ابرح ومعناها نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا

ولا يلزم ان يكون [illegible] نحو قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي اذ لو افضى لا

لن تقضي التأبيد حتى يأذن الابن واذن التي ينتصب بها المضارع اذا

لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان اذا

اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها [illegible] اعتمد على ما قبلها

فصار كأنه [illegible] فكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد

على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان

الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك

لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن يحدثك

[illegible] قوله وهي [illegible] لان الا في المستقبل لان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للفعل والمقابل

فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى

وينصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف

نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كاليس في اي شيء وقال سيبويه انه حرف

برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا

عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها

وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في

خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جار فيمتنع دخولها على الفعل الا

مصدرا بتقدير المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو

لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الواو

والفاء عاطفتان واوقعتا بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء

فيجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى

في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل

السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه

فان التي ينصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال

النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون

بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا وحالا ومستقبلا وامّا

حتى تغيب الشمس مثال للحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فاذن بالفعل

الذي دخل حتى الحال يعني مآل الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه

مثالها او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا

الموضع حكاية الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول تشاهد القضايا وتحكيها في زمان التكلم

على ما كنت تشاهده وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا بعينه على ما كان عليه وحكمه وقت

الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذا امكن حر تقدير ان لا انما على الاستقبال كانت اي

حتى عند الارادة هو حرف ابتداء العبارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان تبتدأ بعدها

جملة الكلام مستأنفا لان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبرا وتكون حتى داخلة على كلام

كما في قول بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتحا السببية

اي كون ما قبلها سببا لما بعدها يحصل الاتصال المعنوي والاتصال اللفظي

مرض فلان حتى لا يرجونه مثال للحال تحقيقا فانه قصد تعلق

الرجاء في زمان التكلم ومنع ثم اي من اجل عدم السببية كون حتى عند ارادة

الحال حرف ابتداء وجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول

الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

انا اذن اکرمک کاذبا وجب الرفع مثل قولک لمن قال اسلمت اذن

تدخل الجنة مثال مثال لا یحتمل الا الاستقبال بقوله اذن مستبدأ وقوله اذا

لم یعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها کما اشرنا الیه وقوله مثل اذن تدخل

الجنة خبر المبتدأ وتمثیل اذن بهذا المثال علی طریقة تمثیلات اخواتها

الا انه لما کان انتصاب المضارع بها مشروطا بالشرطین اشار الیهما فیما بین

المبتدأ والخبر واذا وقعت ای اذن بعد الواو والفاء فالوجهان

جائزان النصب بناء علی ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لکونه جملة

والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وکی التی ینتصب بها المضارع

مثل اسلمت کی ادخل الجنة ومعناها السببیة ای سببیة ما قبلها

لما بعدها سببیة الاسلام لدخول الجنة فی المثال المذکور وحتی التی ینتصب المضارع بعدها

بتقدیر ان اذا کان ای المضارع مستقبلا بالنظر الی ما قبلها وان کان بالنظر الی

زمان التکلم ماضیا او حالا او استقبالا بمعنی کی ای حال کون حتی بمعنی کی السببیة

او الی لانتهاء الغایة مثل اسلمت حتی ادخل الجنة مثال لحتی بمعنی

کی والاستقبال المضارع بالنظر الی ما قبلها وبالنظر الی زمان التکلم ایضا وکنت

سرت حتی ادخل البلد مثال لحتی بمعنی کی او الی والاستقبال المضارع

ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على
حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا
تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها انتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان
يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليصح تقدير [illegible]
مضمون النفي المسند جوابا عن [illegible] كون ما بعدها [illegible] معطوفا على [illegible]
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
فاغفر ولا تواخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي
هل يكون منكم ماء فشرب مني او تمن نحو يا ليتنا نرد اي ليس منك اتيان [illegible]
منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون تقدير الاستقبال [illegible]
في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت ثبوت مال فانفاق مني [illegible]

في وقت حصول كان التامة فيصير في هذا القول لن يحصل كان فيه قصة لتامة لانها لا تثبت

حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فينتفي الناقصة بلا جر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت

تامة لانها لا تقتضي الخبر فامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى

تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا له وهذا

مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في

وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه

ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان الشك في

هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول

فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية

تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري

حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة

فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه وكلام كي النفي ينتصب

المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت كي ادخل الجنة وانما تقدير ان بعدها لانها

جارة ولام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع لام تاكيد النفي بعد النفي لكان

لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة فلهذا التقدير

الى اعطاك حتى وانما المغنى اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من
الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم وانما كانت منها من غير اشتراط ما ذكر من الشروط
انتصبه بتقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه
اسما صريحا نحو اعجبنى ضرب زيد وتشتم اوفتشتم او ثم تشتم فليس الحروف
المذكورة ولتقدير ان بعد الواو والفاء مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا
عرفت فاظهر معطوف على اول المعدودات الخمسة بتقدير المعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا
او على اظهارها او شرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان
مقدرة بعد حتى فظاهره اذا كان اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
التقدير الاول ان جعلت العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم
يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصصا به كما عرفت
جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة
فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهارها ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى
ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة
اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام
واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لقيامك مجازا ان لفظها معها ما يقلب

ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير منا
ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفا تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع وثانيهما ان يكون قبلها
اي قبل الواو مثل ذلك اي مثل ما يماثل الواقع قبل الفا في كونه احد الاشياء الستة المذكورة
واشباهها اشترط الفا بعينها بابدال الفا بالواو كما تقول هلا تزورني وتكرمك لتجمع الزيارة
والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى
هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان
او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدهما لان
ان الفضا داخلة في مفهومهما والا يلزم من تقدير ان بعدهما تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي
اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فيتبو تقديرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الى وقت
ان تعطيني حقي وبغير تقديرها بتأويل مصدر مجرور بها والمعنى الى الا لالزمنك

بدونها فلا وأين ومتى ومهما تجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما أو لا وما ومن

وأيٌّ وأنّى وأما انجزام المضارع مع كيفما وإذا فشاذ ولم يجيء في كلامهم وحصر الاطراد

أما مع كيفما فلأن معناها عموم الأحوال فإذا قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناها على أي حال وكيفية

أنت أنا أيضا أقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات

وأما مع إذا فلأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها إن التي موضوعة للإبهام وإذا موضوعة

للأمر المقطوع به وبأن مقدرة عطف على قوله بلم أي يجزم المضارع بأن مقدرة ويجيء بيانه

ثم فلم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه أي المضارع والأسعد لو جعل الضمير [illegible]

أيضا ولما مثلها أي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص أي لما بالاستغراق

أي استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم

أي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم إلى وقت التكلم بها وإذا قلت ندم فلان ولما ينفعه

الندم أفاد استمرار ذلك إلى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل أي وتختص أيضا لما بجواز

حذف الفعل المنفي بها إن دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما أي ولما أدخلها وتختص أيضا

بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول إن لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول إن لم

يضرب ومن لم يضرب وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص أيضا باستعمالها

غالبا في المتوقع أي بنفي فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الأمير لما يركب

الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واللام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح
لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل
على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى الجمعية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم تظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها
اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين وهما لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم
واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل على الضعف نحو قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقول الشاعر الا ايهذا اللائمي
احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم
يذكرها فيجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعمل في
معنى النهي احترازا عما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا
وبكلم المجازاة اي يجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي
اي كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما واذ وحيث واي ومتى وما

ای بهذان الفعلان اولهما شرطاً لانه شرط لتحقق الثانی وثانیهما جزاءً لانه مترتب علیه

یبتنی علی الاول ابتناء الجزاء علی الفعل فان کانا ای الشرط والجزاء مضارعین نحو

ان تزرنی ازرک او الاول فقط مضارعاً نحو ان تزرنی فقد زرتک فالجزم واجب

فی المضارع لدخول الجازم وسهولة تاثیره فیهما مع صلاحیة المحل وان کان الثانی

فالوجهان ای فیه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وسهولة تاثیره والرفع لضعف

لحیلولة الماضی والفصل بغیر المعمول نحو ان اتانی زید آتیه وآتیه واذا کان الجزاء ماضیاً

بغیر قد لفظاً لم تجز الفاء نحو ان خرجت خرجت او معنی نحو ان خرجت لم اخرج

ویحتمل ان یکون تفصیلاً للقدر ای لم یقترن بقد سواء کان قد ملفوظاً او مقدراً فقد

ان کان ماضیاً من قبل او معنویاً مقدراً کقوله تعالی ان کان قمیصه قد من قبل فصدقت

فقد صدقت لم تجز الفاء فی الجزاء لتحقق تاثیر حرف الشرط فیه بقلب معناه الی الاستقبال

فاستغنوا فیه عن الرابط کقولک ان اکرمتنی اکرمتک وانما قال

بغیر قد لیخرج عنه الماضی المحقق الذی لا یستقیم ان یکون للشرط تاثیر فیه کقولک ان

اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس لوجوب دخول الفاء فیه وان کان ای الجزاء مضارعاً

مثبتاً او منفیاً بلا احترازاً عما اذا کان منفیاً بلم فانه مندرج فیما سبق لکونه ماضیاً معنی

او بلن یجب فیه الفاء لعدم تاثیر اداة الشرط فیه معنی فالوجهان الاثبات

وقد تستعمل في غير التوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر وهي اللام
المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة
وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها
اي النهي التحري هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وتدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة
من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل
الثاني اي جعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا في شرح الص وكلم المجازاة ما تدخل
على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا فالمراد
بجعلها سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة
عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل يكفي
تعتبر المتكلم بينهما نسبة لصحيحة بان يوردها صورة السبب في الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا
ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني
لكن الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وفي بيان
اي ان المتكلم من مكارم الاخلاق

ما ارشد به لان المعنى ان يكن عندكم ما ارشد به والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل بنا تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما
تقدم وقصد التسبيب اي سببية ما تقدم له فيقدر ان مع المضارع بعد هذه الامور
ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة جزاء لها وانما اشترط تقدير ان بما بعد
هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة
يكون ذلك المطلوب سببا لها فاذا كان المضارع الواقع بعد تلك
الفائدة وقصد سببية الفعل الطلبي لتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل
المضارع الواقع بعد جزاء لها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب بالاسلام
هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اولئك السببية فقدر
مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا
تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان قرينة الفعل المنفي النفي لا الثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده
فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر
الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار

بالفاء وتركها لأن أداة الشرط لم تؤثر في معناه كما لم تؤثر في الماضي فيجب الفاء

في تغيير المعنى حيث خلصت الاستقبال فترك الفاء لوجود التأثير من وجه والمعنى لم يكن قويا

نحو قوله تعالى إن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين ومن عاد فينتقم الله منه وإلا أي وإن لم يكن

الجزاء كذلك أي الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لأن الجزاء إما ماض بقد

لفظا كما تقول إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس أو تقديرا كما تقول إن أكرمتني اليوم

فأكرمتك أمس بتقدير فقد أكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط فيه فاحتاج

إلى رابطة الفاء وإما جملة اسمية أو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو مضارع منفي بلم أو لن

إلى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج

إلى الفاء ويجيء إذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء

لأن معناها قريب من معنى الفاء لأنها تنبئ عن حدوث أمر بعد أمر فيها إذا التعقيبية

الفاء التي وإنما اشترط كون الجملة الجزائية اسمية لاختصاصها بالاسمية وإذا الشرطية مختصة بالفعلية

فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم

يقنطون أي فهم يقنطون وإن التي تجزم بها المضارع حال كونها مقدرة

إنما كانت مقدرة بعد الأمر نحو زرني أكرمك أي إن تزرني أكرمك والنهي نحو لا

تفعل الشر يكن خيرا لك أي إن لم تفعل يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم

المقتضية للاعراب انما هي بسببه في الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم

في اسكان الصحيح وسقوط النون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم

معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم

يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة

فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي

امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر الصحيح هنا القسم لظهوره وان كان

بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه

اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة وصل على النفي

عقيب حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن فان كان ما بعد الهمزة مضموما

ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة ضمت دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير

الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل اقتل بفتح

الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة

الى الضمة ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة

فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه وايضا

اعلم التبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل اقتل مثال

بصيغة المضارع المتكلم هكذا ونذرهم في طغيانهم يعمهون وفي سورة الاعراف من القرآن المجيد بصيغة المضارع الغائب هكذا ويذرهم

في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعوض قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية

واما اذا لم تقصد الجزم فقطعا تك يحسبان برفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية

كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأه برفع اي وليا وارثا او

بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف

الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر

هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون

امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها وفي بعض الشروح انما قال مثال

الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا

فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر

بالصيغة كما ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا

كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه

يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف

حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأه على صيغة

وعن مثل صه ورويد وحكمه اخره اي آخر الامر في اللغة عند المص من الوقف اذا

على السكون لانتفاء المقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة الذي مشابهة للاسم

الى اجتماع اعلالين في يرى ويطوي قيل الاشبه انه قد يعتل العين المنقلبة

الفا للالتباس بقولهم عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة عروض

اختلاف في المبني للمفعول منه على غيره كما ذكره بقوله ذكر المعتل العين المبني للمفعول

من الماضي والا لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول

وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل

وبيع فابدلت واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء

الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا

الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها

نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام

في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف

اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور

عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا

غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه

الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها

وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي

لما يكون بعد الساكن ضمة فاضرب مثال ما يكون بعده كسرة فاعلم مثال ما يكون بعده
فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل لا زائدة
وسبب حذفها ههنا هو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك
وفعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفعل اليه لادنى
ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه لا يبعد ان يراد بالمفعول الفعل الذي
لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان اي الفعل الذي حذف فاعله واقيم
المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته ودفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل الآخر
مثل ضرب ودحرج واعلم ان هذا النوع من التغيير ان صار غريبا فاختير لذلك غريب لم يوجد
في الاوزان [illegible] الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة واستكراها [illegible]
ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة في الفعل للضرورة في اختيار وزن [illegible] ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر في تلك الابواب
ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجورب وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاربت
ودحرجت خوفا من اللبس بواسطة الضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون
عينه معتلا [illegible] مثل طوي [illegible] اللفيف فانه لا يعل [illegible]

علي فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان
فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف
المتعدي يعني الذي لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلقا
بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهم الفعل عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرّحت
زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بالسين الاستفعال نحو استخرجته او حرف الجر
نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب زيد وهو في الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه
نحو علم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم وارى بمعنى اعلم فهما اصلان في هذا القسم فانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الآخر وهي انبأ ونبّأ واخبر وخبّر وحدّث
فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هو بواسطة استعمالها
على معنى الاعلام فهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء

الجوف باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير
وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ فيه وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت
اُستُخير واُنقيد اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير وانقيد باليا والواو المكسورتين والقياس
فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيبقى استخير
وانقيد لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج
ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المبني للمفعول تنقلب العين فيه الفا يائيا كان او واويا نحو يقال ويباع ويختار
وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي غير
الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف عليه لكن نسبة الفعل
الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال الفعل صادر عن الفاعل وقائم
به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل
الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على

فلو حذفا معا كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد

ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا

يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة

ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هو

لابخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في القول

الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وفى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فقد جاز

المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا

نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطي الفقراء من غير ذكر المعطى فقد يحذفان

معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من ذلك فائدة بدون المفعولين بخلاف

باب علمت فانك لا تجدهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم

ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما

ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا

توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت

وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين اي المفعولين لكونهما

مبتدأ او خبرا ومفعولين لها كلاما فاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا

كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في جواز

ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا

وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي

الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت

وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه

الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي

اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت

زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة بعين تكلمت بها واخبرت

بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان

ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك البواقي من الافعال فتنصب اي

هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول

لها ومن خصائصها اي من جملة خصائصها التي ما يختص بها ولا يوجد في غيرها اي

ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على

احد مفعوليها بسبب انك ... كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر

قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول في الحقيقة فلو

على معمولها مثل علمت أزيد عندك أم عمرو ومثال التعليق بالاستفهام
وترك مثال أخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وإنما تعلق بهذه الثلثة لأن هذه الثلثة تقتضي صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الأفعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبارين أحدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال والتعليق مأخوذ من
قولهم امرأة معلقة أي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا وعامل معنى وتقديرا لأن معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين أحدهما أن الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
أن الالغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق إبطال العمل في اللفظ لا في المعنى
ومنها أي ومن خصائص أفعال القلوب أنها يجوز أن يكون فاعلها
أي فاعل أفعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد

ادرما قائم او لقائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصور ايضا واتامم تقييد الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول متضمنا للاستفهام

ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد يقل الالغاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذا الاعمال على تقدير الغائها معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاء زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معمولها او تأخر يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلق الالغاء من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة

ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم

او الظن بحيث يمكن ان يتوهم ان هذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا

بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت

جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت

فيتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين

فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي

حسبته كاذبا والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم و

علمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء

من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى البصر قريب من معنى علمت

ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي

اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معنى آخر قريب من معنى العلم والظن

لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجد بمعنى وجدت موجدة و

وجدت وجدا اي غضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال

الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة وضعت

اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العدة فيها ولهذه الافعا

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون

آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر

الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل

الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا

معنى كره اتفاقهما لفظا فقصدت مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن

ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر

الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي

فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه

فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها

ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما في الحقيقة

مفعولا له وحمل ما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني

فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية

فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لواحد كقول الشاعر ولقد

اراني للرماح دريئة ۞ من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني

اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب

بالهمزة وقيل بالياء نحو ما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار

وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة

وقد يستعمل كثير من الافعال التامة ناقصة كقولهم تمم التسعة بهذا عشرة اى صير

عشرة ناقصة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء بمعنى صار في قولهم

ما جاءت حاجتك ناقصة فضمير ما اسمها وحاجتك خبرها بان يكون

ناقصة وجاءت كانت وفيها ضمير لما تقدم من القراءة وهو ما اى لم يكن

قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود الى ما وانث

باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا

قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها

حربة اى رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي استعملها

العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة

الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر

حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا

الانتقال وحكم معناها اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة

الاسمية زيد غني ولما افاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر

هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك أن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير
الذي هو العمدة في الموضوع له لأن ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الأفعال التامة لأنها موضوعة
لصفة ولتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له
لا التقرير وحده وإنما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الأفعال الناقصة لأنها
لاشتمالها على معنى زائد على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال في البعض والدوام
والاستمرار في بعضها لو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فمعنى صار مثلا
موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال إليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل
فعل منها فلا شك أن كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة إلى ما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فخرجت الأفعال التامة منها ولا يبعد أن يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا صلة الوضع ولا شك أن الغرض من وضع الأفعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفة بخلاف الأفعال التامة فإن الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب
فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه أن هذا الحد لا يحتاج إلى قيد زائد لإخراج الأفعال
التامة أصلا وهي أي الأفعال الناقصة كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى
وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح

تكلم من هو في المهد صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ وليس المعنى على
المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار
للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات
الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويجيء لصار مثل ارجع
واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال الشاعر فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الا الصبح مثل اصبح زيد قائما او اي زيد
مسرورا او زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخيران او تكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى
زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه
الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اي دخل
في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت
ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو [illegible]

ذلك الانتقال وهو كون المعنى منتقلا اليه فعم هذه الافعال الخمسة الاول ولم
تكونه فاعلا او تنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل
كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها
ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع
لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد
القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كأنها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صار فراخا بيوضها فان بيوضها اسم كان
وفراخا بل صار فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله لثبوت
اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها
خبر امفسر للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي
كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون
تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت
الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا

اصنعه فيها اي وصل غيره اليه قوله تعالى كيف نكلم اي قالت مريم للمنكرين كلموا عيسى يجيب عن [illegible]

والقابلية معلوم عقلاً وقولهم مهما اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول اداته عليها لفظاً وهو ظاهر او تقديراً كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيين مدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية
فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا
قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف
والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالساً اي اجلس
مدة دوام جلوس زيد فما دام لم تفسر ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام
لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي
مضمون الجملة حالاً اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائماً اي
الآن وهو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقاً ولذلك

الافعال تامة من اصبح خرجت طلّت يمكن كذا دوت سقطها طلبا لكن لما كان مجيئها

في غاية القلة جعلت في حكم العدم ولذلك لم يذكرها ماستين وفصلها عن الافعال

السابقة واضحى عاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار

وتامة في مثل قولك اضحى او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اى في وقت الغداة

وراح اى في وقت الرواح وهو بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه

الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه

ذلك التباس الملحقات ولذا لم يذكرها ايضا المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها

اضحى وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها الا انها

الملحقات فما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح من برح

برح ازال منه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى

انفصل ... اى خبرها ... اسمها فانها ...

ان اسمها ينقسم على عدة من الزمان ... على ... المنفي ... مذ ...

اى قبل فانها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمر امارته

من زمان قابليته وصلاحيته للامارة لانها دالة على الاستمرار فلا النفي ...

[illegible]

ثانيها لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه

لا من جانب الجمهور كالقضية باب المفاعلة لتقدم معمولها عليها

وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة لما دخلت على الفعل الذي

معناه النفي افادت الثبوت فصارت بمنزلة كان فلا يلزم تقديم خبر النفي

بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم من

فان الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا

وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والزجاج

على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والسيرافي وسيبويه

والفراء والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول

الفعل عليه ومن الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ونجاة ولذا قيل هذا

انه قيل اي ما قيل كان من الواجب على المصنف رحمة الله عليه ان يجعل ما دام الناقصة

من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما من ابن كيسان افعال المقاربة

ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي لدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء

منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء

المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بخبر من فيه في قولك عسى زيد ان يخرج بدل

تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس
خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم أخبارها أي أخبار الأفعال
الناقصة كلها على أسمائها إذ ليس فيها إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله
فعل فإن أريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي أن يقيد بمثل
قولنا إذا لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك أو تأخيرها عنها نحو
صار عدوي صديقي وإن أريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي أن
يقيد بمثل قولنا إذا لم يمنع مانع من التقديم ويجوز أن يكون واجبا
كالمثال المذكور وهي أي الأفعال الناقصة في تقديمها أي تقديم أخبارها
عليها أي على تلك الأفعال الواقعة على ثلاثة أقسام قسم يجوز تقديمها
عليها وهو من كان إلى راح وهو أحد عشر فعلا لكونها أفعالا وجواز
تقديم المنصوب على الأفعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم أخبارها عليها
وهو أي هذا القسم ما في أوله كلمة ما نافية كانت أو مصدرية أما إذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لأنه يقتضي الصدر وأما إذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا

وان يجري في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا
الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع
مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم ولا تقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل منه
الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه
بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبه المفعول وعسى على هذا تامة
وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس
وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب و نقول على
الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو
ان مع صلته في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في
هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المفعول من غير قصد اقامته مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك والطمع لانك جازم به او وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي نوع حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنوا اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو
بسبب جزم المتكلم لشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه
فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بالشروع فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى
قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث
لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني
الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية لتقوية
لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى

افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الأصح ماضيا كان او مستقبلا و

قيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في

الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل للاتفاق بدليل فذبحوها

واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث

يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان

نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة

على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء

في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة و

في تسليمه تخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة

فغيره قال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ

ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون

اي النفي الداخل على كاد دالا على ثبوت مدخوله في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال

اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما

كادوا يفعلون وقد عرفت ضعف التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية

زيد مرفوعاً بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب

وتقديم الخبر على الاسم جائز فان تقديم المنصوب على المرفوع شايع في الافعال الناقصة

بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان

اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره المقدم عليه وان اعمل الثاني كان

اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين

ناقصة ايضاً وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها

لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله

شعر عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فكان الاصل ان يكون

وراءه فرج فحذفت ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان

يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر ودنو حصول

كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر بعلمك بامارة على الحصول للفاعل

في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر

في الحال باعتبار احد صيغته من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل

ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد

من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها بالاخر اعطي لكل منهما حكم الاخر

واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا قوله ما

وضع اي فعل وضع لا بالكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل

لله دره فارسا ويا له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر

ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا

ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع

او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره واذكر

من حيث النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب

او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة

الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرهما صيغة

الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا

في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا

يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي

افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد

ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لانهما

من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان

لقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب

مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد اسقاط قرب رسيس الهوى عن البراح

اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن

لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه

في شكل عليها الثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل ولو اخذ و

شرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل فطفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا

وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت

الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي

هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان

تقول طفق زيد واخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان

واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في

الاستعمال تارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد

وتارة تستعمل استعمال كاد وبدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء

التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر

الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته و

بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بالتقديم فصل بين العامل

والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى

الامثال كما سبق ولكن اجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب

قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان

یعنی چه چیز خوب ساخته است رجل را اینکه راست بگوید ۱۲

احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان

التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون

المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي

بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكرة

تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها

اي ما بعد ما خبره من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند

الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا او جعله حسنا شيء عظيم وقال الفراء

ما استفهامية وما بعدها خبر قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل

سببه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك

ما يوم الدين واحسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي

من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء زائدة اي مجروره فاعل

الا الفاعل كأفعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب

ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي

مزيد فيه او ثلاثي مجرد ما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه

واشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل الممتنع بنائهما منه وجعل

الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب

بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار

والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما

وانما قيد التقديم والتاخير بما قيد لئلا يكون عدم التصرف بهما مخصوصا

صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا

يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا

مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم

يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم

تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما

لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل

واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر لوجوده لكنه ينفصل عنه

وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين

مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين نعم بئس

تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان

عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان

يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني الذي هي لواحد غير معين ابتداء ليصير

معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع

في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما

بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او

نعم وجه فرس غلام الرجل هلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة

مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل

او زيدا او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل

فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي موصولة بمعنى الذي فاعل

لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لا هي المخصوص اي نعم الذي فعله

اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء

هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

بهذا الفعل عند سيبويه بزيادة الباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه

ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا

ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وجاء اسم

مجرور مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صر ذا حسن على ان تكون همزة

افعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّر ذا حسن

او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن

للتعدية كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعل اي احسن انت زيدا

زيدا اي جعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن

امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن

فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون

في شخص افعال المدح والذم اي الافعال المشهورة عند النحاة

بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن نحو

مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعل

على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه

مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر

وهو مثل القوم وشبههم مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين
كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم ويحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد
اي ايوب بقرينة انه ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي
نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها
اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب
الشيء اي حبا اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل
ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله اذ ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال
التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان
يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق
مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته اسما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم
المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله
اي الجملة الواقعة قبله خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل
نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبر واما خبر مبتدأ
محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط
المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل
ومطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم
الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة
هند ونعمت المراتان الهندان ونعمت النساء الهندات ويجوز ان يقال
نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف
فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل

الى ما يليه او لان اشرافيها يليه اكبر وهي اي حروف الجر من والى وحتى و

في ذكر هذه الحرف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها

والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف

باسمائها حيث وجدت بخلاف الباقي منها وربّ وواوها اي الواو التي تقدر

بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشر

الاول لا تكون الا حرفا والخمس التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون

حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة

اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون

ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل و

مقصوده ومنه الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان

نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها

في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

لان معنى اعوذ التجي اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي تجيء من للتبيين

ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول في موضعه

راكبين وحبذا امراة هند وهذا هند امراة والعامل في التمييز او الحال
ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا الا زيدا لان زيدا مخصوص المخصوص
لا يجي الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا
عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى
حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح
لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم
اى لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان
او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كقد
قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان
معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه
اى معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه
سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا
لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال

بينهما بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه

كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها

بعدهما منفصلا فالمبرد فانه جوز دخولها على الضمير متمسكا بما وقع في بعض اشعار العرب

على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي

الظرفية اي لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق

وبمعنى على قليلا كقوله تعالى في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق

اي لافادة لصوق امر بمجرور الباء بذلك كما ترى في مررت بزيد فان الباء

فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة

اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة

نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج في اشتراكم الفرس

في الاشتراء وانه لا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس مصاحبا فالالصاق يستلزم

المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء

آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه

معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى

ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن

استقام المعنى والتبعيض اي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانها

نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء

فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني

من احد وبل جاءك من صخلاة للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون

زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن

استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام

الموجب بقوله متأول بكونها للتبعيض او للتبيين وقد كان بعض مطر او شيء

من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال بل كان من مطر فاجاب

بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن

سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى

الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق

والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع

اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم

يختلف في كونها بمعنى مع تشبيها بالكاف في كونها لانتهاء الغاية للثقاة والواقع

التحقيق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء بصفة صار خصص وقل ما لم يوصف وشرط كونها

موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن يوافقه وقيل التجب لك

والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من ان التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى

التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب

يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في

الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه ويحذف ذلك

اي ذلك الفعل الماضي غالبا في غالب الاستعمالات لوجود القرينة

نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم

مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا

مذكر وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وامراة وامراتين

او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع

والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها

امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة

عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد

تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صيقل

يعني ايصال معنى الفعل الى مجروره بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي
في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي
تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة
شيء ذهنا نحو ضربته للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى
عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف
لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما
تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اي لانشاء التقليل وبهذا وجب لها صدارة الكلام كان لكم وجب لها صدارة الكلام
لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة

ببعض المظهر وخص منها ما هو اصل في باب القسم وهو بسم الله والباء اعم منهما

اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير

السوال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فيجوز كما يكون عند

حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون غير السوال يكون

للسوال ايضا نحو بالله لا افعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل

على المضمر نحو بالله لا افعلن وبك لا افعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص

باسم الله خاصة نحو بالرحمن لا افعلن ايضا فانهما مختصان ببعض هذه

الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا اختصار

فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان

التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السوال باللام وان وحرف

النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله

لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية

اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف

حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما

قسم السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

وواوها اي واو رب حكماً تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة ليس بها

انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان

لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف

عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها

لتصيرورتها بمعنى رب فلا يقتضي ان يكون لها معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو

القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال

اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها

اعني الباء لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني

كما يقال بالله اخبرني حطا لها عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو

مختصة بالاسم الظاهر سواء كان ذلك الاسم الظاهر اسم الله او غيره

فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص

ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص

الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف

الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة

حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض

استقباحهم مثل نحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه

جاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم **ومذ ومنذ للزمان**

الماضي او الحاضر فهما **للابتداء في** الزمان **الماضي** يعني اذا اريد بهما الزمان

الماضي فالمراد ابتداء زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي

يريد بهما الاجمع كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا

مذ سنة كذا فالمراد ان تكون هذه السنة **ما** لا تكون فيهما فان معناه

ان ابتداء مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن

والظرفية عطف على الابتداء اي وللظرفية المحضة من غير اعتبار معنى

الابتداء **في الزمان الحاضر** اي الذي اعتبر حاضرا وان كان بعضه

يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل

هو ذلك الزمان الحاضر **نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا** اي

جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد لم

يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبار ابتداء زمان الفعل

فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء

كما ذهب بعضهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا

نحو هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين جزء
الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله استغناء عن الجواب بما في الصورتين الواقعة
ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ
لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم
وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعده عن شيء آخر وذلك اما
بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس
الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده
نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء
نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اي عن وعلى اسمين بعلم
ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينه اي من جانب يمينه ومن
عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة ليس كمثله
شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب
للطافة ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه

بشيء آخر حتى تتم كلاماً ولو وقف في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة

الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة

لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك قوله وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة

فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لبطلان ما الكافة على الافصح اي على

افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل

هذه الحروف حينئذ اي حين اذ لحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن

العمل فلا يلزم ان يكون دخولها مختصاً بالعمل فان كان المكسورة لا تغير معنى

الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيداً قائم افادت ما افادت

بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اسم مع اسمها

وخبرها اسماً اي جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم

اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في مواضع الجمل اي في موضع

يقتضي الجمل ووجب الفتح في مواضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد

فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيداً قائم

وكسرت ايضاً بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال

زيد ان عمراً قائم وكسرت ايضاً بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء أي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فإذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد وإذا نصبت بها تكون أفعالا الحروف المشبهة بالفعل

ووجه شبهها به أما لفظا فلانقسامها كالفعل إلى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله وأما معنى فلأن معانيها معاني الأفعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب أن يعبر عنها بالأحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغير الأسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الأخرى على أنها إذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغاتها لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ أخرهما لكونهما للإنشاء بخلاف الأربعة السابقة لها أي لهذه الحروف صدر الكلام

وجوبا ليعلم من أول الأمر أنه أي الكلام من أي قسم من أقسام الكلام إذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى أنّ المفتوحة فهي بعكسها أي بعكس ما فيها على حذف المضاف بأن تقتضي عدم الصدارة لأنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء

الكسر او الكسر ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها مبتداء

او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد

اذا المفاجات فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجات

والفتح على انها مع اسمها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم

ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد

القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله

الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا

واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي يصفعه بالكف لسفالته قفاه ولهازمه

واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما باراده

ما فوق الواحد او باراده جمعهما مع حواليها تغليبا وشبهه [illegible]

قوله اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شهيد وبالوجود ذلك

في كثير من النسخ من جملة الشواهد قولهم اول ما اقول اني احمد الله

جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين

الكسر لان اول المقولات في احمد الله لا لمعنى المصدري فان المعنى المصدري

اي الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان

لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة

نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة

نحو كرهت ان زيدا شاخص لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأة

نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها

مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا و

قالوا لولا انك فتح همزة بعد لولا الابتدائية لانه اي ما بعد لولا الابتدائية

مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق لانطلقت وكذلك بعد لولا

التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعد ما معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية

عليه نحو لولا انك ساواك زعمت اي لولا زعمت انك ساواك ولولا انك منطلق

مثل ذلك قالوا لو انك فتح همزة لانها اي ما بعد لو فاعل الفعل المحذوف

والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك وان جاز في موضع

المحتمل الامرين اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فانه اذا قدر

جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا او الكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة في مثل من يكرمني فاني

اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر

لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه

اكرامي

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل
فيه رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها يكون العامل في رفعه الابتداء
فيلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع
بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل
مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو
ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا
مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك اي مثل
ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه
وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج
وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى

اي وبكر خارج ١٢

حاصل المعنى اوّل اقوالي فعين الفتح لان اوّل الاقوال هو المعنى المصدري

الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولكن لك اي لاجل

ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم

العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة

من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما

بان لا تقع بان تكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل

ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال و

ان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيها وهي

الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله ودون ان المفتوحة

فانه لم يجز العطف على محل اسمها الرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح

فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع

الخبر لفظا ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او

تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه

لو لم يمض فيه لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب

واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن

كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها

اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في

الاعمال فلطرد الباب وان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه معربا تقديرا

او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها

اللام لحصول الفرق بالعمل وتجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال

المبتدأ اي من الافعال التي تدخل على المبتدأ والخبر لا غير مثل كان

وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فاتت ذلك اشترط ان لا يفوت

دخولها على مقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت

لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم

الدخول وعدم تخصيصه بدخول المبتدأ والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه يستحق عليه

فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غيرها واخلها متمسكين بقول

الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند

البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في

ضمير شأن مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة

المكسورة به كما سبق واهمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة

والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي

ايضا لذلك التاكيد دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع

ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة

على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا

فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او

دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل

وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد

في الابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان وتاخير

اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها

او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان

في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها

لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد

التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات

بعض وجوه مشابهتها بالفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة حرف كما

يجوز

أو في نحو اعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الاربعة للفرق بين المخففة
وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة أو حرف النفي
نحو أو لا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض
من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية
فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال
فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا
فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي التشبيه وهي حرف برأسها
على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها
مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
قدمت الكاف ليعلم التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في
الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
ففتحوا الهمزة وانما كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى اي عن العمل على الاستعمال
الافصح لخروجها من مشابهة الفعل بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه
حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا الغيتها فضمير
مقدر عند بعضهم كما في المخففة وجوز ان لا يقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة

التخفيف كما كان الداعي اليه في المفتوحة المخففة وهو عدم ترجيح الاسم على الاخرى كما عرفت تفصيله ١٢ مه

وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه ترجيح
الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما
للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا في المبتدا والخبر
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون
والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم
العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان
مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودخولها على المبتدا والخبر او غيرهما
وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض
اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو اظن انك قائم وحسبت انه ذاهب وهذه رواية
شاذة غير معمول بها واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر شعر فلو انك في يوم
الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق وقيل معها اي المفتوحة المخففة حال
كونها مفسرة نعم الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس
للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم والسين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او
سوف كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد

المصوّبين بناءً على أن ليت للتمني فكأنه قيل أتمنى زيدًا قائمًا أي أتمناه كائنًا على صفة القيام فالجزآن
منصوبان على المفعولية بمعنى ليت وأجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر
ع يا ليت أيام الصبا رواجعا فالفراء يقول معناه أتمنى أيام الصبا رواجعا والكسائي يقول
ليت أيام الصبا كانت رواجعا والمحققون على أن رواجعا منصوب على أنه حال من الضمير المستكن
في خبرها المحذوف أي ليت أيام الصبا لنا كائنة حال كونها رواجع ولعل للترجي أي الترجّي لا
تدخل على المستقبل ومعناه توقّع أمر مرجو أو مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة
قريب والغالب هو الأول وشذّ الجر بها أي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وقد أنشد السيرافي
لهذه في ذلك شعرًا وداعٍ دعا يا من يجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع أخرى وارفع
الصوت دعوة لعل أبي المغوار منك قريب وجيه بأنه يحتمل أن يكون على سبيل الحكاية
كذا قال المصنف في شرحه يعني أنه وقع مجرورًا في موضع الجر فالشاعر حكاه على ما كان عليه أو
كان مشتهرًا ذلك الرجل بأبي المغوار بالياء فيجب أن يحكى في الأحوال الثلاث بالياء
ولعل مراد المصنف بما ذكر من التأويل أن هذا البيت يحتمل أن لا يكون من قبيل هذه اللغة
الشاذة وإلا فلا حاجة إلى التأويل بعد جزمهم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف
العاطفة العطف في اللغة الإمالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف إلى المعطوف عليه
سميت عاطفة فهي الواو والفاء وثم وحتى وأو وإمّا بكسر الهمزة وأم

ولكنّ وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة

بالكاف الزائدة واصل لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة

لا لتفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان لتحقيق

مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من

الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما

من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ تتوسّط اي لكن بين كلامين

متغايرين نفيا واثباتا معنىً اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي وانما اقتصر عليه

واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب

وتخفّف اي لكن فتلغى عن العمل لزوما عن المشابهة وشبهت العاطفة لفظا و

معنى فاجريت مجراها بخلاف ان وانّ المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ

على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة

وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها شدّدة او مخففة الواو

وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر

وليت للتمنّي اي انشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل

نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين

انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء المحل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم و

حتى بعد اشتراكهما في الترتيب والمهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه

ولا اشتراط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى

بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت والقدوم بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم با

لانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم

ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومن هنا يصح ان يقال تقدم الحاج

حتى المشاة وليعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف انما يفيد عموم الفعل لجميع الاجزاء اذا كان

الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول

النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انهم ... في العاطفة

ما يلاقي الجزء الاخير فانه يصح ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون اما عاطفة

محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل

مزية على الفرع وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء

في تعلق الحكم اوفق للعقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن

هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من

ان يكون حقيقة او حكما ليشتمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي

ولا وبل ولكن وعند بعضهم ليست المفسرة منها عند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها

كما ذهب بعض آخر ليس ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو

ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح

مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع

اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع هاهنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء

كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان

فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون

الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها

اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم منها الترتيب بينهما وجودا وعدما والفاء للترتيب

اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مع ثم بمهلة وتراخ

وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين

الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب باقتضاء

وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعها اي مما تبع معطوفها ليفيد

العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما اي على الجزء بالقوة او الضعف على الكل

صار كأنه غيره فصلح لان يجعل غاية وههنا الفعل المتعلق بالكل ودل انقضاء

ايضاً ومن ثم اى من حصل بأذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى

بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما فانه

مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم

لان المقصود بالسؤال ان احدهما على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال

الخطاء فى اعتقاد المتكلم وجود احدهما فالمشار اليه بثم فى الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا

على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعله اشارة

فى كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن مسامحة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز فى

اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط

على طريق اللف والنشر لكان اجمع واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كانت فى الاخر

عن الاول ومثل الهمزة للشك فى الثانى وان لم تكن قبلها همزة ايضاً بمثل قولك انها

لابل ام شاء اى ان المقطعة التى ارايها الابل وهى جملة خبرية فاعلمت انها ابل ليست

بل اضربت عن هذه الاخبار ثم شككت فى انها شاء او شئ آخر فاستفهمت عنها بقولك

ام شاء بل اى شاء واما الاستفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو عندك بقصد الاضراب

عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما

اى غير مستعمله الا معها يعنى اذا عطف شئ على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه

وأو وإمّا وأم كلّ من هذه الحروف الثلاثة لأحد الأمرين أي للدلالة على أحد الأمرين

أو الأمور حال كون ذلك الأحد مبهمًا أي غير معيّن عند المتكلم ولا يتوهم أن أو تستعمل للعموم

أيضًا وكفورًا لكلّ من الأمرين لأنها مستعملة لأحد الأمرين على ما هو الأصل فيها والعموم مستفاد

من وقوع الأحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة أو وأم المتصلة لازمة لهمزة

الاستفهام أي غير مستعملة بدونها وقبلها أي يذكر بعدها بلا فاصلة أحد المستويين

والمستوي الآخر يلي الهمزة أي همزة الاستفهام بعد ثبوت أحدهما أي أحد المستويين

عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمّ أي لأجل أن أم المتصلة يليها أحد المستويين و

الآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين لم يجز أرأيت زيدًا أم عمرًا فإن

المستويين فيه زيد وعمرو وأحدهما وإن ولي أم لكن الآخر لم يل الهمزة هذا اختيار المصنف والمنقول

عن سيبويه أن هذا جائز حسن فصيح وأزيدًا رأيت أم عمرًا أحسن وأفصح ويكون أرأيت

زيدًا أم عمرًا حسنًا فصيحًا وإن لم يكن أحسن وأفصح وفي الترجمة الشريفية أنه وجد في بعض

نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها أحد المستويين والآخر الهمزة

على الأفصح ومن ثمّ ضعف أرأيت زيدًا أم عمرًا ولا يخفى أن الحكم بضعفه لتنزله

عن مرتبة الأفصحية إلى الفصيحة غير مناسب لأن ما كان حسنًا فصيحًا

لا يعد ضعيفًا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه

ن كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في

حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه

في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو وبل جاءني عمرو زيد

اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منتف عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة

بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون للايجاب ما انتفى

عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت

لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي للاثبات ما بعدها

وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء

فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه ألا واما وها لتنبيه بها الكل

كلها اي لا ينبه المخاطب عن شيء فما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو

الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وقد يدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى

لا يغفل المخاطب عن الاشارة اي لا تعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتان وهذان وهؤلا

حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا

للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب فكأنه اراد بالقريب

ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب يستعمل الى قريب

اولا اما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام
بنى على الشك جائزة معا اي يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه
باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان
اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم اجتماع عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول
الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى
واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو فيه
بل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لثبوت الحكم لاحد من الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم مخصوص للمعطوف
عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو واصل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف
دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا
بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد وانما صرف عنه بكلمة
بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان

قام زيد فاي الاثبات بعد الاستفهام في غلبة استعمالها مسبوقة

بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك انها بمعنى نعم

بخلاف ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من ذكر فعل القسم

الا في اقسمت اي بلى ولا يكون المقسم به الا الرب ... نحو اي والله او اي وربي

كنعم واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وبعض النسخ تصديق المخبر

اجل او جير وان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى او لم يات وجاء ان للتصديق الدعا

ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم لعن الله

وكلها وجاء لغير الاستفهام ايضا قول الشاعر شعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان

اللقاء اي نعم اللقاء استفهام للمحب فجعلها في ذا البيت المصنف بعد ذكر الكلام من كونها تصديقا

للمخبر وحروف الزيادة انما سميت بها لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع

بمعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها

فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من

الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه

بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن

السجع او غير ذلك فلا يجوز خلوها عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك

قريب متصف باصل القرب من غير زيادة ولكلا اي والاقرب متصف بزيادة القرب ولم
الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط
بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء
واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني
تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي
لمضمون ما سبقها ما كان او خبرا مثبتا او منفيا في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في
جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضعها نعم لكان كفرا فان معناه لست
بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من
انكار النفي وقد يشتهر هذا في العرف فلو قال احد لنا يا زيد اليس لي عليك الف
درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا فيقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى
مختصة بايجاب النفي اي بنقض النفي المتقدم وبجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي
مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيدا ومقرونا
به فهي اي بلى لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي
انت ربنا فيحملها على سبيل الشذوذ للتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد

بلى قام

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين

بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد

وقلّت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر

في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فهي لذلك في صورة

نفي القسم وشذّت زيادتها مع المضاف كقوله ع في بئر لا حور سرى وما شعر

في بير حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك فهي والباء واللام

تقدم ذكرها اشتمالا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى التكرار ههنا وقد

اي فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد ابو عبد الله والجملة كما تقول

قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي فعل

في معنى القول لتقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا

بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول وهو

معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه

المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت

اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت

وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان

في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه ان ان مخففين كما و لا و من و الباء

و اللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو

ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر

ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان

قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما

ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام

زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى

ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج

بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما

تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو

اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات

شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم

اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو

غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور

بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

فقصد المتكلم من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ و
تلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه
فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات
الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل
فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد
سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع
فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب
من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب وواقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة
ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب قد يكون مع التحقيق التقريب فقط
من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من
ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل وقد يضاف اليه التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان
الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

والقصد تفسير للضمير في به وفي امرت بمعنى القول ليتبين

مفعول صريح القول وقد تفسر بها الذي اتى بعد ما في معنى القول كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك

ما يوحى ان اقذفيه فقيل ان اقذفيه تفسير للوحي الذي هو المفعول به الظاهر لاوحينا

حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فما وان

اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي قد تدخلان على الجملة

الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما

رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك

واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره دخولها على الاسمية

قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقيا

في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية

خاصة الا اذا كفت بما فيجوز دخولها على الاسمية والفعلية

انها اي الجملة الاسمية فيجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني

انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان

تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض

هلا والا مشددتين ولولا ولوما ولها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام

في صورة أم المنقطعة لم يستقم لأنها للإضراب عن السؤال الأول واستئناف سؤال آخر بأم
المقدرة بالهمزة فإن قولك بل أزيد عندك أم عمرو في تقدير بل أعندك عمرو وتقول أثم إذا
ما وقع وأفمن كان وأومن كان بإدخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف
العاطفة بخلاف بل لكونها مع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط إن ولو و
أما المقاصد الكلام بها فإن للاستقبال وإن دخلت على الماضي ولو
للشرط في الماضي وإن دخلت على المستقبل كما في بعض النسخ فإن للاستقبال ولو للماضي
ومعناه أن إن للاستقبال وإن دخلت على المضارع أو الماضي نحو إن تكرمني أكرمك وإن أكرمتني
أكرمتك فمعنى المثال الثاني كمعنى المثال الأول يعني إن وقع منك الإكرام في الاستقبال
وقع مني أيضا الإكرام فيه وكذلك لو للماضي وإن دخلت على المضارع نحو لو ضربت ضربت
ولو تضرب أضرب بمعنى واحد أي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضرب أيضا
فيه وقد تستعمل إن في المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم
واعلم أن المشهور أن لو لانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهذا لازم معناه فإنها
موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدر فيه وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم من انتفائه انتفاء
ما علق به أيضا فإذا قلت مثلا لو جئتني لأكرمتك فقد علقت

ولعمري بت ساهراً في الاستفهام الهمزة وهل مما صدر الكلام لا بد فيهما
ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام وهما يدخلان على الاسمية والفعلية تقول في
الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل
قام زيد الا ان الهمزة تدخل على الاسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاء
على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم
الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها اكثر بحسب
تمامها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت بادخال الهمزة على
الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو اخوك استعمال
الهمزة لما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع
محذوف بالحقيقة لان اصله أتضرب زيدا وهو اخوك مستحسن ذلك وهل ضعيف في الاستفهام
فالحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول أزيد عندك ام عمرو فتجعل الهمزة
معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين لتعيين المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي
الاصل في باب الاستفهام اولى في هذا بخلاف هل فانها تقع مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه

اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلا الفعلين

محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما

حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل

والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمّ اي ومن اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد

لو المحذوف ههنا انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر

بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل

اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه المنطلق لان الاصل

في الخبر انه هو الافراد ليكون الفعل المذكور مع ضمير الفاعل كالعوض من الفعل

المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل

المقدر لا بد له من مصدر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على

ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر عوض عنه

من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل شبيه به ولذا

كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن ا

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر لتعذره اي تعذر وقوع الفعل موضعه

كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله موضعه واذا تقدم

حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا

لانتفاء المجيء في زعم المتكلم والاستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على

قصد لزوم الثاني للاول ليستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان

فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد

منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول

لانتفاء الثاني وخطأ علم المشهور وظهر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام

الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور

قصد به بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور سلوك الاستدلال

فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من

انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام

مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء

فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار

وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام

الاكرام وقوله شارت اي ان ولو الفعل لفظا كما من الامثلة آه

تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير

التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فيه وباعتبارهما

جميعا النشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجوازها

النهاية فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه

ففي كل من المثالين نقص من حيث المعنى الثاني اختلاف من اعتباره بخلاف

المعنى الاول فالحمل عليه اوضح وعلى تقدير الحمل عليه فان كان رعاية كون النشر على ترتيب

اللف تقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له

الاشكال على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مقابليهما وتقدم القسم

كان لفظا اي كالملفوظ به او مقدرة كملفوظ في صدر الكلام لزم في الشرط الذي

بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله

لان اخرجوا في الشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم

بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون

اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان

جزاء الشرط لزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء

واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد

القسم أول الكلام أي في أول زمان التكلم بالكلام فيصح تركيبه لكونه ...

واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقديم لزم الماضي

أي لزم القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا أو معنى [illegible]

الشرط فيطابق أي الشرط الجواب حيث بطل عمل أدوات الشرط فيه أي في الجواب لأنه

فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لأنه لزم أن يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال وأما

فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط أيضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله إن

أتيتني مثال الماضي لفظا وإن لم تأتني مثال الماضي معنى لأكرمتك وإن توسط

أي القسم بين أجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه أو غيره أي تقديم غير الشرط جاز أن يعتبر

القسم ويلغى الشرط وأن يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل أن يكون المعنى جاز أن يعتبر

الشرط ويلغى القسم وأن يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك أنا والله إن تأتني آتك

فعلى المعنى الأول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز إلغاء القسم فيكون باعتبار

التقديم والجواز كليهما مشيرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال

لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون مشيرا باعتبار التقديم على غير ترتيب

اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وإن أتيتني والله لا آتيك وإنما

أورد هذا المثال الشرط بصيغة الماضي بخلاف المثال الأول إشارة إلى

من شئ واقيم اما مقام مهما وسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي
الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما قرروا على المذهب الثاني
فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم
اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر
عن الفاء بل [illegible] مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبر
لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل مذهب الى انه يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون [illegible]
لا فائدة رفع حكم الامتناع في الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعدها منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد منطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد
بين اما والفاء لما ذكرنا فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى
المذهب الثاني مهما يكن زيد منطلقا اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل

حاكم منته وأما عمرو فقائم منه وأما الشر فأعرضت عنه أو أجملت في السبب بأن يكون معلوما للمخاطب

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال نحو أما الواقعة في أوائل

الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يستغنى بذكر قسم واحد بأن يكون المذكور

ضد الغير المذكور لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ

فيتبعون ما تشابه منه فإن مقابل الذي ذكره هو ما علم منه تقديره وأما الذين

ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكم ويردون إليها المتشابه ويحكم بأنه كلها أما للزوم

الفاء في جوابها وسقطت الأولى لكثرة الفصل بينها ثم إنه يفصل بها الذي هو الشرط ويتضح

بينها أي بين أما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزه أي حيز

الجزاء الأخير الفاء أيضا خبرا سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو أما زيد فمنطلق أو مفعولا

لما وقع بعد الفاء نحو أما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا أي سواء كان مطلقا

مما يجوز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وبالجملة فسيبويه يجعل

سيبويه إلا ما اقتضته جواز التقدم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد هو

أي التقدم بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف مطلقا أي معمولا مطلقا غير

مفيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل أما يوم الجمعة فزيد منطلق فإن تقديره على

المذهب الأول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة وعلى مذهب فعل الشرط الذي هو يكن من شيء

منها اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله

جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء

فبنيت من اول الامر بسكون بناء على ما هو الاصل وتحركت تلك على اعراب ما دلت هي عليه لانها

كالحرف الاخير عما اتصلت به فان كان اي المسند اليه ظاهرا غير مؤنث حقيقي

فمخير اي فانت مخير في الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث

مخير فيه على الحذف والاثبات وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث

انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق

علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون

وقمن الهندات فضعيف لئلا يلزم اعتبارها كهذه العلامات مثل اعتبار المسند اليه الى علامة

التانيث لان التانيث قد يكون معنويا او سماعيا فعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة خالية

الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير

فائدة بل هي حروف قلبت بها الدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث

وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر

منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر

والغرض كون الخبر منها التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به

الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف والمقدّر على تقدير الرفع بما يذكر

زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل

المحذوف وتقديره على تقدير النصب بما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم

على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول الفعل المحذوف وتوجيه غير ظاهر مع انه يوهم

جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخ وجواز اما يوم الجمعة

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما

كلا وان اشتمل القسم بما تكون الواسطة بين اما وفائها مفعولة لمنطلق

كلا وانها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لمن قال فلان يبغضك فيقول

كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول وقد تجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن

قال لك افعل كذا كلا اي لا ايجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا

والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان

يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف والمناسبة معنى لانك

تردع المخاطب عما يقوله لتحقيق الصدق لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا

فهو من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تا

التانيث الساكنة لا المتحركة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون

لتدل على ان فاعلها مؤنث واشار اليه علامتها حرف فافهم لفقد شبيه معا للبيان حكم تاء التانيث فافهم ١٢ عصم

مثل ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما

تمحض للتمكن والعوض وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي

يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها

فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك

حينئذ وساعتئذ وعامئذ قوله تعالى جعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم و

مررت بكل قائما اي بكل واحد ومثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم

كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كالواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد

فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله ولو سمي به

انه للتمكن فهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت

للتمكن لزالت للعلتين التانيث والعلمية وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيها

كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم ما يعوضه ولا تنوين الترنم لعدم وجوده

في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها يعني بما سبق

لحوق التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه

حرف يحصل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن

الغناء وانما اختص بما يلحق آخر الابيات والمصاريع

ثبوت الشئ اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعدم وضعه لما في المصدر من معنى الحدوث

ولهذا سمّى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا تنتقض بالحركة

الحركة العارضة مثل عادن الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها

بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان نون من واخواتها الكلمات لا توابع حركات

اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها

الآخر لحوقها من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين

فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر

الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج

به نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل الطلق فان الحركة تتبعها

حركة الآخر لطفها لما في الوجود كتطفل العارض للمعروض وليس نون الطلق تابعا لحركة

لام الرجل بهذا المعنى فهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنة الكلمة اي كون

الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف فصدقه ما يتصور معنا في غير المنصرف والتنكير

وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على انه نكرة غير معين نحو صه اي اسكت

سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين

في نحو رجل واحمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي واما لا

بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا با
زاء معنى من المعاني ففي عدة من التنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها
الوضع تساهل ويتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل ويحذف
اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن وحال كون الابن مضافا الى
علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا لما هو موصوف
به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ولعلهم اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن رجل عالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والالف من ابن من الخط لقلة الاستعمال ولعلهم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا
لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم
الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف فيها كما تحذف لئلا يلتبس
في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التأكيد خفيفة ساكنة لانها مبنية
والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها متصلة الفعل وتصير الا في
اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع
المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر فيهما تشبيها بنون التثنية تختص

واشباع الحروف في الكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واجب كالبيت من صاحب المفتاح لان

محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم يتخلل بين كلمات الابيات والمصاريع

ولا يختل النغم الاول وهو انما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا استتباعا

باستتباع حركة رويها حرفا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق

لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين لهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق

بها كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن [illegible]

الياء وفيصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين والثاني يلحق

القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة

لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق

ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام

لماع الخفقن فان روي القافية في هذه الابيات القاف ساكن ولا يكون

بها حركة عند التغني بالفتح او الكسر وانما يلحقها النون يسمى الغالي المخترقن والخفقن

ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وهذا

يجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس القسم

الاول اسم يختص به وعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني

على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة

ما قبلها في واحد ذلك المذكور من ضمير المذكرين في ضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا

ن او مخاطبا او المؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة والظاهر ان المراد بذلك المذكور يشمل

تثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث

اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف ليلا يلتبس بالواحد او اضربنا

ن جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات مثل اليا

ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على

غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف

وليس هذا عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث

مع الضمير البارز اي واو ضمير المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة

يعني يحذف لام الفعل مع النون مطلقا مع الكلمة المنفصلة من حذف

الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا اذ غرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة

الآخر عند الحاق النونين بها ودعوى كلا من النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث

ما ذكر ومع غيرهما على ضربين المع ضمير بارز وهو ثلثة جمع المذكر نحو اغزوا

وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير

نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد

والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تضربن

بنا فتصيب خيرا او القسم نحو قوله تعالى والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه

الامثلة وانما اختصت النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي و

الحال لانه لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد

ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لشبهه بالنهي ولزمت اي نون التاكيد

في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بما هو منفصل

عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما هو متصل به وهو النون لصلاحيته له وفي قوله لزمت

اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت

اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانهم لما اكدوا الحرف

قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد

خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة

لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة

واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة

ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة

لما بعده من الضمير البارز كالمنفصل عنه بما هو من غير الضمير البارز كما ذكرنا في الثقيلة والخفيفة

في المثنى وجمع المؤنث لالتقاء الساكنين ولم يذكر بعدها كما في بعض النسخ لأن الكسر والشاعر شعر لا تهين

الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه أي لا تهينن بحذف النون الخفيفة لالتقائها باللام الساكنة

بعدها وأبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والأكثر أن الواجب أن يقال لا تهين الفقير ولم يحرك كما حركت التنوين

في مثلها وإنما لم يعكس حط المرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم أصلا والفعل فرعا و

تحذف النون الخفيفة في حال الوقف على الكلمة التي لحقت به تخفيفا إذا انضم أو كسر ما قبلها كما يحذف التنوين

فيرد حينئذ ما حذف لأجل النون الخفيفة كما إذا لحقت النون الخفيفة باغزوا واغزي وقلت اغزن بحذف الواو والياء

فإذا وقفت عليهما قلت أن ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فإنه لا يرد ما حذف لأجله

لأن التنوين لازم الوصل والخفيفة ليست بلازمة فحصل الأمر بما بقاء أثر على الالتزام و

المفتوح ما قبلها تقلب ألفا كقولك اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين في التنوين إذا انفتح

ما قبله تقلب القاف إذا الضم أو الكسر ...

شرع في ... حقيقة كما ... في ... متعلقة بآداب ... على ...

وصلى على من كلمه شفاء في ... وعلى آله وأصحابه وعلى من

اجتاف ... العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله ...

... عن مطالبة الأعواض والأغراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان المبارك

المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فان النون مع الضمير البارز كالكلمة

المنفصلة فتقول اغزُنَّ وارمُنَّ واخشُنَّ بترك الساكن كما حذف في نحو اغزُ الكفار وارموا

القوم وكذا اغزِنَّ وارمِنَّ يا امرأة بحذف الياء كما حذف في اغزي الجيش وارمي الغرض

تضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشَوُنَّ كما تضمها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجال وتكسر الياء

المفتوح ما قبلها كما تكسرها مع المنفصلة تقول اخشَيِنَّ كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير

البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فحكمها اي النون كالكلمة المتصلة

وتجيء بها الف التثنية تقول اغزُوَانِّ وارمِيَانِّ واخشَيَانِّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزُوا

وارميا واخشيا وفتحت ثم اي لاجل انه غير الضمير البارز كالمتصل وهو ضمير البارز كما

قيل هل ترين في هل ترى كما يقال لن تريا [illegible]

كما تقع مع المتصل نحو هل تَرَوُنَّ في [illegible]

بضم الواو كضمها في لم تروا القوم [illegible] هل ترين

باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس [illegible]

اغزُنَّ عطف على ترين [illegible] قيل اغزن برد الواو المحذوفة كما رد في

ضمير التثنية اغزوا واغزُنَّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما في اغزوا القوم واغزِنَّ

في اغزي بحذف الياء المكسورة ما قبلها كاغزي القوم [illegible]

خاتمة الطبع   الحمد لله الرحمن الرحيم   الغفور الفتاح الحق الحكيم

والصلوة على الصادق المصدوق الذي جماله زهرى وشخصه علوى وانقياده
عصمة من عذاب اليم وعلى آله واصحابه الذين هم شموس الاسلام وعصام
الدين القويم اما بعد فان الرسالة المسماة بالكافية لابن الحاجب عثمان
بن عمر بن ابى بكر بن يونس العلامة جمال الدين ابو عمرو بن الحاجب
الكردى الدوينى الاصل الاسنائى المولد المقرى النحوى المالكى الاصولى
الفقيه الذى صنف فى الفقه مختصرا وفى الاصول مختصرا آخر اكبر منه سماه
المنتهى وفى النحو الكافية وشرحها ونظمها بالوافية وشرحها وفى الصرف
الشافية وشرحها وفى العروض قصيدة وشرح المفصل سماه الايضاح وله
الامالى فى النحو مجلد ضخم فى غاية التحقيق بعضها آيات وبعضها على مواضع
من المفصل ومواضع من كافية ولد رحمه الله سنة سبعين او احدى وسبعين
وخمسمائة واشتغل فى صغره بالقاهرة وحفظ القرآن ولزم الاشتغال حتى كمل فى الاصول
والعربية وكان من اذكياء العالم ثم قدم دمشق ودرس بجامعها فى زاوية المالكية
ثم رحل مصر ولازمه الطلبة ثم انتقل الى الاسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته ومات
بها ضاحى نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ست واربعين وستمائة

اي وان استجارك احد ولو قلت ان انتم قاعد وانتم مرفوعان بانهما فاعلا الفعلين

محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما

حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل

والفاعل الابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الفعل بعد ما قيل بعد

لو المحذوف فيها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر

بعد لو ولصلاحيته للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل

اي بصيغة الفعل موضع منطلقا اي في موضع يليق ان يقع فيه المنطلق لان الاصل

في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل

المحذوف في لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق بل انما قال كالعوض لان الفعل

المقدر لا بد له من مفسر وان تكونها دالة على التحقيق والثبوت تدل عليه

ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه

من حيث اللفظ فليس شيء ههنا عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل شبيه به ولهذا

كان الخبر مشتقا ليكون كاشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن ا

الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل موضع الخبر

كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله موضعه واذا تقدم

حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول ليستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني وخطأ على المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
انما هو بيان سببية احد مضمونين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من
انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام
مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء
فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار
وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
الاكرام وقد تكون صلة اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او
تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون

اشتراط المعنى في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير

التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فيه وما بعدها

جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجوازها

الاعادية فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غيره

ففي كل من المثالين نقض من حيث المعنى الثاني اختلاف من اعتباره بخلاف

المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه فان كان رعاية كون النشر على ترتيب

اللف تقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له

الا اشكال على تقدير تقديم اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقديم القسم

كما لفظا اي كالتلفظ به او مقدرة كملفوظ في صدر الكلام فهو نعم في الشرط الذي

بعده المضي فكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله

لان اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم

بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون

اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان

جزاء الشرط لزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء

واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد

القسم أول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيه تبرك في لكونه ظرف زمان

واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقديم كقوله

اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى

الشرط فيه مطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب

فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه لزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال

فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان

اتيتني مثال للماضي لفظا وان لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط

اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر

القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر

الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك

فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار

التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال

لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون نشرا باعتبار التقديم على غير ترتيب

اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما

اورد هذا المثال للشرط بصيغة الماضي خلاف المثال الاول اشارة الى

من شئ واقيم اما مقام مهما وسط يوم الجمعة بين اما وفاءها لئلا يلزم توالي حرفي
الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما تقرر واما على المذهب الثاني
فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط عنده
فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم
اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفاءها جائز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء فقط [illegible] الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع
النظر عن الفاء بل [illegible] بها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ان في خبرها
لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل [illegible] بين الا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل
لاما قوة رفع حكم الامتناع في الاول دون الثاني فهذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعدها منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد
بين اما والفاء لما ذكره فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى
المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل

فاكرمته وأما عمرو فاهنته وأما الشر فاعرضت عنه أو اعملت في الشعر بلا ... معلوما اللحن

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير أن يتقدمها إجمال نحو أما الواقعة في أوائل

الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد ويكون المذكور

ضد الغير المذكور لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ

فيتبعون ما تشابه منه فإن بإزائها أما المذكورة هنا غير مذكورة أي وأما الذين

ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكم ويردون إليها المتشابه أو الحكم بأنه كله أما الشرط

للزوم الفاء في جوابها وسببية الأول للثاني ثم ... فعلها الذي هو الشرط ...

بينها أي بين أما وبين فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها أي حيز ما

أو خبرا مالا خير الفاء أيضا خبرا سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو أما زيد فمنطلق أو معمولا

لما وقع بعد الفاء نحو أما يوم الجمعة فزيد منطلق أي زيد منطلق مطلقا ...

بجواز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وبذا يذهب سيبويه فيجعل

سيبويه لأما خاصية جواز التقدم لما يمتنع تقدمه مطلقا ويتلو القائل المبرد هو

أي المتقدم بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف مطلقا أي معمولية مطلقة غير

مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل أما يوم الجمعة فزيد منطلق فإن تقديره على

المذهب الأول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة وعلى ... فعل الشرط الذي هو يكن من شيء

من اول الامر علامة لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله وانما

جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء

فبنيه من اول الامر بالسكون على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما دلته لانها

كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي

فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التأنيث

مخير فيه على الحذف والاثبات وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث

انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث واما الحاق

علامة التثنية والجمع اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون

وقمن النساء فضعيف لانه لم يحتج اليها اي الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة

التأنيث لان التأنيث قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية

الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير

فائدة بل هي حروف فالحقها بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التأنيث

وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة والاشهر من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر

منها والفائدة في مثل هذا الابدال ظاهرة في بدل الكل من الكل وتكون الجملة خبر المبتدا المؤخر

والغرض كون الخبر بها التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به

الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بهما يذكر

زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل

المحذوف وتقديره على تقدير النصب بهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم

على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم

جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما اليوم

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما لظهور

فلا وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفاءها منصوبة لفظا ليتضح كونها مرفوعة

كلا فيها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لمن قال فلان يبغضك فيقول

كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن

قال لك افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا

والقسم منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى اذ لو كان بمعنى حقا جاز ان

يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف والمناسبة بمعنا بمعنى الا انك

تردع المخاطب عما يقوله بتحقيقك لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذ لو كان حقا اسما

فهو من ان المقصود تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تأمل

الثامنة التاء الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون

صح أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فأقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا فإذا جعلته علما

تمحض للتمكن. والعوض وهو اللاحق الاسم عوضا عن المضاف إليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ أي

يوم إذ كان كذا فاليوم مضاف إلى إذ وإذ كانت مضافة إلى الجملة التي كانت بعدها

فلما حذفت الجملة للتخفيف ألحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك

حينئذ وساعتئذ وعامئذ قوله تعالى فضلنا بعضهم على بعض ورفعنا بعضهم فوق بعض و

مررت بكلٍّ قائما أي بكل واحد ومثال ذلك كثير. والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم

كمسلمات فإن الألف فيه علامة الجمع كما أن الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد

فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابلها ولو سمي

أنه للتمكن خطأ لأنه إذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كان

للتمكن لزال للعلتين التعريف والتأنيث والظاهر أنه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيها

إذا كان علما للعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده

في غير أواخر الأبيات والمصاريع فتعين أن يكون للمقابلة لأنها معنى مناسب

لحمل التنوين عليه. والترنم وهو ما يلحق أواخر الأبيات والمصاريع لتحسين الإنشاد لأنه

حرف يحصل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من أسباب حسن

الغناء وما يستعمل في أواخر الأبيات والمصاريع

بنون السنّي اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث

ولهذا يسمى سيبويه المصدر حدثا وفي الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا تنقض بالحركة العارضة مثل عادن الاولى وهي شامل تنوين من لدن ولم يكن واشار الى ما خرج بها

بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان يدم وآخر تلك الكلمات لا تتبع حركات

اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها

الآخر لحوقها من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين

فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر

الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج

به نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل الظريف فان الظريف تتبعها

حركة الآخر لفظها لما في الوجود كتطفل العارض للمعروض وليس نون الظريف تابعة لحركة

لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكين وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون

الاسم اشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وضده باستعمار معناه في غير المنصرف والمبني

وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على انه نكرة غير معين نحو صه اي اسكت

سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين

في نحو رجل وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكين قال الشارح الرضي واما لا ادري

بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا

لمعنى من المعاني ففي عدة تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها

الوضع تسامح بل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل ويحذف

اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن وحال كون الابن مضافا الى

علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف

به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا

بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وللعلم صفة اذا كان

صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن رجل عالم لم يحذف

التنوين من اللفظ ولا الف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا

لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم

الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف خطا كما يحذف لئلا يلتبس

في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التأكيد خفيفة ساكنة لانها مبنية

والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف

اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين نون جمع

المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها مكسورة لشبهها بنون التثنية مختص

والالحاق للحروف الكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقع كالبيت الذي مر من صحاب الغناء لان

محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات ومصاريعها

ولا يختل التفهيم للمعاني وهو انما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا

باشباع حركته حرفا من الالف والواو والياء وسميت بذلك لاطلاق حروف الاطلاق

لاطلاق الصوت باستدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال الحروف الاطلاقية

به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن

الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين وانما يلحق

القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة

لتقييد الصوت بها وامتناع الاستمداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق

لتيسير استمداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام

لماع الخفقن فان روي القافية في هذه البيت القاف الساكنة ولا يكون بها

بها حركت عند التغني بالفتح او الكسر او الضم بها النون فقيل المخترقن والخفقن

ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد

تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط في التقطيع وليس القسم

الاول اسما يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني

ليدل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة

وما قبلها في ما عدا ذلك المذكور من نحو المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا

كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح لطلب الخفة والظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل

التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث

اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد ولو افردنا

في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا تجتمع ثلث نونات متواليات

ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على

غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده وبعض المتفق الى ذا الوقف

وليس هي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث

مع الضمير البارز اي واو ضمير المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة

يعني يجعل ما قبل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف

الواو والياء او تحريكهما ضما او كسرا ان عرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة

الآخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث

ما ذكر ومع غيرهما على ضربين الاول مع ضمير بارز وهو سبيل جمع المذكر نحو اغزوا

وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي والثاني مع ضمير

نون التاكيد بالفعل المستقبل الكاين في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد

والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تضربن

بالنصب حتى او القسم نحو قوله تعالى والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه

الامثلة وانما اختصت النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي و

الحال لانه لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد

ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لشبهه بالنهي ولزمت اي نون التاكيد

في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بما ينفصل

عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون لعدم صلاحية له وفي قوله لزمت

اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت

اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما قاهم لما اكد الحرف

قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصر عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد

خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة

لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة

واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة

ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء المكسورة

لما هو من الضمير البارز كالمنفصل لقبحها لما هو من غير الضمير البارز كما في قولنا الركاب المحققة حذف

للساكنين [illegible] الساكن المذكور بعدها وبعض النحاة كسيبويه والشاعر شعر [illegible]

الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي [illegible] حذف النون الخفيفة لالتقائها باللام الساكنة

بعدها وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والاسكان الواجب ان يقع بعدها [illegible] فلم تحرك كما حركت

وقف عليها وانما العكس حط الرتبة ما يدخل الفعل عن رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا

وحذفت النون الخفيفة في حال الوقف على ما لحقته تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين

فيرد ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزو وارمي [illegible] فيحذف الواو والياء

فاذا وقفت عليهما فان ترد المحذوف وقلت اغزوا وارمي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله

لان التنوين لازم الاصل والخفيفة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بالقياس على الملازم و

المفتوح ما قبلها ما انقلب الفا كقولك اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين اذا انفتح

ما قبله فلقلب الفا واذا انضم او انكسر [illegible]

[illegible]

وصلى على من كلمة [illegible] وعلى آله واصحابه [illegible]

اجتباه [illegible] الفقير عبد الرحمن [illegible]

[illegible] عن مطالبة الاعواض والاعراض [illegible]

المنتظم في سلك شهور سنة [illegible] ثمان مائة

مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فان النون مع الضمير البارز كالكلمة

المنفصلة فتقول اغزُنّ وارمِنّ واخشَنّ بردّ اللام كما حذفت في نحو اغزُوا القوم وارموا

الغرض وكذا اغزِنّ وارمِنّ باعادة الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض

تضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشوُنّ كما تضمها مع المنفصلة نحو اخشوُا الرجال وتكسر الياء

المفتوح ما قبلها كما تكسرها مع المنفصلة فتقول اخشيِنّ كما تقول اخشيِ الرجل فان لم يكن الا ضمير

البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فهو كالمتصل اي النون كالكلمة المتصلة

ويبقى فيها الف التثنية فتقول اغزوانّ وارميانّ واخشيانّ بردّ اللام فيهما كما قلت اغزوا

وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل

قيل هل تَرَيِنَّ في هل ترى كما يقال لن تريا ... الضمير البارز الذي حركت لاجله

كما تقدم مع المتصل وهل تَرَوُنَّ في هل ترون باثبات ... الا ...

بضم الواو كضمها في لم تروا القوم ... وهل تَرَيِنَّ في هل ترين

باثبات الياء وكسرها كما يقال لم تري الناس ... بحذف النون

أُغْزُنَّ عطف على ترين ... وحذف ... قيل اغزن بردّ الواو المحذوف كما ...

ضمير التثنية اغزوا واغزُنَّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزِنَّ

في اغزي بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما اغزي القوم وهذا الاشكال وقعت ترتيب تصريفها ...

خاتمة الطبع الحمد لله الرحمن الرحيم الغفور الفتاح الحق الحكيم

والصلوة على الصادق المصدوق الذي جاء للورى وشخصه علوى وبقادة

عصمة من عذاب اليم وعلى آله واصحابه الذين هم شموس الاسلام وعصام

الدين القويم اما بعد ان الرسالة المسماة بالكافية لابن الحاجب عثمان

بن عمر بن ابي بكر بن يونس العلامة جمال الدين ابو عمرو بن الحاجب

الكردي الدويني الاصل الاسنائي المولد المقرى النحوي المالكي الاصولي

الفقيه الذي صنف في الفقه مختصرا وفي الاصول مختصر آخر اكبر منه سماه

المنتهى وفي النحو الكافية وشرحها ونظمها بالوافية وشرحها وفي الصرف

الشافية وشرحها وفي العروض قصيدة وشرح المفصل سماه الايضاح وله

الامالي في النحو مجلدا ضخم في غاية التحقيق بعضها آيات وبعضها على مواضع

من المفصل ومواضع من كافية ولد سنة سبعين او احدى وسبعين

وخمسمائة واشتغل في صغره بالقاهرة وحفظ القرآن ولزم الاشتغال حتى كمل في الاصول

والعربية وكان من اذكياء العالم ثم قدم دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية

ثم رحل مصر ولازمه الطلبة ثم انتقل الى الاسكندرية ليقيم بها فلم يطل مدته وامات

بها ضاحي نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ست واربعين وستمائة